ASH-SHURA
الشورى
الشورى - العدد ١٥٢ - ربيع الآخر ١٤٣٥هـ

مخرجات الكليات التقنية والمعاهد المهنية ..

هل تفي بحاجة سوق العمل

د. عبد الرحمن العناد لـ «الشورى»:
المجلس جامعة أخرى
تعلمت فيها الكثير

الشورى يدرس مقترح
مشروع نظام لرعاية كبار السن

وزارة الإسكان.. تعددت المبادرات.. وفي انتظار الإنجازات

غياب المبادرات لهيئة المدن يعطل «مناطق التقنية»!

تحتاري

تخافي

تؤجّلي

سارعي بالكشف المبكر عن سرطان الثدي واستمتعي بحياة صحية بإذن الله

مركز عبداللطيف للكشف المبكر
Abdullatif Cancer Screening Center
2007
1428هـ

الأيام العالمية للتوعية
بسرطان الثدي
١٤ – ٢٩ أكتوبر

للحجز : 01 2935945 - 01 2935942

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال لبرنامج الكشف المبكر أرسل ٢ إلى الرقم 5070

المصداقية والحيادية في المهنة الصحـفية

غالبية المهن التي تمارس في عالمنا اليوم، تحكمها مجموعة من النظم والقوانين، ولكل مهنة معايير أخلاقية يجب على المنتسبين لتلك المهنة الالتزام بها وعدم انتهاكها.

والمهنة الصحفية، شأنها شأن كل المهن تحكمها أخلاقيات المهنة قبل النظم والقوانين، فالمصداقية، والأمانة في النقل تحتلان مكانة خاصة في أخلاقيات الصحافة ومعاييرها المهنية، فهما بمثابة حجر الزاوية في هذا المجال، وعليها يترتب مدى التزام الصحفيين بالقيم الأخرى ومراعتهم لها من عدمه.

ومن الأمانة الصحفية يأتي الصدق في نقل الأحداث والوقائع، ومراعاة التوازن في نقل وجهات نظر أطرافها الفاعلة، ونسبة التصريحات إلى أصحابها، وغيرها من المعايير الصحفية الأخرى. كما أن من الأمانة الصحفية الحياد في نقل المعلومة، والتحري من صحتها؛ مع الالتزام بالدقة في معالجتها.

ومن خلال المتابعة للتغطية الإعلامية لبعض الصحف لجلسات المجلس، نجد أنها تركز في أحيان كثيرة على جزئيات صغيرة أثيرت خلال مناقشة المجلس لأحد الموضوعات، في حين أغفلت العديد من القرارات التي أصدرها المجلس بشأن عدد من الموضوعات، ولها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمصلحة المواطن، أو إبراز رأي أحد الأعضاء على أنه رأي للمجلس، مع أنه من المعلوم أن الرأي الذي يطرحه عضو المجلس، يظل رأياً خاصاً بالعضو، فرأي المجلس يتمثل في القرارات التي يصدرها المجلس بالأغلبية .

هذا إلى جانب النقل غير الدقيق في بعض الأحيان لبعض مندوبي الصحف، لما يطرحه الأعضاء تحت القبة، مما يؤثر في صورة المجلس لدى الرأي العام. ويبني عليه بعض الكتاب الصحفيين عناوين لمقالاتهم.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه على أن وسائل الإعلام شريك رئيس لمجلس الشورى؛ ونافذته التي يُعَرِّف من خلالها المواطنين على منجزاته، ودوره التشريعي والرقابي بما يخدم المصلحة العامة للوطن والمواطن، فإن المجلس يرحب بالنقد الموضوعي والبناء، المستند إلى المعلومات الدقيقة. ولذا فالأمانة والمصداقية في المهنة الصحفية تقتضيان النقل الدقيق مع الالتزام بالحيادية لجميع الآراء ووجهات النظر التي يطرحها الأعضاء تحت القبة، دون تحيز لرأي على حساب آخر، تحقيقاً لمبدأ الرأي والرأي الآخر الذي يتيحه المجلس لجميع أعضائه.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

تحرص مجلة (الشورى) على دقة المعلومات الواردة في هذا العدد وتبذل الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنها لاتتحمل مسؤولية أي من النتائج المترتبة على هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى).

إن مجلة الشورى دورية إعلامية تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

تحت القبة ٢٠

الشورى يوافق على دراسة مقترح مشروع نظام لرعاية كبار السن

وافق مجلس الشورى - بالأغلبية - على ملاءمة دراسة مقترح مشروع نظام لرعاية كبار السن في المملكة العربية السعودية، وجاء ذلك بعد أن ناقش المجلس خلال جلسته العادية التاسعة التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٥/٤/٣هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن مقترح مشروع نظام لرعاية كبار السن في المملكة العربية السعودية، والمقدم من عضو المجلس السابق المهندس سالم المري بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس.

استشارات قانونية ٤٢

التشريعات بين الصياغة والصناعة

تعد التشريعات (الأنظمة) أحد أهم المظاهر القانونية الحديثة السائدة في تركيبة المجتمعات، كما تعد الأداة الرئيسية والفاعلة في تحقيق أقصى درجات الإصلاح بمختلف أشكاله؛ الاقتصادي منه والاجتماعي والسياسي، وذلك لما تتصف به من خصائص وسمات جعلتها في صدارة القواعد القانونية الملزمة التي تنظم شؤون المجتمعات في كافة جوانبها.

دراسة ٥٠

التكلفة الاقتصادية لحوادث المرور بالمملكة تصل إلى ما نسبته ٤٪ من الناتج القومي

د. عبد الجليل السيف
عضو مجلس الشورى السابق

توفّر شركات خدمات التأمين على المركبات برامج فعّالة، ذات تكلفة تنافسية، تضمن من خلالها سلامة العميل وراحته، وفي الوقت نفسه، تكفي المجتمع مؤونة الضرر، الذي قد يلحق الأذى برب الأسرة، حال تأثّره بالحوادث المرورية أيًا كان مصدرها أو شكلها أو تأثيرها، خصوصًا بعدما تجاوزت نسبة الحوادث المرورية خطوطها الحمراء في المملكة العربية السعودية، وهذا ما أكدته نتائج مؤتمر طب الإصابات مؤخراً.

مجلس الشورى

المشرف العام
د. فهاد بن معتاد الحمد
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
عادل بن زامل الحربي

التصوير
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني
خالد الزهراني

ردمد
ISSN: ١٣١٩ - ٩٨٤٦
موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روف

المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

تجربتي في الشورى

٥٤

د. عبد الرحمن العناد لـ « الشورى » :

المجلس جامعة أخرى تعلمت فيها الكثير

أستاذ جامعي وعضو مجلس الشورى لثلاث دورات متتالية، متخصص في الإعلام، وعضو مؤسس للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، اتسم طرحه تحت قبة المجلس بالصراحة والوضوح، قدم العديد من التوصيات الإضافية؛ له آراؤه الخاصة حول أداء اللجان، وصلاحيات المجلس.

الدكتور عبدالرحمن العناد بصراحته المعهودة فتح قلبه لمجلة " الشورى" فماذا قال؟

التحقيق

٦٠

مخرجات الكليات التقنية والمعاهد المهنية.. هل تفي بحاجة سوق العمل؟

بين المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وسوق العمل، المتمثل في القطاعين العام والخاص، جدلية ما تزال قائمة ومطروحة على جداول أعمال المؤسسة والجهات الراغبة في توظيف الكوادر الوطنية المؤهلة، حيث ظلت مسألة البطالة والكفاءة وتأهيل الخريجين، عنواناً لنقاش جدلي بين المؤسسة وأرباب سوق العمل ومدى تلبية مخرجات المؤسسة لسوق العمل.

تحت القبة :

الشورى يطالب الصحة بوضع استراتيجية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة ١٠
وزارة الإسكان.. تعددت المبادرات.. وفي انتظار الإنجازات ٣٤
اقتراح تعديل لائحة المدارس الأجنبية والأعضاء طالبوا بعدم التأجيل ٤٠

في هذا العدد

التغطية ٤٤
حصاد الشهر ٦٦
شورى الشباب ٧٠
مجتمع الشورى ٧٤
متابعات برلمانية ٧٦

المقالات

د. دلال بنت مخلد الحربي ٢٩
د. عبد العزيز الحرقان ٤١
د. علي بن سعد الطخيس ٥٣
د. صدقة فاضل ٥٩
د. زيد بن محمد الرماني ٦٥
أ. زامل شبيب الركاض ٦٩
د. عبد الله العسكر... شوريات ...٨٢

اقتراح بإنشاء إدارة متخصصة بالحشود البشرية في المدينتين المقدستين

تقرير شؤون الحرمين.. شرف الخدمة يتطلب المزيد

الشيخ الدكتور/ إبراهيم البراهيم
رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخامسة عشرة التي عقدها يوم الاثنين ٢٤ / ٤ / ١٤٣٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام، والمسجد النبوي للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الشيخ الدكتور إبراهيم البراهيم.

وفي مستهل مناقشة تقرير اللجنة وتوصياتها استحسن أحد الأعضاء أن تعمل الرئاسة لشؤون المسجد الحرام، والمسجد النبوي خرائط توضيحية للحرمين الشريفين قبل التوسعة وبعد التوسعة وتوزيعها على القادمين للمملكة للحج أو العمرة كدليل للحرمين، وكمادة إعلامية تبين جهود المملكة العربية السعودية في خدمة الحرمين الشريفين. إلى جانب طباعة كتيبات تاريخية عن مكة المكرمة والمدينة المنورة توزع على القادمين إلى المملكة للحج أو العمرة، وإيجاد بعض الكتيبات عن الإسلام، وآدابه، والعبادات، والأمور المتعلقة بها، وتوضيح الدين الإسلامي الصحيح، لاسيما أن الرئاسة هي الجهة الرئيسية المعنية بذلك، وهي المخولة بتفعيل الدور الإعلامي لها في الداخل والخارج، والاستعانة بالجامعات والمؤسسات الإعلامية لتحقيق ذلك.

وضع خرائط توضيحية للحرمين الشريفين قبل التوسعة وبعدها

ولاحظ عضو آخر ما يقوم به بعض العاملين غير السعوديين في الحرمين الطاهرين من استجداء وتسول من الزائرين وهم يدخلون إلى المسجد الحرام، أو يخرجون منه وهو داخل وخارج من الحرم الشريف، بل إنهم يتسابقون إلى الهبات والصدقات، ويلاحظ ذلك عند تكدسهم في ممرات الدخول والخروج من الحرم. وقال : إن هذه التصرفات غير مقبولة إطلاقاً؛ لكونهم يتمتعون بكافة حقوقهم المالية، إضافة إلى شرف الخدمة في أطهر بقعة في العالم، كما أن هذا التصرف يناقض ما تقدمه المملكة – ولله الحمد – بقيادة حكومتنا الرشيدة التي لم تدخر وسعاً في الصرف على الحرمين الشريفين والعاملين فيهما بكل ما أوتيت من إمكانيات". وطالب الرئاسة العامة للحرمين الشريفين بتوعية هؤلاء العاملين ومنعهم من هذا السلوك داخل الحرمين الشريفين.

تنظيم الصلاة في الروضة الشريفة بالمسجد النبوي يقوم على احترام قدسية المكان

كما لاحظ تدافع المصلين في المسجد النبوي الشريف للصلاة في الروضة الشريفة بالمسجد النبوي، مما يتسبب أحياناً في مضايقة المصلين، ولا يجدون من يوقفهم أو يمنعهم من هذا التصرف. ودعا رئاسة الحرمين الشريفين إلى وضع تنظيم للروضة الشريفة سواء للرجال أو النساء يساعد المصلين والزائرين على احترام قدسية المكان، وإعطاء الفرصة لكل زائر بالصلاة في الروضة الشريفة، معرباً عن الأمل في أن يعمل على هذا التنظيم كادر سعودي من أهل العلم والفقه بمشاركة رجال الأمن.

وطرح أحد الأعضاء تساؤلات عن معايير الدخول إلى الكعبة المشرفة، وإعداد نص خطبة الجمعة للحرمين الشريفين؟ واختيار أئمة وخطباء الحرمين الشريفين، واختيار الإمامة في شهر رمضان، وتنصيب المشايخ الذين يمارسون

التدريس في الحرمين الشريفين. كما تساءل عن نص القنوت في صلاة التراويح والتهجد في شهر رمضان بالمسجد الحرام والمسجد النبوي اجتهادي أم مقرر مسبقًا ومراجع لتحقيق المصلحة العامة، ومرجعية معهد الحرمين الأكاديمية والاعتراف به.

توسعة صحن المطاف أوجد حلولاً جذرية لمشكلة الزحام في الطواف

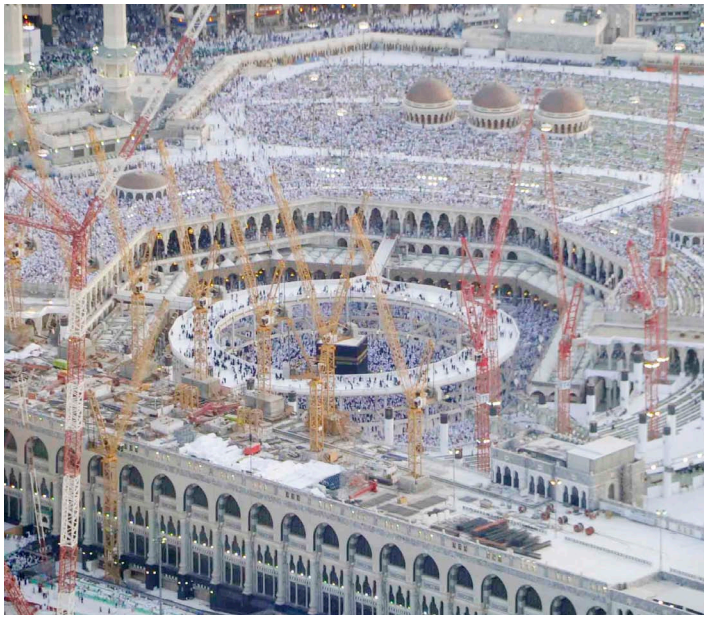

ونوهت إحدى أعضاء المجلس بمشروع توسعة صحن المطاف في المسجد الحرام، ورأت أنه أوجد حلولاً جذرية لمشكلة الزحام في صحن المطاف، وربطه بالأدوار المختلفة مما سهل عملية الدخول والخروج من وإلى صحن المطاف؛ بيد أنها أشارت إلى وجود تكتل بشري للمعتمرين في مداخل المطاف الخارجي، وفي الممرات المؤدية إليه بطريقة عشوائية وغير منظمة لا تعكس هذا المنجز، يقابله نقص في عدد حراس الأمن العسكريين والمدنيين لتنظيم دخول العربات للمطاف الجديد وعبور الجسر المؤدي للمطاف، الأمر الي يعاني معه المعتمرون كثيرًا في المدخل وهم من كبار السن أو المرضى.

من جهة أخرى نبهت عضو المجلس إلى حاجة المرشدات في الحرم المكي إلى دعم معنوي واجتماعي ومادي كي يقمن بخدمة ضيوف الرحمن بنفس مطمئنة وهادئة، وهذا يتم عند توفير برامج تدريبية وتطويرية مكثفة تتناسب مع عملهن الذي يقمن به؛ لأن كثيرًا من النساء يحتجن إلى توجيه في الأمور الشرعية، والبعض الآخر يحتجن إلى التوجيه والإجابة عن الاستفسارات الخاصة بأماكن الحرم؛ لاسيما أن الكثيرات من المرشدات (ولله الحمد) يبذلن جهودًا كبيرة ويتحملن الكثير من العمل الميداني والبعض الآخر من المرشدات لا يتقن فن التعامل مع الآخرين، ولا يجدن لغات التفاهم مع الزائرات ولا يتقن التنسيق بينهن في الأمور المتعلقة بتوجيه النساء.

ونبهت عضو أخرى إلى عدم وجود مسارات ثابتة للدخول والخروج، بل كثيرًا ما نجد أن الطواف والسعي بدون إدارة ميدانية وتتحرك الحشود تلقائيًا وتعيق الحركة بصفة دائمة. ولاحظت تدني مستوى العمل الإعلامي التوعوي في الرئاسة رغم أهميته في إدارة المواسم وتوعية زوار البيت الحرام.

وأشارت إلى أن خطب الجمعة في الحرمين الشريفين مع أهميتها لا يفهمها سوى الناطقين باللغة العربية، وطالبت باعتماد توجيه الزوار بتقنية ترددات الراديو بأنواعها في الترجمة بلغات متعددة، وهي تستخدم في أماكن الكثافة السياحية وفي نظام المعلومات الجغرافية.

ورأت أهمية أن تكون هناك إدارة متخصصة بالحشود البشرية في المدينتين المقدستين، فهي ليست مسؤولية أمنية فقط بل مدنية.

كما رأت منع أي نشاط تجاري بالقرب من مداخل الحرمين الشريفين في حدود ٢-٣ كيلومتر، وعدم إغراق منطقة الحرم بالأسواق والمطاعم.

منع أي نشاط تجاري بالقرب من مداخل الحرمين الشريفين

وطالب أحد الأعضاء بإلزام المرشدين والمطوفين بالحصول على شهادات كفاءة بعد تدريبهم بإشراف الرئاسة العامة للمسجد الحرام والمسجد النبوي، والتأكيد على عدم وقوفهم كمجموعات في الطرقات داخل أو خارج الحرم، وتحديد أماكن مخصصة للتجمعات، وأن يكون هناك عقوبات صارمة في حق المخالفين.

وشدد على ضرورة وجود أنظمة ينبغي على الحاج الالتزام بها داخل الحرمين وإبلاغ الحاج بها، وأن يستوعب ما ينبغي عليه عمله في المشاع المقدسة وعند دخول الحرمين.

وتطرق عضو آخر إلى عدد الوظائف المعتمدة للرئاسة الذي بلغ بنهاية العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٤٢٧٦) وظيفة، كما ازدادت اعتمادات الرئاسة بالنسبة للوظائف عن التقارير السابقة حوالي (٨٨٠) وظيفة، إضافة إلى العمالة الفنية التي تقوم بالأعمال الكهربائية والإلكترونية والميكانيكية البالغة (٥٦٨) وظيفة عن طريق المقاول، وما مجموعه (٢٩٥٠) عاملاً، إضافة إلى الفرش، والسقيا الدائمة أو الموسمية، و(١٧٣٨) عاملاً لدى المقاول المتعهد بنظام المسجد النبوي، و(٩١٥) عاملاً لدى المقاول المسؤول عن تشغيل وصيانة المسجد النبوي، وبذلك يقدر إجمالي من يعمل ويقوم على خدمة المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف (١٠,٤٤٧) عاملاً.

وقال : إن هذا العدد في الظاهر عدد معقول؛ إلا أنه من المستحسن إعادة هيكلة الرئاسة؛ فإعادة الهيكل التنظيمي لأي منظومة بين فترة وأخرى - تقدر عادة بخمس سنوات - أمر مطلوب.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن من بين الصعوبات والمعوقات التي وردت في التقرير توقف العمل في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف عن تزويد الحرمين بمصاحف منذ عام ١٤٣١هـ، إلا أن مندوب رئاسة الحرمين الشريفين أوضح في إجابته حول هذا الموضع أن الإجراء المتبع عند طلب التزويد بمصاحف يكون من خلال الرفع بالطلب من المقام السامي، حيث تُعمد وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد بتوفير المصاحف.

وأيده عضو آخر غير أنه نوه إلى أن هناك توجيهًا صريحًا بعدم وضع مصاحف في الحرمين الشريفين سوى ما يصدر عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. واعتبر إجابات مندوبي الرئاسة على استفسارات اللجنة غير كافية، بل ركزت على الطريقة التي يتم بموجبها طلب المصاحف دون التطرق إلى الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذا التوقف، ورأى أنه كان الأولى أن تصدر اللجنة توصية عاجلة بهذا الخصوص.

وقال العضو: إن الرئاسة العامة للمسجد الرحام والمسجد النبوي لم ترفع طلبها بتزويدها بالمصاحف من مطابع الملك فهد إلا من شهرين بحسب إفادة مندوبي الرئاسة للجنة، فكيف تشتكي الرئاسة من توقف مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف؟، ولماذا لا تتم المخاطبة مباشرة بين رئاسة الحرمين ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في مثل هذه الحاجة التي تستدعي سرعة البت في الطلب؟.

وتطرق عضو آخر إلى مسألة تكييف المسجد الحرام، حيث لا تزال أجزاء كثيرة من الحرم المكي بدون تكييف، خاصة أن موسم الحج – في أغلب الأحيان – يكون في شهر الصيف الشديد الحر، مما يتطلب تدخل الرئاسة العاجل؛ وبخاصة مع الشركة المنفذة لهذا المشروع، والتي يظهر أنها لم تعط المشروع الأولوية التي يستحقها.

اقتراح بتخصيص أماكن للصلاة للنساء بدون أطفال وأخرى لمن لديهن أطفال

واشارت إلى الضوضاء في الأماكن المخصصة لصلاة النساء، والفوضى، وسوء النظام، والنظافة، مقارنة ببقية أجزاء الحرم، بسبب وجود أعداد كبيرة من الأطفال، وقالت: إن المصليات يحتجن إلى مكان نظيف وهادئ لسماع الدعاء والخشوع والطمأنينة بعيدًا عن صراخ وعبث الأطفال . وشددت على ضرورة تخصيص أماكن للصلاة للنساء بدون أطفال وأخرى لمن لديهن أطفال؛ وبذلك يتحقق العدل وأمنية الكثيرات من ضيفات الرحمن في أن يخصص مكان يستطعن فيه الصلاة والدعاء وسماع الخطب والتلاوة بخشوع وخضوع وطمأنينة.

عدد حراس الأمن العسكريين والمدنيين محدود

وانتقد أحد الأعضاء توصية اللجنة التي تنص على : " على الرئاسة إعداد استراتيجية شاملة"، واصفاً إياها بأنها مبتورة ولا يجب أن تصدر من المجلس، وبخاصة وأن العالم كله يشهد أن قيادة هذه البلاد تسخّر كل جهود الدولة لخدمة المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف، وعلى الرغم من ذلك نفاجأ بأن تقرير الرئاسة العامة للحرمين الشريفين يعج بالصعوبات البشرية والتجهيزية والمالية والإدارية والأمنية. مع أن مجلس الشورى أصدر العديد من القرارات القاضية بتذليل الصعوبات التي تواجهها الرئاسة العامة للحرمين الشريفين.

وأضاف إن اللجنة أشارت في تقريرها إلى المشروعات المنفذة في الحرمين الشريفين، إلا أنها لم تشر إلى مشروع تكييف المسجد الحرام، وهو المشروع الذي ينتظره الملايين من المسلمين حول العالم. لذا، يجب الاستفسار من رئاسة الحرمين حول أسباب تأخر هذا المشروع وفترة إنجازه وتنفيذه.

من جهته أشار أحد الأعضاء إلى مطالبة الرئاسة العامة للحرمين الشريفين بتطبيق لائحة الوظائف التعليمية على منسوبي معهد الحرم المكي والحرم النبوي. ورأى أن المسألة أكبر وأهم من تطبيق اللائحة. إذ تتطلب إجراء دراسة تقويمية شاملة لهذين المعهدين من قبل أحد بيوت الخبرة المتخصصة بغرض تطويرها بما يليق بقداسة المكان، ويلبي متطلبات الزمان، ويحقق طموحات بلادنا في هذا الشأن.

دعا المصلحة لوضع إطار زمني محدد لإنجاز الفسوحات الجمركية

الشورى يطالب الجمارك بالتحول إلى الفحص الإشعاعي

د. سعد محمد مارق
رئيس لجنة الشؤون المالية

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية التاسعة التي عقدها يوم الاثنين ٣ / ٤ / ١٤٣٥ هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مصلحة الجمارك بالتحول من الفحص اليدوي للبضائع والسلع إلى الفحص الإشعاعي، وتضمين تقاريرها القادمة جداول مقارنة للسلع والبضائع المفحوصة يدوياً، والسلع المفحوصة إشعاعياً.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمصلحة الجمارك للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ التي تلاها رئيس اللجنة – الدكتور سعد مارق.

وطالب المجلس مصلحة الجمارك، وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، بوضع الآليات التي تضمن إنجاز أعمال المستوردين في المختبرات الخاصة، وفقاً للمواعيد المحددة في نظام المختبرات، كما طالب مصلحة الجمارك، وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، بوضع إطار زمني محدد لإنجاز الفسوحات الجمركية، وفقاً للمعايير الدولية، وتضمين تقاريرها القادمة معلومات تفصيلية عن ذلك.

المجلس يدعو لوضع آليات تضمن إنجاز أعمال المستوردين في المختبرات الخاصة

وأوضحت اللجنة في وجهة نظرها أن موضوع السلع المغشوشة، محل اهتمام كبير من المجلس واللجنة، مشيرة إلى عدد من القرارات التي أصدرها في هذا الخصوص، منها قرار المجلس الصادر مؤخراً رقم(٢٣/٤٨) وتاريخ ١٤٣٤/٧/٢هـ.

وبعد أن لفتت اللجنة النظر إلى أن تقرير الجمارك يوضح الجهود الكبيرة التي تبذلها المصلحة للحد من دخول السلع الرديئة والمغشوشة، بينت أن هناك

السلع والبضائع المغشوشة تمر عبر ثغرات خارجة عن سيطرة الجمارك

ثغرات خارجة عن سيطرة الجمارك؛ تتمثل في التصنيع المحلي لتلك السلع والبضائع المغشوشة.

وأضافت اللجنة أن الجمارك تعتبر أحد أهم الجهات المعنية بفتح صالات الحج والعمرة في جميع مطارات المملكة، ويتم عادة قرب موسم العمرة من كل عام التنسيق من قبل الهيئة العامة للطيران المدني ممثلة في إدارة كل من مطاري الملك عبدالعزيز بجدة ومطار الأمير محمد بن عبدالعزيز بالمدينة المنورة مع إدارة الجمارك وإدارة الجوازات في المطارين لتشغيل تلك الصالات.

وبشأن الآليات المتبعة في المطبوعات المخالفة التي يتم ضبطها، أشار رئيس اللجنة الدكتور سعد مارق إلى أن جميع ما يرد إلى المملكة عن طريق المنافذ كافة من بضائع وسلع، وبما في ذلك المطبوعات يتم التعامل معه وفقاً لنظام الجمارك الموحد، وتطبق العقوبات الواردة فيه على أي مخالفة يتم اكتشافها، وقد تواصلت اللجنة مع المصلحة لمعرفة نسبة المواد الإعلامية المخالفة التي تم ضبطها خلال العام واتضح أنها تمثل (٢,٤٪) من مجموع ما تم ضبطه من ممنوعات من قبل المنافذ الجمركية.

وفيما يتعلق بما لاحظه بعض الأعضاء من عدم التزام مصلحة الجمارك في إعداد تقريرها وفقاً لشروط إعداد التقارير حسب المادة التاسعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء، أوضحت اللجنة أنها تولي هذا الموضوع أهميّة، حيث إن تضمين الميزانية والمعوقات للجهة في التقرير يساعد المجلس في الوصول لقرارات مناسبة، واستذكرت اللجنة في هذا السياق القرار الذي أصدره مجلس الشورى برقم (٢٣/٤٥) وتاريخ ١٤٣٣/٥/٢٤هـ. الذي يؤكد على المصلحة بإعداد تقاريرها السنوية وفقاً لما نصت عليه المادة ٢٩ من نظام مجلس الوزراء. مشيرة إلى أنها تواصلت مع المسؤولين في المصلحة، وأفادوا بأنهم سيراعون في التقارير القادمة ما يخص ميزانيتها والمعوقات، وستقوم اللجنة بمتابعة ذلك في التقرير القادم للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ.

دعا الوزارة إلى التوسع في شراء الخدمات الصحية والعلاج للمواطنين

الشورى يطالب الصحة بوضع استراتيجية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في المراكز التخصصية

د. محسن الحازمي
رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية العاشرة للسنة الثانية من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء ٤/٤/١٤٣٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وزارة الصحة بالتوسع في شراء الخدمات الصحية والعلاج للمواطنين وتسهيل إجراءات ذلك لحين الانتهاء من المشاريع التوسعية في المرافق الصحية.

كما طالبها بوضع آلية واضحة لاستقطاب وتأهيل وتمكين الكفاءات الإدارية من الجنسين.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي١٤٣٣/١٤٣٤هـ تلاها رئيس اللجنة الدكتور محسن الحازمي.

وشدد المجلس في قراره على أن تسند وزارة الصحة خطتها التشغيلية السنوية على مكونات إستراتيجية الرعاية الصحية وأسسها وآليات تنفيذها وجدولها الزمني، وتضمين مؤشرات قياس الأداء في تقاريرها السنوية.

تكثيف الجهد الكمي والنوعي في برامج طب الأسرة والرعاية الصحية الأولية

ودعا المجلس الوزارة إلى وضع خطط تشغيلية محددة ويمكن قياسها للصحة العامة؛ وصحة البيئة؛ والصحة المهنية، يتم تنسيقها مع الجهات ذات العلاقة، وتكثيف الجهد الكمي والنوعي في برامج ومشاريع طب الأسرة والرعاية الصحية الأولية والقوى العاملة في مراكزها، وتعزيزها بما يتناسب مع أهميتها.

وزارة الصحة
Ministry of Health

إنشاء عيادات تخصصية لكبار السن وتأهيل كوادر متخصصة لرعايتهم

وقرر المجلس مطالبة الوزارة بالإسراع في تطوير إمكانيات وآليات عمل مكتب إدارة مشاريع فاعل يقوم على برنامج إدارة أداء يعمل بنظام بطاقة الأداء المتوازن، ويستخدم أحدث النظم التقنية في رصد ومعالجة الخلل في مختلف أنشطة الوزارة، ووضع إستراتيجية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في المراكز التخصصية في الوزارة، وإشراك القطاعات الأخرى ذات العلاقة في وضعها لتكون محققة لشمول وتكامل الخدمات وفعاليتها.

كما قرر المجلس مطالبة الوزارة بضبط الأداء في القطاع الصحي الخاص والخيري، واعتمادهما شريكين في تقديم الخدمة، تفعيلاً للسياسة الصحية المعتمدة بشأنهما، وتأهيل كوادر متخصصة طبية وفنية وتأهيلية في مجال (Geriatric) medicine رعاية المسنين، وذلك لإنشاء عيادات تخصصية مرجعية في مستشفياتها لكبار السن، وتدريب أطباء في المراكز الصحية على تقصي ومعالجة المشكلات الصحية الشائعة بين كبار السن.

وبينت لجنة الشؤون الصحية والبيئة وجهة نظرها حيال ما طرحه الأعضاء من ملحوظات وآراء خلال مناقشة التقرير السنوي لوزارة الصحة وفق المحاور الآتية:

أنظمة الوزارة تقضي بضرورة توفير جميع الأدوية للمرضى بالشراء المباشر متى ما كانت هناك حاجة لذلك

المحور الأول - نقص الممارسين الصحيين:

قامت الوزارة بعمل خطة لتنمية القوى العاملة، وتقوم الآن بالتنسيق المستمر مع الهيئة السعودية للتخصصات الصحية لزيادة أماكن التدريب وفتح برامج جديدة، وقد تم إنشاء وحدة خاصة لاستقطاب الكفاءات الطبية، وأصبح عدد الموفدين للدراسة بالداخل أكثر من(٢,٩٠٠) موفدًا مقارنة بـ (١,٠٠٠) موفد قبل أربع سنوات، كما تمت زيادة عدد المبتعثين إلى الخارج من(٤٠٠) إلى (١,٤٠٠) مبتعث، وإيجاد برنامج تجسير لـ(١,٢٠٠) فني، وتدريب أكثر من(١٤٠,٠٠٠) ممارس صحي، آخذة في الحسبان الجوانب التي تعاني من نقص في القوى البشرية، ونأمل أن تكون الزيادة في عدد الجامعات والكليات المعنية بالجانب الصحي رافدًا لتنمية القوى البشرية وداعمًا لها. ورأت اللجنة أن ما قامت به الوزارة يحقق التطلعات في سبيل دعم وتنمية القوى البشرية في المجال الصحي.

المحور الثاني - نقص الأدوية والمستهلكات الأخرى:

جميع الأدوية متوفرة في مستشفيات ومراكز الرعاية الأولية بالوزارة بما فيها الأدوية النادرة، وقامت الوزارة بإعداد دليل دوائي للأدوية المتوفرة بالوزارة حسب ما هو معمول به عالميًا، وتقضي الأنظمة بالوزارة بضرورة توفير جميع الأدوية للمرضى بالشراء المباشر متى ما كانت هناك حاجة لذلك، وتم توزيع أرقام هاتفية في صيدليات المستشفيات للاتصال عند الحاجة من قبل المريض للاستفسار أو الشكوى. ورأت اللجنة أن الآليات المتخذة في هذا السبيل تحقق الهدف على أن يتم الإبلاغ عن أي تقصير في هذا الشأن من قبل المواطنين من خلال الأرقام الهاتفية المخصصة لذلك.

المحور الثالث - مكافحة الأمراض المزمنة والوقاية منها:

قامت الوزارة بالتعاقد مع جامعة واشنطن -كُبرى الجامعات الأمريكية والمتميزة في مجال تحديد عبء المراضة- لدراسة مرض السكري، وضغط الدم، والسمنة وغيرها من الأمراض المزمنة، وتقوم الوزارة حالياً بوضع برنامج شامل لمكافحة السمنة، والسكري، وضغط الدم، وحملات للاكتشاف المبكر لسرطان الثدي، واستمرت في تطوير برنامج الزواج الصحي والكشف المبكر على المواليد، كما تقوم بحملات توعوية مكثفة لتعزيز الصحة، وتثقيف المجتمع في المجال الصحي. ورأت اللجنة أن الإجراءات التي قامت بها الوزارة مناسبة.

المحور الرابع - الشراكات مع الجهات الصحية العالمية:

بينت اللجنة أن وزارة الصحة قامت بالتعاقد مع جهات خارجية مرموقة في مجالات معينة؛ فتعاقدت مع مستشفى جامعة مينيسوتا، ومستشفى جون هوبكينز؛ لتنفيذ برنامج تدريبي عملي لرفع مستوى الممارسة الطبية في أقسام العناية المركزة للكبار، وحديثي الولادة، والطوارئ، وغرف الولادة، كما تم التعاقد مع جامعة إيموري الأمريكية؛ لقبول عدد من منسوبي الوزارة في برامجها المتخصصة في الصحة العامة ومكافحة الأوبئة، وكذلك وقعت الوزارة مع هيئة المستشفيات الأمريكية لتدريب منسوبي الوزارة في مجال مكافحة عدوى المستشفيات، بالإضافة إلى التعاقد مع شبكة المستشفيات الكندية لخدمة حديثي الولادة، والاستعانة بالنظام القائم في مستشفيات كندا للوصول إلى أحدث المستويات في هذا المجال. كما تعاقدت مع كلية الجراحين الأمريكية؛ لمقارنة مدى نجاح العمليات الجراحية في مستشفيات الوزارة بتلك المماثلة لها في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعاقدت مع كلية الصحة العامة في ليفربول لتشغيل مركز نواقل الأمراض في جازان. وما ذُكر يشير إلى أن الوزارة قد دخلت في شراكات، وعبرت اللجنة عن الأمل في أن يتم تقييم هذه البرامج ومدى فاعليتها، ومدى الاستفادة منها، وأن تورد الوزارة ذلك في تقاريرها القادمة.

المحور الخامس - تهالك البُنية التحتية:

أفادت الوزارة أنها قامت بحصر المستشفيات التي تعاني من تهالك البنية التحتية وجدولة إصلاحها، حيث تمت ترسية (٢٠) مشروعاً لإصلاح واستبدال البنية التحتية لمنشآتها الصحية بما يفوق ملياري ريال، وهناك عشرون مشروعاً آخر سيتم طرحها وفق ما يتم اعتماده للوزارة من مشروعات.

المحور السادس - خطة توطين الوظائف:

تشير اللجنة إلى أن المشروع الوطني للرعاية الصحية المتكاملة والشاملة قد حدد احتياجات الوزارة من الكفاءات الصحية، وأفادت الوزارة أنها على تواصل مع الوزارات ذات الشأن لتأمين هذه الاحتياجات حسب مقتضيات المشروع لاستقطاب القوى البشرية الوطنية وتوظيفها تبعاً لذلك، وأشارت إلى أنه تم توظيف أكثر من (٣٠,٠٠٠) فني، بالإضافة إلى الدفعة التي يتم تدريبها حالياً وعدد أعضائها (٦,٤٧١) فنيًا، وأنها تسير في هذا السبيل وتعمل على تنميته. ورأت اللجنة أن من شأن هذا التوجه أن يحقق القدر الكبير مما نصبو إليه جميعًا.

المحور السابع – قصور الخدمات وعدم كفايتها:

أوضحت لجنة الشؤون الصحية والبيئة أن وزارة الصحة أشارت إلى أنها وضعت خلال الخمس سنوات الماضية خطة قصيرة الأمد وأخرى طويلة الأمد لعلاج مشكلة نقص الأسرِّة، والتي تمثل المشكلة الرئيسة في الخدمات الصحية، ومن ذلك تشغيل جميع الأسرَّة المقفلة بمستشفيات الوزارة، والبدء في جراحة اليوم الواحد حتى وصلت إلى نسبة (٤٢٪) من مجمل الجراحات بنهاية عام ١٤٣٤هـ، كما قامت الوزارة بإنشاء "إدارة الأسرَّة" واستحداث إدارة للطب المنزلي مما مكنّها من علاج (٣٣,٦٠٠) مريض في منازلهم حتى تاريخ إعداد التقرير ، وهو ما يعادل طاقة (٣,٠٠٠) سرير. كما بدأ العمل على استحداث عدد (٦٠٨) أسرَّة للعناية المركزة سيتم استلامها خلال الأشهر القادمة. وتقوم الوزارة باستكمال مشروعاتها المشتملة على مستشفيات جديدة، وخمس مدن طبية مرجعية؛ ونأمل الوفاء بالجزء الأكبر من متطلبات الخدمات الصحية للمواطنين، حيث تم خلال الخمس سنوات الماضية تشغيل (٧٢) مستشفى بسعة (٩,٢٣٠) سريرًا ليصبح مجموع عدد الأسرة حاليًا (٣٨,٩٤٠) سريرًا وحسب الخطة ستتم إضافة (٤٣,٩٠٨) سريرًا خلال الخمس سنوات القادمة (إلى عام ١٤٤٠هـ)؛ ليصبح إجمالي الأسرّة لدى وزارة الصحة بنهاية الخطة (٧٣,٨٤٨) سريرًا، بمعدل(٣,٥) سرير لكل ألف من السكان وهو ما يتماشى مع المعدل العالمي، وأفادت اللجنة أنها ستقوم بمتابعة مدى التقدم في هذا الشأن (بمشيئة الله).

المحور الثامن - الأخطاء الطبية واكتشافها:

أشارت اللجنة إلى أن الأخطاء الطبية مشكلة عالمية، كون الطب ممارسة مهنية، مؤكدة أهمية التقليل من حدوثها قدر الإمكان، وبينت أن وزارة الصحة أفادت بأنها عملت على إيجاد نظام حاسوبي خاص لمتابعة الأحداث السلبية والأخطاء الطبية الجسيمة، وتقوم جميع المستشفيات بالمملكة (عامة وخاصة) بالتسجيل فيه بطريقة آلية وسريعة فور وقوع الحدث، فتتم معرفة الخلل الذي حدث وأسبابه والطرق الكفيلة بعدم تكراره، مشيرة – الوزارة – إلى أن لديها سجلاً كاملاً بكل الأخطاء الطبية الكبيرة، كما أدخلت نظام القياس لعدد (٤٩) مؤشر أداء متعارف عليها عالميًا، ويتم قياسها من خلال برنامج جديد تحت مسمى (المراجعة الإكلينيكية)، بالإضافة إلى استحداثها برامج جديدة، مثل: برنامج سلامة المرضى، وبرنامج رصد الأخطاء الطبية، وبرنامج السلامة الدوائية. وأنشأت الوزارة إدارة باسم «حقوق وعلاقات المرضى» في جميع المستشفيات. ولضمان جودة النقل الطبي الآمن قامت الوزارة بشراء ما يزيد على (١,٢٠٠) سيارة إسعاف جديدة، وحصلت على اعتماد الهيئة الأمريكية للمستشفيات لعدد (١٥) مستشفى من المستشفيات التابعة لها، وتُخضع حالياً (٢١) مستشفى آخر للتقييم نفسه؛ بهدف رفع مستوى الأداء وجودة الخدمة وتقليل الأخطاء الطبية. ورأت اللجنة أن المجلس السعودي لاعتماد المنشآت الصحية والذي تم اعتماده – بعد تحويل مسماه – من مجلس الوزراء بالقرار رقم (٣٧١) وتاريخ ١٤٣٤/١/٢٤هـ ونظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية والذي صدر عن المجلس الموقر بالرقم ٦٦/٨١ وتاريخ ١٤٣٣/١/١٠هـ، سيساهمان في رفع مستوى الخدمة وجودتها وسلامة المريض (إن شاء الله).

المحور التاسع – القطاع الخاص وتفاوت الأسعار:

في هذا المحور أوضحت اللجنة أن المادة (١٧) من نظام المؤسسات الصحية الخاصة تقضي بأن تضع كل مؤسسة صحية خاصة تسعيرتها الخاصة بها، وبعد ذلك تُدرس وتُقر من قبل لجنة متخصصة من الجهات التي تقدم خدمات صحية بالإضافة إلى الوزارة ، ومن ثم تعتمدها الوزارة بعد التأكد من عدالة الأسعار وفق معايير تضعها الوزارة.

المحور العاشر - العلاج في الخارج:

أوضحت اللجنة أن الوزارة أفادتها بالتزامها بالتوجيهات السامية الواردة في البرقية رقم (٤٧٠٠) وتاريخ ١٤٣٤/٥/٨هـ، والتي حددت صلاحية مدة العلاج بالخارج بثلاثة أشهر؛ وعند الحاجة للتمديد يتم العرض على الهيئة الطبية العليا للنظر في ذلك، بناءً على معطيات الحالة المرضية والحاجة إلى العلاج في الخارج أو الداخل. مبينة أن الهيئة الطبية العليا، هيئة مستقلة مكونة من أعضاء من وزارات الدفاع، والحرس الوطني، والداخلية، والتعليم العالي، ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالإضافة إلى وزارة الصحة. فالوزارة لا تملك منفردة صلاحية أمر العلاج ولا التجديد لمدة أخرى.

الوزارة رفعت الدراسة الخاصة بالتأمين الصحي إلى المقام السامي الكريم

المحور الحادي عشر - التأمين الصحي:

بينت اللجنة – في هذا الصدد– أنه عملاً بالتوجيه السامي الكريم ذي الرقم (٢٨١١/م ب) والتاريخ ١٤٣٢/٥/١٥هـ، تم الانتهاء من الدراسة الخاصة بالتأمين الصحي بالتعاون بين الوزارة ومجلس الخدمات الصحية ومجلس الضمان الصحي التعاوني، وتم رفع ما تم التوصل إليه للمقام السامي الكريم بتاريخ ٥ شعبان ١٤٣٤هـ وهو قيد النظر الكريم.

د. العنقري : مهنة مراجعة الحسابات في المملكة تعاني من مشكلات متأصلة

الشورى يدرس مقترح إضافة أربع مواد جديدة إلى نظام المحاسبين القانونيين

د. حسام العنقري
نائب رئيس لجنة الشؤون المالية

تعكف لجنة الشؤون المالية بمجلس الشورى على دراسة مقترح إضافة أربع مواد جديدة إلى نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي (م/١٢) وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ، بعد أن وافق المجلس في جلسته الثانية عشرة التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٥/٤/١١هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، على ملاءمة دراسة المقترح المقدم من عضو المجلس الدكتور حسام العنقري بموجب المادة (٢٣) من نظام المجلس.

وأوضح الدكتور العنقري أن صناعة مهنة مراجعة الحسابات في المملكة كانت ولا تزال تعاني من مشكلات متأصلة، على الرغم من تنوع وكثافة ما تزخر به اليوم من ركائز تنظيمية.

وأضاف أن من ضمن تلك المشكلات محدودية تقيد المحاسبين بمتطلبات المعايير وقواعد السلوك المهنية وبرامج التعليم المهني المستمر وغير ذلك من أنظمة مهنية ملزمة، في ظل محدودية فاعلية أدوات وآليات المتابعة والرقابة المطبقة.

وتابع الدكتور العنقري أن المهنة تفتقر لنصوص نظامية تحد من فرص قيام المكاتب المهنية (مؤسسات فردية أو شركات) بقبول تنفيذ عمليات مراجعة حسابات بأعداد وأحجام تفوق الطاقة الاستيعابية للمحاسبين القانونيين الملاك أو الشركاء في ملكية تلك المكاتب، وتحد أيضاً من فرص قيام المكتب المهني بتنفيذ عمليات المراجعة لعدد غير محدد من الشركات المساهمة والبنوك والمؤسسات العامة والاستمرار في مراجعة حسابات تلك المنشآت لسنوات طويلة مما يؤثر على استقلال المحاسب القانوني.

وأشار إلى أن ما شهدته وتشهده المملكة في الآونة الأخيرة من تطورات اقتصادية نوعية تعد في جملتها دافعاً رئيسياً لإعادة النظر في نظام المحاسبين القانونيين بما يتمشى مع توجيهات وتطلعات ولاة الأمر ـ حفظهم الله ـ، وما

التطورات الاقتصادية بالمملكة دافع رئيسي لإعادة النظر في نظام المحاسبين القانونيين

تسعى إليه الأجهزة التنفيذية لتطوير أداء مهنة المحاسبة والمراجعة بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية الراهنة، مؤكداً أهمية الحفاظ على مصداقية مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة كركيزة أساسية لحماية الاقتصاد الوطني، والحفاظ على ثقة الأطراف المستفيدة من المحاسب القانوني في عمليات المراجعة التي يتعاقد على تنفيذها، وأهمية تأصيل العلاقة المباشرة بين نمو مكاتب المحاسبين القانونيين وتزايد عدد الشركاء في ملكيتها.

يذكر أن المقترح يطالب بإضافة مادة جديدة بين المادتين السابعة والثامنة تنص على أنه "لا يجوز أن تقل نسبة الجهد الإشرافي للمحاسب القانوني – فرداً كان أو شريكاً في شركة مهنية – عن ٥٪ من إجمالي الجهد المهني المطلوب لكل عملية مراجعة يتعاقد على تنفيذها".

كما يضيف المقترح مادة بين المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة تنص على أنه "لا يجوز أن تزيد عدد الشركات المساهمة التي يقوم بمراجعتها المحاسب القانوني فرداً كان أو شريكاً في شركة مهنية خلال كل سنة عن خمس شركات مساهمة فقط".

وأضاف المقترح مادة جديدة تنص على أنه "لا يجوز أن يقوم المحاسب القانوني – فرداً كان أو شركة – بمراجعة حسابات الشركات المساهمة وحسابات البنوك والمؤسسات العامة لأكثر من خمس سنوات، ويمكن إعادة تعيينه مجدداً بعد انقضاء سنتين متتاليتين".

كما أضاف مادة جديدة نصها: "يشطب قيد المحاسب القانوني الذي يتم إيقافه عن ممارسة المهنة لمدة سنة فأكثر خلال خمس سنوات طبقاً لأحكام هذا النظام ولوائحه مع نشر القرار الصادر بعقوبة الشطب على نفقة المخالف في واحدة أو أكثر من الصحف المحلية".

المحاسب القانوني لا يراجع حسابات أكثر من خمس شركات خلال السنة الواحدة

دعا الهيئة لتضمين تقريرها مؤشرات اقتصادية سنوية عن القطاع

الشورى يطالب باعتماد المخصصات المالية للبرامج الجديدة لهيئة السياحة

الأستاذ/ صالح بن عيد الحصيني
رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة

الهيئة العامة للسياحة والآثار
Saudi Commission for Tourism & Antiquities

الحصين: تعديل ضوابط برنامج إقراض أُنجز قبل ٦ أشهر ولازال في أدراج المالية

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية السادسة عشرة التي عقدها يوم الثلاثاء ٢٥ / ٤ / ١٤٣٥هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، باعتماد المخصصات المالية للبرامج والمشروعات الجديدة للهيئة العامة للسياحة والآثار المدرجة في خطة التنمية التاسعة، كما طالب الهيئة بتضمين تقريرها القادم مؤشرات اقتصادية سنوية عن قطاع السياحة.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للسياحة والآثار للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ التي تلاها رئيس اللجنة صالح الحصيني.

وأفاد رئيس اللجنة في رده على ملاحظات بعض الأعضاء بأنه لم يسند نشاط المعارض والمؤتمرات إلى الهيئة إلا مؤخرًا، وعادة تخصص الميزانية في بداية السنة المالية لتغطية كافة نشاطات الهيئة، والتي أصبح من ضمن نشاطاتها المعارض والمؤتمرات، متوقعاً أن تخصص اعتمادات مالية لذلك، وأكد أن اللجنة ستتابع ذلك في التقارير القادمة، للتأكد من ملاءمة الاعتمادات المالية لهذه الأنشطة.

وأشار إلى أن المجلس أعطى اهتمامًا للعمل على تفعيل جذب سياحة المعارض والمؤتمرات، وفق ما أكد عليه قرار المجلس ذو الرقم (٧٩/١٩٩) والتاريخ ١٤٣٤/٢/٢٤هـ، كما أن الهيئة أفادت أنها عادةً تركز في هذه المرحلة على تفعيل السياحة الداخلية.

تأسيس شركة تطوير العقير برأسمال (٢,٧) مليار ريال في مراحله النهائية

وقال الحصيني إن وزارة المالية، والهيئة العامة للسياحة والآثار قامتا بتعديل ضوابط برنامج إقراض الفنادق ليشمل جميع المشروعات والخدمات السياحية. وهذه الضوابط أنجزت وأرسلت قبل أكثر من ستة أشهر لوزارة المالية لإقرارها. كما وقعت الهيئة اتفاقيات مع صندوق المئوية، وصندوق التنمية الصناعية، وبرنامج كفالة، وصندوق التنمية البشرية، والبنك السعودي للتسليف والادخار؛ لدعم وتقديم القروض للمستثمرين في القطاع السياحي والآثار، وقد قُدم دعم مالي قدره (١٩٥) مليون ريال لـ (١٩٦) مشروعًا سياحيًا، كما يجري العمل لاستكمال الإجراءات النهائية لتأسيس شركة تطوير العقير برأسمال (٢,٧) مليار ريال.

وقد وافق مجلس الوزراء بالقرار رقم ٩٣ وتاريخ ١٤٣٤/٤/١هـ على طلب الهيئة دخول الدولة شريكًا في شركة الضيافة للفنادق التراثية، وتم التفاهم بين الهيئة ووزارة المالية لإنشاء الشركة السعودية للتنمية والاستثمار السياحي (القابضة) يمتلكها صندوق الاستثمارات العامة برأسمال قدره (٢٠٠) مليون ريال، وقد صدر قرار مجلس الوزراء ذو الرقم (٢٠٩) والتاريخ ١٤٣٠/٦/٢٢هـ الذي ينص على تشجيع الصناديق المالية الحكومية للتعاون في مجال إيجاد برامج، خاصة لإقراض المشروعات السياحية الداخلية.

وعن موقع الهيئة الإلكتروني قال الحصين: إن الموقع يشتمل على التعريف بعدد من المشروعات والبرامج والمبادرات التي تنفذها الهيئة، كما أنشأت الهيئة موقعًا لتسويق السياحة السعودية يحتوي على كَمٍّ ضخم من المعلومات عن المنتجات والمواقع والوجهات السياحية المحلية، وهناك ثمانيةُ مواقع إلكترونية مختلفة تهدف إلى التعريف ببرامج ومشروعات وفعاليات وملتقيات تابعة للهيئة.

وأضاف رئيس اللجنة إن الهيئة رخصت حتى الآن لأكثر من مئة وأربعين منظم رحلات سياحية وخمسة وسبعين مرشدًا سياحيًا، ويوفر هؤلاء المنظمون العديد

من البرامج والحزم السياحية، وتتراوح بين جولات اليوم الواحد، ورحلات تمتد إلى عدة أيام، مشيراً إلى أن لدى الهيئة برنامجاً لتطوير ودعم منظمي الرحلات السياحية في السياحة المحلية، حيث تسعى الهيئة إلى تطوير ودعم منظمي الرحلات السياحية والإرشاد السياحي لتطوير قدراتهم وإمكانياتهم للوصول إلى شرائح أكبر من المواطنين، والتسويق للبرامج السياحية.

وأفاد أن إستراتيجية التنمية السياحية الصادرة من مجلس الوزراء الموقر، لم تستهدف السائح الأجنبي؛ ومن أسباب ذلك عدم اكتمال البنية التحتية واكتمال المشروعات والخدمات السياحية، ونوه إلى أن الهيئة تتولى برنامجاً لتحفيز المواطنين والشركاء لتطوير عدد من البلدات التراثية القديمة والبيوت القديمة بالتعاون مع شركائها؛ وذلك في مختلف مناطق المملكة، كما أن الهيئة قامت بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بتنفيذ برنامج لإصدار التأشيرات السياحية بأعداد مقننة ولمجموعات سياحية متميزة، والبرنامج متوقف حاليًا نظرًا لإعادة تقييمه. ولفت رئيس اللجنة النظر إلى أن زوار المملكة لا يقتصرون على الحجاج والمعتمرين، فالمملكة تستقبل ملايين الأشخاص الذين يأتون للمملكة لأغراض مختلفة؛ مثل: الأعمال وحضور المؤتمرات، وزيارة الأهل والأصدقاء، إضافة إلى مئات الآلاف من الرحلات من قبل مواطني دول مجلس التعاون للمملكة.

الهيئة رخصت لأكثر من ١٤٠ منظم رحلات سياحية وخمسة وسبعين مرشدًا سياحيًا

أكد ضرورة استكمال مشروعات المستشفيات الجامعية

مجلس الشورى يطالب بالتوسع في إنشاء الجامعات المتخصصة

الدكتور / مشعل السلمي
رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي

وزارة التربية والتعليم
Ministry of Education

طالب مجلس الشورى وزارة التعليم العالي بالتوسع في إنشاء جامعات متخصصة، والإسراع في استكمال مشروعات المستشفيات الجامعية؛ لتوفير البيئة التعليمية والتطبيقية المكتملة؛ لتدريس الطب والتخصصات الصحية.

جاء ذلك خلال الجلسة العادية الرابعة عشرة للسنة الثانية من الدورة السادسة التي عقدها مجلس الشورى يوم الثلاثاء ١٨ / ٤ / ١٤٣٥هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري.

كما طالب المجلس في قراره الذي أصدره بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي والجامعات للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ التي تلاها نائب رئيس اللجنة الدكتور مشعل السلمي، طالب الوزارة بإعطاء الاستقلالية للهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي لتمكينها من ممارسة عملها النوعي بحيادية تامة، وذلك من خلال سرعة إقرار نظام الهيئة الصادر من مجلس الشورى بالقرار ذي الرقم (٥٤ / ٣٦) والتاريخ ٦ / ٧ / ١٤٣٠هـ.

دعا إلى خطة زمنية قصيرة للتوسع في القبول في تخصصات العلوم الصحية والهندسة

ودعا المجلس الوزارة إلى وضع خطة زمنية قصيرة المدى، للتوسع في قبول الطلاب والطالبات وبأعداد متساوية في تخصصات العلوم الصحية والهندسة، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ودراسة افتتاح فروع للملحقيات الثقافية السعودية في دول الابتعاث ذات الكثافة الطلابية و ذات المساحة الجغرافية الشاسعة.

إجراء دراسة محايدة عن الكراسي العلمية والجمعيات العلمية

وأيد المجلس بالأغلبية إجراء دراسة تقويمية شاملة للكراسي العلمية في الجامعات والجمعيات العلمية، من قبل جهة محايدة وتضمين النتائج في التقرير القادم للوزارة.

وطالب المجلس في قراره بشمول خدمة النقل الجامعي لجميع الطالبات، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء ذي الرقم (٣٠٥) والتاريخ ١٤٢٦/١٢/٢٣هـ في الفقرة (سادساً) منه، والقاضي بنقل طالبات الكليات، وتضمين تقرير الوزارة القادم بيانات تفصيلية عن الكليات والجامعات الأهلية.

كما أكد المجلس على قراراته السابقة بشمول أعضاء هيئة التدريس السعوديين المتقاعدين قبل صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٩) وتاريخ

١٤٢٩/٩/١هـ، بمكافأة نهاية الخدمة، وإعادة مكافآت طلاب الامتياز في التخصصات الطبية إلى ما كانت عليه.

وبينت لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي في وجهة نظرها تجاه ما طرحه بعض الأعضاء من آراء وملحوظات خلال مناقشة التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي أن معايير افتتاح الجامعات والكليات الأهلية أنه توجد لدى وزارة التعليم العالي لوائح متطلبات الترخيص المبدئي لافتتاح الجامعات والكليات الأهلية، ومتطلبات أخرى للترخيص النهائي.

وبشأن منح الجامعات الحكومية الاستقلالية، أفادت اللجنة أن الجامعات مؤسسات تعليمية ذات استقلال مالي وإداري وأكاديمي، ويرأس مجالسها وزير التعليم العالي، مشيرة إلى القرار الذي سبق أن أصدره مجلس الشورى برقم (٦٧/٨٢) وتاريخ ١٤٣٣/١/١٦هـ، طالب فيه بالإسراع في إصدار نظام المجلس الأعلى للتعليم، ونظام الجامعات. وفي حال صدور هذين النظامين فإنهما يتضمنان مزيدًا من إعطاء الاستقلالية للجامعات.

وفي محور الابتعاث أوضحت اللجنة أن عدد المبتعثين إلى الخارج يفوق (١٥٠) ألف مبتعث منتشرين في دول عديدة، ولو تم حصرهم في (١٠٠) أو (٢٠٠) جامعة في عدد محدود من الدول، فسيؤدي ذلك إلى حدوث تكدس في تلك الجامعات، وسينتفي الهدف من الابتعاث. كما أن لدى تلك الجامعات نسبًا استيعابية محددة لقبول الطلاب الأجانب.

وحول ما أشير إليه بأن بعض المبتعثين تحصل لهم ظروف خاصة تستدعي عودتهم لأرض الوطن قبل حصولهم على الدرجة العلمية التي ابتعثوا من أجلها، أفاد نائب رئيس اللجنة الدكتور مشعل السلمي أن العرف الأكاديمي العام في الجامعات هو أن تُجرى معادلة للمقررات المتماثلة التي درسها المبتعث واجتازها بمستوى محدد على ألا يتجاوز عدد هذه المقررات أكثر من نصف الخطة الدراسية، وذلك ليكون الطالب مؤهلاً للحصول على الدرجة العلمية من الجامعة التي تم تحويله إليها. وعادة لا تحتسب درجات المقررات التي تمت معادلتها في احتساب معدل الطالب للتخرج، وعليه يصعب احتساب كامل المقررات، لأن ذلك مخالف للأعراف الأكاديمية. أما بالنسبة لحجم مشكلات المبتعثين ونوعيتها، فاللجنة توضح أن مشكلات المبتعثين على نوعين (أكاديمية، وغير أكاديمية) وهي قليلة نسبيًا، ولا تمثل شيئًا بالمقارنة مع أعداد المبتعثين.

وأعاد الأذهان إلى القرار الذي أصدره مجلس الشورى برقم (٦٧/٨٢) وتاريخ ١٤٣٣/١/١٦هـ، حيث ورد في البند «خامسًا» منه ما نصه: «رفع كفاءة العمل في الملحقيات الثقافية في الخارج بما يحقق مصلحة الطلاب المبتعثين وأهداف الابتعاث». وذلك لمعالجة جميع المشكلات التي تواجه المبتعثين في وقت قياسي».

أما بالنسبة لمعالجة أوضاع خريجي برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث، والحد من بعثاتها للدراسات العليا إلا بالتنسيق مع الجامعات. أفادت اللجنة أن الوزارة تقوم سنويًا بتحديث شروط الانضمام لبرنامج خادم الحرمين الشريفين وبإحكام الضوابط على الملتحقين بالبرنامج، مما يؤكد أن الوزارة مستمرة في عملية المراجعة والتقييم.

وفي محور تقويم البرامج أشار السلمي إلى ضرورة أن تطور وزارة التعليم العالي قدراتها التقويمية لأداء الجامعات.

وبشأن برنامج السنة التحضيرية؛ أفاد نائب رئيس اللجنة بأنه قد سبق للمجلس بقراره رقم (٦٧/٨٢) وتاريخ ١٤٣٣/١/١٦هـ، في البند (ثالثًا) أن طلب إجراء دراسة تقويمية شاملة للسنة التحضيرية، بيد أن اللجنة رأت ضرورة إعطاء الوقت الكافي للوزارة لإجراء مثل هذه الدراسة وتزويد المجلس بنتائجها قبل أن يقوم المجلس بالتأكيد عليها.

وأشار الدكتور السلمي إلى افتتاح وزارة التعليم العالي الجامعة الالكترونية، التي ستؤدي تدريجيًا إلى استيعاب جميع طلاب الانتساب في مختلف التخصصات المقدمة في الجامعات السعودية.

وبخصوص محور البحث العلمي بينت اللجنة أن الموافقة على إنشاء مراكز بحثية من صلاحيات مجلس التعليم العالي، ولها ضوابط ومعايير محددة لابد من استيفائها. ويمكن لأي جامعة عند توفر الإمكانات البشرية المؤهلة تقديم دراستها لطلب إنشاء المركز البحثي المتخصص. مشيرة إلى أن لدى الجامعات العديد من المراكز البحثية المتخصصة، كما أن لدى الكليات المتخصصة مراكز بحثية تقوم بأدوار فاعلة في خدمة الباحثين وموضوعات البحث المختلفة.

وأفاد نائب رئيس اللجنة أن الوزارة تمثل التعليم العالي والجامعات في مجلس الوزراء، ولكل جامعة ميزانيتها واعتماداتها المالية المتخصصة للتعليم والبحث العلمي، وكل جامعة تمتلك الصلاحية في الصرف من ميزانيتها على التعليم والبحث العلمي، كما أن نظام التعليم العالي والجامعات المرفوع من المجلس قبل سنوات يضمن قدرًا أكبر من الاستقلالية للجامعات.

وأوضحت اللجنة أن البحوث العلمية متنوعة وكثيرة وأوعية النشر عديدة منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي، والحكم على هذه الأبحاث التخصصية منوط باللجان العلمية المتخصصة، ولا فائدة من إرفاقها للمجلس.

دعم استقلال الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي

طالب بتنفيذ مباني الهيئة وفق خطة زمنية محددة

المجلس يدعو الهلال الأحمر إلى التوسع في إنشاء مراكز جديدة

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة عشرة التي عقدها يوم الاثنين ١٧ / ٤ / ١٤٣٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ هيئة الهلال الأحمر السعودي بالتوسع في إنشاء مراكز جديدة وتطوير المراكز وغرف العمليات الحالية وصولاً للمستويات الملائمة للخدمة، وتنفيذ المباني اللازمة للهيئة من خلال خطة زمنية محددة.

كما طالب المجلس في قراره الذي أصدره بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور محسن الحازمي بتمكين الهيئة من الاستفادة من الترددات الرقمية وتسهيل الإجراءات المطلوبة للتغلب على المعوقات في هذا الصدد من قبل الجهات ذات العلاقة.

تخصيص مواقع مناسبة لمراكز الإسعاف .. وتطبيق النقل الإسعافي بالمركبات الصغيرة

ودعا المجلس إلى تخصيص مواقع مناسبة لمراكز الإسعاف وتطبيق النقل الإسعافي بالمركبات الصغيرة في طرق المشاة في المشاعر المقدسة، ومعاملة الوظائف الفنية المشمولة في الكادر الصحي حسب كادر الوظائف للمؤسسات العامة، عملاً بالفقرة الخامسة من قرار مجلس الوزراء ذي الرقم ٣١٥ والتاريخ ١٤٣٠/٩/١٧هـ، والقاضي بتطبيق القواعد المطبقة على موظفي المؤسسات العامة على الهيئة، وفقاً لأحكام الأمر السامي ذي الرقم ٥٤٦٤/م ب والتاريخ ١٤٢٦/٤/٢٠هـ.

هيئة الهلال الأحمر السعودي
Saudi Red Crescent Authority

وطالب المجلس بتكثيف التوعية باستخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة بأهمية سرعة إخلاء الطريق لسيارات الإسعاف والتنسيق مع إدارات المرور بما يكفل ذلك.

كما طالب المجلس الهلال الأحمر بالعمل على إحلال طائرات الإسعاف الجوي المستأجرة بطائرات مملوكة للهلال الأحمر السعودي، وتأمين الدعم لتحقيق العدد المأمول حسب الخطة العشرية ٢٠٢٢.

وكانت لجنة الشؤون الصحية والبيئة قد قدمت للمجلس وجهة نظرها تجاه ما طرحه بعض أعضاء المجلس من آراء وملحوظات ومقترحات خلال مناقشة تقريرها بشأن التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي، وبينت أنه فيما يتعلق بحجم التمثيل النسائي في مجلس الهيئة فإن الهيئة أنشأت إدارات عامة للأقسام النسائية في مقر الهيئة وإدارات نسائية في جميع مناطق المملكة. وأشارت اللجنة إلى أنها أوصت في تقريرها عند دراسة التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ في توصيتها السابعة بإشراك العنصر النسائي في الخدمات الإسعافية، وتفعيل دورها الخدمي حسب متطلبات الخدمة الإسعافية».

أما ما يتعلق بعدم إخلاء الهيئة للترددات التناظرية (analog) واستبدالها بترددات رقمية (digital) في نطاق التردد (٣٤٠-٣٨٠) ميجا هيرتز فقال رئيس اللجنة : إن هذا مطلب للهيئة وقد اقتنعت به اللجنة، وأوردت توصيتها الثانية لتعالج هذا الجانب.

وبالنسبة لعدم التوازن في توزيع الدعم بين البنود؛ حيث حصل بعضها على زيادة (٤٤٪) ولم يتم دعم بعض البنود الأخرى. أشار الدكتور الحازمي إلى أن الهيئة أفادت بأنها تعد مشروع ميزانيتها حسب الخطة الخمسية وما يستجد من أولويات في الخدمات الإسعافية، وما يطرأ من زيادة في بعض البنود هو مبني على متطلبات الخطة وأولويات الخدمات الإسعافية.

تكثيف التوعية الإعلامية بأهمية سرعة إخلاء الطريق لسيارات الإسعاف

وفيما يتعلق بقلة المعدات ومستواها، وتدني مستوى التدريب ومشاكل الاتصالات الأرضية والجوية وصعوبة الوصول إلى موقع الخدمة، والكيفية التي تعم بها الهيئة للتغلب على ذلك؟ أوضحت اللجنة أن الهيئة تعمل على التغلب على الصعوبات في توفير المعدات ورفع مستوى التدريب حسب الإمكانات المادية التي تُعتمد لها، وتسعى إلى الحصول على الدعم الذي يمكنها من ذلك، كما أن الهيئة تعمل حالياً على إنجاح تجربة تتعلق بسرعة الوصول في مدينة الرياض، وسيتم – إن شاء الله – تعميم ما ينتج عنها من إيجابيات في الخدمة الإسعافية، كما أن الهيئة تعمل من خلال خطتها العشرية (٢٠٢٢م) على تطوير خدماتها الإسعافية والوصول بها إلى مستويات عالمية.

وعن إمكانية الاستعاضة عن التوصية السادسة للجنة برفع مستوى التوعية لدى الجمهور بما يضمن سرعة إخلاء الطريق لسيارات الإسعاف والتنسيق مع إدارة المرور لإيجاد ما يكفل ذلك. أشارت اللجنة إلى أن الهيئة أفادت بأن رفع مستوى التوعية مطلب مهم وضروري للمواطن والمقيم على حدٍ سواء في تحقيق التعاون في مجالات الخدمة، وهو مطلب ملح في مجال الخدمات الإسعافية في ضوء ما تواجهه الهيئة من مصاعب قد تؤدي في بعض الأحيان إلى تأخير الوصول إلى الحالة في الوقت المناسب، وكذلك في إيصال الحالة إلى المنشأة الطبية بأسرع وقت ممكن، ويمكن العمل على التوعية جنباً إلى جنب مع تخصيص مسارات خاصة بقدر الإمكان في المدن الكبرى. ورأت اللجنة صعوبةً في تحقيق ذلك على أرض الواقع؛ ولذلك عدلت اللجنة توصيتها "السادسة" لتركز على الجانب التوعوي والتنسيق مع إدارات المرور لتحقيق الهدف المتمثل في رفع مستوى التوعية حول أهمية الإسراع في إخلاء مسارات الإسعاف.

وفيما يتعلق بوجود منظومة متكاملة لدى الهيئة للإسعاف بدءًا من تلقي طلب الخدمة إلى إسعاف المريض أو نقله إلى المستشفى - إن تطلَّب الأمر ذلك – ابان رئيس اللجنة أن العمل الإسعافي يحتاج بشكل مستمر إلى تطوير الخدمات وفعاليتها ضمن منظومة متكاملة بدءًا من تلقي البلاغ حتى إيصال الحالة إلى المستشفى، وقد ورد للجنة أن الهيئة تعمل على تحقيق مثل هذه المنظومة من خلال تطوير الأداء والاسترشاد في ذلك بالمعايير الدولية، وقد عملت الهيئة حالياً على إيجاد خدمة (ميدك) وهي تتمثل في انتقال الطبيب بسيارة إسعاف صغيرة لسرعة الوصول إلى موقع الحادث لتقديم العلاج اللازم لحين وصول سيارة الإسعاف لنقله إلى المستشفى، كما عملت الهيئة على إدخال خدمة الإسعاف الجوي لتأمين سرعة إيصال الحالات الحرجة إلى المستشفى المناسب وبأسرع ما يمكن. ورأت اللجنة أهميةُ دعم الهيئة لتتمكن من شراء الطائرات بدلاً من استئجارها.

وعن التساؤلات التي طرحها بعض الأعضاء عن الخطة المستقبلية للهيئة، أوضحت اللجنة أنها تبنت توصية خاصة لدعم الهيئة في إحلال طائرات مملوكة للهيئة بدلاً من المستأجرة؛ لتحقيق الهدف المتمثل في سرعة إيصال الحالات الحرجة إلى المستشفى المناسب وفي أسرع وقت ممكن، ورأت اللجنة مناسبة الاستغناء عن الطائرات المستأجرة لهذا الغرض.

وعن ما تم بخصوص قرار مجلس الوزراء بأن تتولى الهيئة نقل الموتى على الطرق وفي المدن الكبرى، ومدى التقدم الذي تم تحقيقه في تطبيق هذا القرار. أشارت اللجنة إلى أنها سبق وأن نظرت في التوصية عند عرض تقريرها حول التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، وأوضحت بأن الهيئة تشارك مع جهات أخرى ضمن فريق عمل شكل للنظر في الموضوع، بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٨٣) وتاريخ ١٤٣٣/١١/٢٢هـ، وقد أفادت الهيئة أن الموضوع ما يزال قيد النظر.

استبدال طائرات الإسعاف الجوي المستأجرة بطائرات مملوكة للهلال الأحمر

دول متقدمة خصصت وزارة لشؤون المسنين

الشورى يوافق على دراسة مقترح مشروع نظام لرعاية كبار السن

الأستاذ/ عبد العزيز الهدلق
رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسره والشباب

وافق مجلس الشورى - بالأغلبية - على ملاءمة دراسة مقترح مشروع نظام لرعاية كبار السن في المملكة العربية السعودية.

جاء ذلك بعد أن ناقش المجلس خلال جلسته العادية التاسعة التي عقدها يوم الاثنين ٣ / ٤ / ١٤٣٥هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن مقترح مشروع نظام لرعاية كبار السن في المملكة العربية السعودية، والمقدم من عضو المجلس السابق المهندس سالم المري بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس.

وفي بداية مناقشة تقرير اللجنة الذي تلاه رئيسها الأستاذ عبدالعزيز الهدلق أيد أحد الأعضاء ما رأته اللجنة حول ملاءمة هذا الموضوع للدراسة، مشيراً إلى أنه من الغريب أن يكون عدد الدور في المملكة العربية السعودية - كما ورد في التقرير- عشر دور، فيما لا يتجاوز عدد المستفيدين من خدمات هذه الدور سنويًا ٩٠٠ شخص من المسنين والعاجزين.

وقال عضو آخر إن مقدم المقترح قدم مسوغات جيدة، ومقارنات مفيدة، بأنظمة دول أخرى. مبدياً أسفه لتأخر مثل هذا النظام، بالنظر إلى الوضع القائم حالياً لهذه الفئة، مشيرً إلى أنه إذا كانت هناك أنظمة في مثل هذا الشأن لرعاية كبار السن في دول أخرى عربية وأجنبية فالمملكة العربية السعودية أولى بغيرها بمثل هذا النظام، نظرًا لترامي أطرافها مما يزيد في معاناة كبار السن الاقتصادية والحياتية.

وأشار أحد الأعضاء إلى التقرير الذي صدر مؤخرًا عن منظمة الصحة العالمية وتوقع أن تصل نسبة السكان الذين تجاوزت أعمارهم الستين عامًا

وزارة الشؤون الاجتماعية

مواجهة قضايا الشيخوخة ورعاية المسنين تستلزم اتخاذ إجراءات وتدابير متعددة الأبعاد

حوالي (٣٢٪) من إجمالي السكان في العالم، كما توقع أن تكون ثلاثة أرباع الوفيات بسبب أمراض ترتبط بالشيخوخة ارتباطًا مباشرًا. ورأى العضو أن مواجهة قضايا الشيخوخة ورعاية المسنين تستلزم اتخاذ إجراءات وتدابير متعددة الأبعاد، وتتطلب تضافر الجهود من الجهات ذات العلاقة.

وأشار إلى الجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية في مجال رعاية كبار السن، حيث عُقدت العديد من المؤتمرات والندوات التي أقيمت في هذا الشأن أهمها (ميثاق الرياض حول رعاية المسنين) الذي صدر عن الندوة الخليجية لرعاية المسنين بالمملكة التي عقدت في مدينة الرياض، وسبق هذه الندوة العديد

من الندوات والمؤتمرات، وقد صدر عنها توصيات منها: (حث الدول الأعضاء على إصدار التشريعات الخاصة بحماية كبار السن وحفظ حقوقهم).

وأشار عضو آخر إلى أن هناك لجنة وطنية للمسنين تأسست عام ١٤٢٢هـ؛ وذكر في تقرير اللجنة أن هناك تشريعًا لحماية كبار السن والأطفال والنساء في المراحل النهائية وسيصدر قريبًا. ورأى أن تراعي اللجنة ذلك.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن متوسط العمر المتوقع للسعودي - بمشيئة الله - اليوم هو (٧٤) سنة. وقال: إن التحول الديموغرافي الذي يحدث في العالم يُتوقع أن يؤدي إلى زيادة نسبة السكان من كبار السن إلى أربعة أضعاف ما كان عليه في عام ٢٠٠٠م، وتساوي نسب الشباب والمسنين في العالم في عام ٢٠٥٠م، كما تشير المعلومات المتوفرة إلى أن عدد المسنين في عام ٢٠٢٠م سيكون مليوناً ونصف المليون ويشكلون (٦,٥٪).

وأضاف: وإن كان هذا التحول الديموغرافي تدريجيًا وموضع دراسة وبحث في العالم الغربي، إلا أن الأمر مختلف في الدول النامية، مما يؤدي إلى مجابهتها للمشكلات بطريقة مختلفة ومفاجئة، وهذا التحول الديموغرافي سيلقي بظلاله على كل وجه من وجوه البشرية الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، والثقافية وغيرها. لذا، وجب علينا دراسته بدقة في بلادنا، وانعكاساته على خططنا الوطنية، وأنظمتنا.

وأشار عضو آخر إلى أن القارئ لخطة التنمية التاسعة، يجد أن من بين الأُطر العامة والتوجهات لهذه الخطة: (تحسين مستوى المعيشة للفرد ونوعية الحياة). ومن باب العدل في التنمية أن تحصل كل فئات المجتمع في مختلف الأعمار على الرعاية والعناية التي تحتاج لها، إلا أنه من الواضح أن خطة التنمية ركزت على الشباب والأطفال، وبالمقابل تم إغفال كبار السن وحاجاتهم المختلفة.

> **من العدل في التنمية أن تحصل كل فئات المجتمع في مختلف الأعمار على الرعاية والعناية التي تحتاج لها**

واستحسن أحد الأعضاء أن يكون لمثل هذا النظام مظلة، أو جهة عليا مناسبة تختص بالكبار غير وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تتشعب حاجات كبار السن في كثير من الجهات الرسمية والوزارات (الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة، التعليم العالي، وزارة الخدمة المدنية، المؤسسة العامة للتقاعد، التأمينات الاجتماعية، وزارة الإسكان، وغير ذلك...).

وزاد عضو آخر أن هناك دول غربية لديها وزارة لشؤون المسنين. ورأى مناسبة أن يشمل النظام إنشاء ما يسمى (الهيئة العليا لشؤون كبار السن) أو المجلس الأعلى لشؤون كبار السن، كجهة عليا تشرف على جميع حقوق وحاجات كبار السن، إضافة إلى تطبيق هذا النظام، وذلك على غرار جهات عليا للطفولة مثل: (اللجنة الوطنية للطفولة)، وجهات أخرى للشباب مثل: (الرئاسة العامة لرعاية الشباب) لتحقيق العدل والتوازن في التنمية.

ونوه إلى أن الدراسات أثبتت أن تقديم الخدمات بشكل ترابطي تعاوني ضمن برامج متكاملة كان أكثر تأثيرًا. واقترح أن يكون لهذه الهيئة مجلس أعلى يسهم في وضع (استراتيجية عامة لرعاية كبار السن)، تُضمَّن في خطة التنمية العاشرة، وتترجم هذه الاستراتيجية في بناء مشروع هذا النظام الذي بين أيدينا، واللوائح الخاصة به؛ للإسهام في تسهيل وتيسير حياة كبار السن والتحول والانتقال السلس في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها.

ولاحظ أحد الأعضاء أن مشروع النظام يحتاج إلى الكثير من العمل، لكنه استدرك ليؤكد أهمية الوصول إلى استراتيجية ونظام يحققان (البِر) الواجب لكبار السن في الشريعة الإسلامية، ويكفلان (الحقوق) التي حث عليها النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف (ليس منا من لم يعرف حق كبيرنا، ويرحم صغيرنا). واقترح أن يغطي مشروع النظام المقترح مبادئ الأمم المتحدة لكبار السن، والتي تحقق للكبار الاستقلالية والمشاركة والرعاية والكرامة وتحقيق الذات.

واقترح عضو آخر أن تنظم اللجنة خلال دراستها للمقترح ورش عمل يشارك فيها المسؤولون من داخل المجلس وخارجه؛ لأن مشروع النظام يشمل كثيرًا من الأبعاد التي تغطيها تخصصات متنوعة، وجهات مختلفة، بالإضافة إلى دعوة المعنيين بالأمر من كبار السن. وأيد توصية اللجنة بوجوب دراسة مشروع النظام المقترح وتطويره.

وأشار آخر إلى أن تقدم المجتمعات يقاس بمدى اهتمامها بنوعية حياة أفرادها في جميع مراحل العمر، ولا تقل أهمية مرحلة دون أخرى، وهذا ينطبق على مرحلة الشيخوخة حيث تحرص الدول المتقدمة على تعزيز رفاهية واستقلالية المسنين، وألا تجعلهم في خاتمة عمرهم تحت رحمة وإدارة الآخرين.

وأكد أحد الأعضاء ضرورة وجود أنظمة وتشريعات تنص على آليات مؤسسية تكفل لكبار السن الاستقلالية، وحرية الإرادة، ونوعية الحياة بدرجة عالية من التمكين. وبعد أن لفت النظر إلى كثرة المبادرات والخطط بشأن كبار السن، ومنها الميثاق الخليجي وخطط التنمية؛ لاحظ أن كثيرًا منها غير مُفعَّل، وتمنى أن يحقق مشروع النظام المقترح شيئاً من ذلك، من خلال وجود مواد تكفل لكبار السن الذين يمثلون شريحة متنامية في مجتمعنا، احتياجاتهم النفسية والاجتماعية، وخصوصيتهم الإنسانية، وأن يتمتعوا بحقوق واضحة وخدمات ميسرة، لاسيما أن كل الدلائل تشير إلى ضعف الخدمات المقدمة لهذه الشريحة، وإلى زيادة تعرضهم للأمراض النفسية قبل البدنية بعد أن عاشوا – بفضل الله – حياة ثرية وناجحة في السابق. وطالب بسرعة إقرار مشروع النظام.

وأيد عضو آخر هذا المقترح، وقال : إن كبار السن يحتاجون إلى ما يحميهم بالمواد والقوانين التي تكفل حقوقهم وترعى حاجاتهم، لاسيما أنه – في السابق – كانت العوائل جميعها متكاتفة مع بعضها البعض، وتكون رعاية كبير السن من دافع ديني واجتماعي.

واقترح آخر إدراج توصية للجنة تقوم على مبدأ عدم المبالغة في الثقة في دور الرعاية الاجتماعية لكبار السن، مؤكداً ضرورة الموازنة بين حقوق المسن وبين ما يحاول مشروع النظام أن يفرضه على الأسر.

كبار السن قدموا الكثير من التضحيات للمجتمع ومن الإنصاف أن يُرَد لهم العطاء

ورأى أحد الأعضاء أن هذه الشريحة قدمت الكثير من التضحيات للمجتمع؛ فمن الإنصاف أن يُرَد لهم هذا العطاء، وألَّا ننظر إليهم على أنه لم يعد بوسعهم أن يقدموا نفعًا للمجتمع فيقل الاهتمام بهم.

وأكد عضو آخر أن أهمية هذا المقترح تأتي لعدة أسباب؛ منها: الزيادة المستمرة في أعداد المسنين في المملكة، تزامنًا مع الزيادة في عدد السكان، والاهتمام بالعناية الصحية (بعد فضل الله سبحانه وتعالى). وكذلك فإن المسنين لا يمثلون فئة عمرية واحدة، مما يتطلب معه تعدد برامج رعاية المسنين؛ بالإضافة إلى تعدد احتياجات ومشكلات المسنين الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية. وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة، والتفكك الأسري الذي له أسبابه عديدة فضل عدم ذكرها، وعبر عن تأييده للمقترح .

ورأى أحد الأعضاء أن رعاية المسنين موضوع مهم وذو شجون، وله جوانب دينية واجتماعية تم التطرق لها تكرارًا من جهات رسمية وإعلامية مسبقًا لكن بدون نتائج عملية لغلبة الجانب الوعظي عليها واعتمادها على البر بالوالدين كمحور أساس. مشيراً إلى أن النواحي التشريعية والصحية مهملة جدًا، فالمشكلات الصحية تتضاعف كلما تقدمنا بالسن؛ وأكد أن هناك قصورًا واضحًا في تقدير المسنين وعدم وجود تشريعات تأخذ احتياجاتهم في الحسبان.

ولاحظ أخر أن دعم وزاراتنا للمؤسسات الصحية الخيرية محدود بشكل عام؛ ورغم أن المؤسسات الخيرية تقوم بدورها في العملية التوعوية، إلا أن دورها محدود في العملية العلاجية، بحكم القيود المفروضة عليها من قبل وزارة الصحة.

دور المؤسسات الصحية الخيرية في العلاج محدود بحكم القيود المفروضة عليها من قبل وزارة الصحة

وأشار آخر إلى أن فئة كبار السن المصابين بالخرف هم أكثر الفئات التي تحتاج إلى الاهتمام، وقد وجدوه لدى "الجمعية السعودية الخيرية لمرض الزهايمر"؛ والتي قدمت عريضة لمجلس الشورى، وأحيلت إلى لجنة الشؤون الصحية والبيئة وتتعلق هذه العريضة بمطالبهم، والصعوبات التي يواجهونها. ورأى العضو أن المصاعب التي ذكرت في العريضة تمثل تحليلهم لواقع المصابين بالمرض، مع الاستعانة بآراء المتخصصين في هذا المجال. واقترح على لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب مناقشة محتوى العريضة، وأخذها بالحسبان عند صياغة مشروع النظام المقترح لرعاية المسنين.

دعا إلى وضع قواعد لإسناد الأعمال لأعضاء الهيئة

الشورى يطالب بإنشاء معهد عالي للتحقيق والادعاء العام

المملكة العربيّة السعوديّة
هيئة التحقيق والادّعاء العام
THE BUREAU OF INVESTIGATION AND PUBLIC PROSECUTION

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الحادية عشرة التي عقدها يوم الاثنين ١٠ / ٤ / ١٤٣٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ هيئة التحقيق والادعاء العام بإنشاء معهد عالي للتحقيق والادعاء العام ووضع قواعد يتم الاستناد إليها في إسناد الأعمال للأعضاء.

كما طالب المجلس بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ بدراسة إنشاء مركز وطني لدراسات العدالة الجنائية ومكافحة الجريمة، ووضع معايير لقياس الأداء.

المجلس يطالب الهيئة برفع الدعوى ضد من يقدح ويذم مؤسسات الدولة ورموزها في وسائل الاعلام

ودعا المجلس الهيئة لتحريك الدعوى الجزائية العامة أمام المحكمة المختصة ضد من يقومون بالقدح، والذم، والقذف العلني عبر وسائل الإعلام المكتوبة، أو المسموعة، أو المرئية، وعبر الشبكة العنكبوتية (الانترنت) أو وسائل التواصل الاجتماعي بجميع أنواعها، مستهدفين مؤسسات الدولة ورموزها الدينية والوطنية ومسؤوليها وموظفيها، والتنسيق مع الجهات الأمنية لتحديث هوية المجهولين منهم أو المستترين.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ التي تلاها رئيس اللجنة الشيخ الدكتور إبراهيم البراهيم.

وأوضحت اللجنة فيما يتعلق بما طرحه بعض الأعضاء بشأن تطوير الهيكل التنظيمي للهيئة، أن هيئة التحقيق والادعاء العام تعمل وفق هيكل تنظيمي مؤقت، وقد صدر مؤخراً قرار مجلس الوزراء ذو الرقم ٣٤ والتاريخ ١٤٣٤/١/٢٦هـ؛ المتضمن في فقرته الرابعة أن تقوم هيئة التحقيق والادعاء العام خلال سنة من تاريخ صدور هذا القرار بإعداد هياكل تنظيمية لها ولفروعها؛ تعكس أنشطتها واختصاصاتها في ضوء التغيرات الجديدة، ورفعها إلى اللجنة العليا للتنظيم الإداري لاعتمادها.

التحقيق منفصل عن الادعاء العام، والأخير يمثل رقابة على عمل المحققين

ولفت رئيس اللجنة النظر إلى أن التحقيق منفصل عن الادعاء العام، والعاملين في مجال التحقيق مستقلون عن العاملين في مجال الادعاء، كما أن الادعاء العام يمثل رقابة على عمل المحققين، وإذا ظهر للادعاء العام عدم اكتمال جوانب في التحقيق يطلب من دوائر التحقيق استيفاءها.

وبشأن ملاحظات بعض الأعضاء فيما يخص التأهيل والتدريب أوضحت اللجنة أن الهيئة تقوم – حالياً – باستقطاب كفاءات من عدد من الجامعات. كما اتفقت مع عدد من الجامعات والمؤسسات التعليمية على عقد برامج تأهيلية يتم الاتفاق على إعداد مضامينها ومقرراتها مع المسؤولين في الهيئة وفق احتياجها، كما تقوم بالتدريب لمنسوبيها والتأهيل المستمر لهم في دورات وورش عمل متخصصة لصقل المواهب واكتساب المهارات وتحصيل الخبرات.

وتابعت اللجنة أن الهيئة تقوم بعقد دورات مكثفة متخصصة في الحاسب الآلي ؛ وفق احتياج الهيئة لرفع كفاءة العاملين فيها وإكسابهم مهارات متقدمة في هذا المجال. ولمزيد من الاهتمام بمجال التأهيل والتدريب؛ فإن اللجنة اتخذت توصيتها «الثانية» بشأن إنشاء معهد للتحقيق والادعاء العام.

وفي ما يخص ارتفاع نسبة القضايا المالية التي باشرتها الهيئة خلال عام التقرير، بين رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم أن سبب ارتفاع قضايا المال في سنة التقرير يعود إلى أن الهيئة باشرت هذه القضايا حديثاً، فظهر في التقرير ارتفاع قضايا المال، والقضايا التي تحال للهيئة متجددة وبشكل متتابع ومستمر.

وختم البراهيم وجهة نظر اللجنة بمحور آخر طرحه بعض أعضاء المجلس يخص موضوع توقيف النساء، مبيناً أن مسؤولي الهيئة أفادوا أن النساء لهن خصوصية ولهن دور توقيف خاصة؛ حيث يتم توقيفهن في مؤسسات رعاية الفتيات لمن هن دون سن الثلاثين، أو في توقيف النساء لمن تزيد أعمارهن عن ثلاثين عاماً.

دعا المستشفى لتطوير برامج تدريبية تخصصية لكوادرها

الشورى يطالب مستشفى العيون بتحفيز كوادره الوطنية لدعم السعودة

طالب مجلس الشورى مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون بدعم توجهات السعودة وتطوير وتحفيز الكوادر الوطنية المؤهلة. وقرر المجلس مطالبة المستشفى بتضمين مؤشرات قياس الأداء الإداري والإكلينيكي وفقاً للخطة الاستراتيجية للمستشفى، ومقارنتها بالمؤشرات العالمية في تقاريرها السنوية، وتوضيح مدى التطور في تحسين خدمات المواعيد، وتقليل قوائم الانتظار، وخطة منع تضخمها بالتفصيل في تقريرها القادم.

جاء ذلك بعد أن استمع خلال جلسته العادية الحادية عشرة التي عقدها يوم الاثنين ١٠/ ٤/ ١٤٣٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، لوجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمستشفى للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ تلاها رئيس اللجنة الدكتور محسن الحازمي.

المجلس يدعو إلى مراجعة الاتفاقية مع جامعة جونز هوبكنز وتقييم مخرجاتها

ودعا المجلس المستشفى إلى العمل على تطوير برامج تدريبية تخصصية لكادر التمريض والتخصصات الفنية الأخرى بالتنسيق مع الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، ومتابعة بنود الاتفاقية التي عقدها المستشفى مع جامعة جونز هوبكنز، وتقييم مخرجاتها والمكتسبات المتحققة منها، وتضمين ذلك في التقارير السنوية.

وأوضحت اللجنة في ردها على ما طرحه بعض الأعضاء من ملاحظات ومقترحات خلال مناقشة التقرير، أنها لاحظت قصوراً في المعلومات الواردة في التقرير حول جودة الخدمات، ومهام إدارة الجودة في المستشفى؛ فأوردت التوصية الأولى التي تتضمن ضرورة تضمين التقارير السنوية القادمة مؤشرات قياس الأداء الإداري والإكلينيكي، ومن ذلك دور الإدارة المختصة للجودة.

وبشأن اتفاقية جامعة جونز هوبكنز وجدواها قال رئيس اللجنة الدكتور الحازمي : إن اللجنة درست هذا الموضوع، وطلبت أثناء لقاء مسؤولي المستشفى عرضًا كاملاً عن الاتفاقية، ومختلف الجوانب الواردة فيها، وتمت مناقشتها في الاجتماع معهم، فأوردت اللجنة توصيتها الثالثة المتعلقة بمتابعة بنود الاتفاقية وتقييم مخرجاتها والمكتسبات المتحققة منها.

أما بشأن بنود الاتفاقية، وعدم تحقق مبدأ التكافؤ بين الجهتين، وقلة برامج التدريب والبحث العلمي، فبينت اللجنة أن الاتفاقية مع جامعة جونز هوبكنز مبنية على حاجة المستشفى للخدمات الصحية، وللتدريب وتطوير البحث العلمي، ولذلك فإنه من الصعب أن تتسم بالندية في هذا الجانب؛ مشيرة إلى أنها قدمت عدداً من الأسئلة حول هذه الجوانب، وتم إدراج إجابة المندوبين عليها في التقرير؛ حيث أوضحت الإجابات أنه نتج عن الاتفاقية: إيفاد (٧) أطباء لعلاج المرضى، وللتدريب، وللبحث العلمي، يحمل ثلاثة منهم لقب (الأستاذ الموهوب). كما أسهم العقد مع الجامعة خلال العامين الماضيين في السيطرة على قوائم الانتظار في المستشفى، وتم تدريب (١٠١) طبيب في زمالة طب العيون والتخصص الدقيق، والحصول على اعتراف الهيئة السعودية للتخصصات الصحية عام ٢٠١١م، واستقطاب (٤٢) استشاريًا عالميًا زائرًا، وانضم للمستشفى (٢٣) طبيبًا؛ منهم (١١) طبيب عيون سعودي وتم كذلك إنشاء قسم جديد للأبحاث بالمستشفى، ونشر (١٤٣) بحثًا علميًا عامي (٢٠١١-٢٠١٢م).

د.الحازمي: عيادات جديدة وأخرى مسائية وغرف عمليات إضافية لحل مشكلة قوائم الانتظار

وبخصوص قوائم الانتظار قال رئيس اللجنة إن مسؤولي المستشفى الذين اجتمعت بهم اللجنة أشاروا إلى مراحل العمل لتقليل مدد الانتظار، وقد شمل ذلك الرجوع إلى سنوات مضت، لإيضاح أسباب تراكم مواعيد المرضى على مدى عشرين عاماً؛ مما أدى إلى امتعاض المراجعين من تأخير المواعيد. وقد تمت معالجة هذا الوضع، حيث تم فتح عيادات جديدة، وعيادات مسائية، وغرف عمليات إضافية، وتم التعاقد مع أطباء سعوديين وغير سعوديين، وعقد وتفعيل اتفاقية مع جامعة جونز هوبكنز. كما أوجد المستشفى برنامج التعاون الطبي لزيارة الأطباء للمناطق التي تحتاج لخدمات المستشفى بالتنسيق مع مديريات الشؤون الصحية فيها، إلى جانب تدريب استشاريين في مختلف التخصصات الدقيقة للعيون للعمل في مستشفيات المملكة المختلفة، مما أدى إلى تقليل مدد الانتظار الطويلة.

وعن التوسع في الخدمات الصحية التخصصية في مجال طب العيون أشار الحازمي إلى ما ورد في التقرير حول أن أحد الحلول المقترحة بإنشاء أربعة مستشفيات تخصصية للعيون في المملكة، والتأكيد على وزارة الصحة بذلك. مشيراً إلى أن هذا المقترح قد نبع من إدارة المستشفى، وتم رفعه لوزارة الصحة؛ حتى يسهل التوسع في الخدمات التخصصية للعيون، وعلاج المرضى في مناطقهم، كما تشير اللجنة إلى أن مجلس الوزراء قد أقرّ إنشاء مجلس للمستشفيات التخصصية يتلمس الاحتياج للتوسع في مختلف التخصصات، ويعمل على توفير الخدمات المطلوبة والمناسبة حسب معايير يتم وضعها لذلك.

وفي محور تطوير البحث العلمي قال رئيس اللجنة إن المستشفى أوضحت أنه تم وضع خطة خمسية لتطوير الأبحاث؛ حيث تم وضع الهيكل التنظيمي لمركز الأبحاث، والعمل على استقطاب كفاءات في المجال البحثي، ويتم – حاليًا- تدريب أطباء زمالة العيون في قسم الأبحاث، حيث أصبح ذلك شرطاً للحصول على الزمالة السعودية في طب العيون، وقد تمت إجازة (١٧) بحثًا مشتركًا بين المستشفى وجامعة جونز هوبكنز.

وبشأن تسرب الكفاءات وتدني توطين الوظائف أشار رئيس اللجنة إلى أن مميزات العمل في المستشفيات التخصصية الأخرى أصبحت منافسة، وهي في القطاع الخاص أكثر مرونة، والأطباء المتدربون في المستشفى – عادةً – يتبعون جهات أخرى، وليس من المتيسر استقطابهم للعمل في المستشفى بعد إكمال التدريب. كما أن استراتيجية المستشفى تدعم توزيع الخدمات لا تركيزها في المستشفى؛ حيث إن عددًا من المستشفيات خارج مدينة الرياض تستقطب بعض الكفاءات؛ وهذا يخدم شريحة كبيرة من المرضى، ويخفف عنهم عناء ومشقة السفر. وقد تم تخريج (٢٢٦) طبيبًا وطبيبة في مختلف تخصصات العيون الدقيقة على مستوى المملكة ودول الخليج العربية. كما أن المستشفى تسعى إلى استقطاب الكوادر التي يظهر تميزها أثناء التدريب وضمها للعمل بالمستشفى؛ وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة ما أمكن ذلك.

وتابع الحازمي أن اللجنة دعمت ذلك في توصياتها على التقرير السابق للمستشفى. أما بالنسبة للعمل على رفع نسبة السعودة في التمريض، فقد أوضح مسؤولو المستشفى بأن رئيسة التمريض سعودية الجنسية؛ وهي تبذل جهوداً مشكورة في هذا السبيل، ولدى المستشفى برنامج تدريب للممرضات في تخصص طب العيون مجاز من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، مما قد يسد بعض النقص في هذا المجال. ويلحظ أن من أسباب قلة عدد الملتحقين بالتمريض في المستشفى؛ يعود إلى رغبة نسبة كبيرة من الممرضات في العمل في المستشفيات التي تضم أكثر من تخصص، ويكون نظام المناوبات فيها أكثر مرونة.

وفيما يتعلق بالوظائف الشاغرة في الصيدلة قال الحازمي أنها تعود إلى قلة عدد المتقدمين وعدم اجتياز متطلبات الوظيفة، والرغبة في العمل في مستشفيات متعددة التخصصات، وبالسؤال عن زيادة نسبة الاستقالات في المستشفى للموظفين؛ فقد أوضحت المستشفى أن عدد المستقيلين من الموظفين يعادل (٦٪) من عام ١٤٣٢-١٤٣٤هـ، وتعود أسباب الاستقالة في الغالب لظروف عائلية، أو الحصول على فرص وظيفية أفضل.

نسبة كبيرة من الممرضات يفضلن العمل في المستشفيات العامة لمرونة نظام المناوبات فيها

١٣ ألف مقيم على بند الأجور.. وألف وظيفة رسمية شاغرة في أمانة الرياض!

تقرير الشؤون البلدية والقروية.. غياب إستراتيجية الاستثمارات البلدية

الأستاذ/ محمد المطيري
رئيس لجنة الإسكان

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية التي عقدها يوم الثلاثاء١١/ ٤/ ١٤٣٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي ١٤٣٣/ ١٤٣٤هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ محمد المطيري.

وبعد عرض تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة، لاحظ أحد الأعضاء ارتفاع المتعاقد معهم على بند الأجور من غير السعوديين؛ حيث وصل عددهم إلى (١٣,١٩١) موظفًا، كما لاحظ أن عددهم يتجاوز عدد السعوديين العاملين على هذا البند، وتساءل عن استمرار ارتفاع هذا العدد، كما تساءل عن عدم مناقشة اللجنة هذا الموضوع مع الوزارة.

ولا حظ العضو ذاته ارتفاع عدد الوظائف الشاغرة في الوزارة، وبخاصة في أمانة منطقة الرياض؛ حيث يشير التقرير إلى وجود أكثر من ألف وظيفة رسمية شاغرة في الأمانة، أي أن نسبتها تبلغ (١٠,٩٪) من مجموع الوظائف المعتمدة لها.

وأشار عضو آخر إلى ما ورد في التقرير من الصعوبات التي تواجهها الوزارة في مجال الموارد البشرية عدم وجود كوادر توظيف مناسبة لبعض الأعمال البلدية ذات الطبيعة الخاصة؛ ومنها الأعمال الصحية، حيث إن الوزارة قامت بدراسة إنشاء كادر حقيقي لبعض هذه التخصصات؛ ومنها كادر الاختصاصيين في مجال الصحة العامة وصحة البيئة والأطباء البيطريين، ورأى العضو أن هذا جهد مشكور من الوزارة؛ إلا أنه يجب على الوزارة التنسيق مع الجهات ذات العلاقة كوزارة الزراعة ووزارة الخدمة المدنية حول ذلك.

من جانبه لفت آخر النظر إلى أن دراسة إيجاد كوادر وظيفية لا يدخل ضمن اختصاص وزارة الشؤون البلدية والقروية، بل هو من اختصاصات وزارة الخدمة المدنية.

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون البلدية والقروية

في ذات السياق أكد أحد الأعضاء حاجة الوزارة إلى كادر متخصص عالي الكفاءة، ليقوم بالأعمال الكبيرة التي تقوم بها على المستويات كافة؛ بيد أنه رأى أن هذا يحتاج إلى تعاون الوزارة مع الوزارات المختلفة، والجامعات لمساعدتها في إيجاد كوادر فنية تتولى تلك الأعمال.

وسجل عضو آخر أن أحد الإشكالات التي تواجه جميع مدن المملكة دون استثناء، هو عملية تصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول، إلا أن تقرير الوزارة لم يتضمن حجم المشروعات المنفذة من مشروعات تصريف السيول في مدن المملكة؛ حيث إن هذه المشكلة تواجهها المملكة كل عام مع موسم الأمطار.

ولفت العضو النظر إلى الإيرادات البلدية التي تضمنها التقرير، وقال:» إن هذا أمر يفترض أن يكون أحد الروافد المهمة والتي تعتمد عليها الأمانات والبلديات لدفع التنمية وتوجيهها، وتهيئة الخدمات وتطويرها، والمشاركة في التحفيز للتنمية»، وأكد ضرورة أن تكون لدى الوزارة إستراتيجية واضحة ومحددة في مجال الاستثمارات البلدية.

وتوقف أحد الأعضاء عند بعض المعوقات التي تواجهها وزارة الشؤون البلدية والقروية بحسب تقريرها، وبخاصة في مجال الموارد البشرية حيث تعاني الوزارة نقصاً عاماً في الوظائف المعتمدة؛ وأبدى العضو تعجبه من الشكوى التي أوردتها الوزارة في هذا المجال، في حين أنها أشارت في تقريرها إلى أن مجموع الوظائف المعتمدة الشاغرة (٤٨٩٥)؛ وهذا في مجال الوظائف الرسمية فقط، وأكثر من (١٧٢٢) وظيفة على وظائف البنود.

أعضاء يتساءلون: ٤٩٠٠ وظيفة شاغرة في الشؤون البلدية والقروية!

من جانب آخر نبه أحد الأعضاء إلى أن التقرير لم يتضمن أي إشارة لجهود الوزارة في زيادة الرقعة الخضراء داخل المدن عبر الاهتمام بالحدائق

تفاوت تكاليف برامج النظافة والصيانة والتشغيل الجديدة بين الأمانات دون معايير واضحة

والمتنزهات على الرغم من صدور قرار مجلس الشورى رقم (٣٧/٨٣) وتاريخ١٤٣٤/٨/٢١هـ، والذي يؤكد على أن تقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية بتقويم كفاية وكفاءة الحدائق والمساحات العامة، وتحسينها.

ولاحظ تفاوت تكاليف برامج النظافة والصيانة والتشغيل الجديدة من أمانة لأخرى دون وجود معايير واضحة لهذا التفاوت؛ مما يطرح تساؤلات حول الآلية والمعايير التي تُعتمد لتقدير هذه التكاليف. مشيراً إلى أن من بين الأمور التي عني بها مجلس الشورى وأكد عليها في قراراته السابقة التي تخص وزارة الشؤون البلدية والقروية معالجة النفايات وتدويرها على أسس علمية واقتصادية وبيئية، وقد سبق أن عولج هذا الموضوع في أكثر من قرار عام ١٤٢٩هـ وعام ١٤٣٤هـ، إلا أن تقرير الوزارة الحالي لم يشر إلى أن هناك جهود للوزارة في هذا الاتجاه، وتمنى من اللجنة أن تثير هذا الموضوع مع الوزارة.

وأشار عضو آخر إلى ما ورد في تقرير اللجنة ضمن الصعوبات والمعوقات في مجال الإصحاح البيئي الذي ذكرته الوزارة في تقريرها من ارتفاع معدل إنتاج الفرد في المملكة من النفايات البلدية عن المعدلات العالمية؛ وقال : « إن هذا يقودنا للاستفسار عن دور وجهود إدارات النظافة العامة في الأمانات تجاه الحد من هذه الظاهرة، وهي رمي المخلفات في الأماكن العامة ومدى تأثيره على البيئة العامة»، ونوه إلى أنه لم يرد في هذا التقرير إشارة إلى فعالية برنامج عين النظافة وإمكانية تعميمه، والذي سبق تطبيقه في سنوات سابقة، وهو عبارة عن حملة توعوية تشرك المواطن في المحافظة على النظافة العامة من خلال رقم هاتف مجاني يتم الإبلاغ عن طريقه عن المخالفات التي ترتكب.

وأشار آخر إلى أن التدريب يحتل مكانًا بارزًا في تهيئة الموظفين لمواجهة احتياجات الوزارة وتوفير برامج تدريبية طموحة لبناء قدراتهم وتطوير أدائهم؛ إلا أنه لاحظ تدني عدد المبتعثين من الوزارة مقارنة بأعداد منسوبي الوزارة؛ مما يؤثر على أداء الوزارة في مجال التقنية العمرانية.

وشدد على ضرورة أن تضع الوزارة آلية واضحة للتنسيق مع وزارة الإسكان بعد تفعيل الأوامر السامية أو الأمرين الملكيين الساميين برقم (٢٠٥٦٢) ورقم (٢٠٥٤٥) بتاريخ١٤٣٤/٦/٢هـ، واللذين تضمنا نقل اختصاص المنح البلدية من وزارة الشؤون البلدية والقروية إلى وزارة الإسكان، وتزويد وزارة الإسكان بالمعلومات اللازمة لإعداد آليات الاستحقاق.

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى ما للوزارة من دور كبير في فكرة طرح مشروع مراكز الأحياء وتبنيه ضمن خططها، مشيراً إلى أنها قامت بالعمل على ذلك وبتخصيص أراضٍ لهذا الغرض، وعلى سبيل المثال ما تم في محافظة جدة، ورأى تعميم الفكرة على جميع مناطق المملكة، وذلك نظرًا للحاجة الماسة لمثل هذه المراكز.

من جانب آخر طالب العضو الوزارة بحث الجهات على الإسراع في تطبيق كود البناء السعودي وتحديثه كل خمس سنوات؛ لما له من دور في ضمان الحد الأدنى المقبول في السلامة والصحة العامة.

عضو يطالب الوزارة بالإسراع في تطبيق كود البناء السعودي وتحديثه كل خمس سنوات

وأبدى أحد الأعضاء تعجبه من اختصار ما يتعلق بتطوير الأحياء العشوائية في بعض المدن ، حيث اختزلت الوزارة ذلك في سطر واحد في تقريرها وهو أن الوزارة قد درست تطوير العشوائيات في المملكة. وقال :» إن الوزارة لم تورد أي تفاصيل عن ماهية عملية تطوير العشوائيات، وكيفية عملها، وما سينتج عن عملية التطوير، وما هي الإستراتيجية التي تتبعها الوزارة في مجال تطوير العشوائيات؟.

وفيما يخص تصنيف المقاولين أشار أحد الأعضاء إلى إن وكالات تصنيف المقاولين أصبحت تتعامل مع كثير من الوظائف والأغراض التي تتعدى القطاع الإنشائي والذي يهم الوزارة ويقع ضمن اختصاصها؛ وتصنيف المقاولين الإنشائيين وما يتعلق بالجوانب البيئية التي تختص بها الوزارة.

وتوقف عند توصية اللجنة الثانية والتي تنص على دراسة أسباب تعثر التنمية العمرانية في القرى والهجر ومعالجتها بما يشجع على دفع عجلة التنمية فيها، ووقف الهجرة إلى المدن، وقال : كان من الأجدى أن توجه هذه التوصية إلى تقرير وزارة الاقتصاد والتخطيط؛ لأنها المعنية في الأساس بتحقيق التوازن التنموي الاقتصادي في المملكة والذي ينشأ عنه تنمية عمرانية، ويتبعه تنمية المرافق وما يلحقها والتي تساعد على الاستيطان وتمكين الناس من البقاء في مناطقهم.

ولفت عضو آخر النظر إلى أن موضوع النظافة ليس مصطلحًا يحصر في كلمات، فهو مفهوم كبير يترتب عليه سلوكيات لها تأثير كبير على المجتمع، لاسيما أن التركيز عليها يعكس بشكل جدي جمال وحضارة المجتمع، أما إذا أهمل فإنه ينتج عنه مشاكل صحية وبيئية، ورأى مناسبة أن تتبنى وزارة الشؤون البلدية والقروية فكرة التربية البيئية.

وطالب أحد الأعضاء بزيادة الرقابة على المناطق الداخلية في الأحياء وعدم التركيز على الطرق الرئيسة، مشدداً على ضرورة رفع المخصصات المالية المحددة من وزارة المالية للأمانات؛ رغبةً في قيامها بدور فاعل في خدمة المجتمع والمحافظة على البيئة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن المجالس البلدية أسهمت في تنمية وتطوير الخدمات البلدية بحكم تواصلها المباشر مع المواطنين، لكن التقرير ذكر جملة من الأسباب التي أدت إلى عدم تنفيذ بعض قرارات المجالس، أو التأخر في تنفيذها، ومن هذه الأسباب عدم توفر المبالغ المالية اللازمة لتنفيذها، وقال: إن هذا أمر اعتدنا عليه في كثير من التقارير المماثلة، غير أن الشيء الذي لم نعتد عليه هو أن من هذه الأسباب خروج بعض قرارات المجالس عن اختصاصاتها، وتعارض بعض قرارات المجالس مع الأنظمة واللوائح والتعليمات والاشتراطات البلدية. فهل يعني هذا أن أعضاء المجالس البلدية لا يعرفون اختصاصاتهم؟ ولا يعرفون الأنظمة واللوائح والتعليمات والاشتراطات البلدية؟.

وأكد أن ما أورده التقرير في هذا المقام يدل على وجود خلل واضح في حوكمة هذه المجالس تتحمل مسؤوليته بالكامل وزارة الشؤون البلدية والقروية.

وتابع عضو آخر بأن التقرير أسهب كثيراً في سرد الصعوبات والمعوقات، وكذلك الحلول والمقترحات، وهذه الصعوبات والحلول وإن اختلفت قليلاً في كمها، فهي تتفق كثيراً في نوعها، مشيراً إلى التكرار في ذكر الصعوبات والمعوقات والحلول والمقترحات التي تضمنتها تقارير وزارة الشؤون البلدية والقروية وغيرها من الجهات الحكومية الأخرى. مما يعني أن الصعوبات مستمرة، وأن الحلول غير مجدية.

ولا حظ وجود ما أسماه بالتناقض في هذه التقارير، منها أن كثيراً من الجهات الحكومية – إن لم يكن جميعها – تشتكي من قلة الموارد المالية، في حين أن الدولة – أعزها الله – ترصد مبالغ هائلة في الميزانيات المعتمدة لتلك الجهات، كما أن الكثير من الجهات الحكومية تشتكي من نقص عدد الوظائف المعتمدة لها، وتطالب بالمزيد، في الوقت الذي نلحظ فيه كثرة الوظائف الشاغرة المسجلة في تقاريرها، وهو أمر لافت للنظر. وشدد على أهمية أن يكلف مجلس الشورى أحد بيوت الخبرة بإجراء دراسة متعمقة للصعوبات، والمعوقات، والحلول، والمقترحات التي اشتملت عليها تقارير الجهات الحكومية في ضوء الأوامر السامية الكريمة، وقرارات مجلس الوزراء، وقرارات مجلس الشورى الصادرة، وتقديم تصور متكامل يتضمن حلولاً عملية ومقترحات واقعية.

وآخر يطالب بزيادة الرقابة على المناطق الداخلية في الأحياء وعدم التركيز على الطرق الرئيسة

أ.د.دلال بنت مخلد الحربي
عضو مجلس الشورى

توصية

من المصطلحات المتداولة في مجلس الشورى كلمة «توصية» التي يقدمها بعض أعضاء المجلس أثناء مناقشة التقارير السنوية للأجهزة الحكومية، والتي تتحول بعد المداولات وتبادل الرأي والرأي الآخر بشأنها، إلى قرار من المجلس متى ما حصلت على موافقة الأغلبية.

و غالباً ما تكون التوصيات محاولة جعل جوانب من الموضوع الذي تم تداوله قابلاً للتنفيذ؛ وفق مرئيات يخرج بها أحد الأعضاء، أو مجموعة من الأعضاء؛ وقد يرى هؤلاء أن هذه التوصية جديرة بالتنفيذ و أنها ستُفعل من الموضوع الذي تم نقاشه، وتمكن من الوصول إلى النواحي الإيجابية فيه. ولكن قد يخرج من بين الأعضاء من يرفض التوصية، ويرى أنها لا تخدم الموضوع ولا تساند في تطويره إلى فعل ملموس، و من ثم يكون هناك أخذ ورد قد يصل إلى شيء من الحدة، و قد يقر المجلس في النهاية هذه التوصية، وتصبح قراراً، ويرفع إلى الجهة التي كان الموضوع مدار النقاش والحوار يتعلق بها، و هنا ينتقل القرار من مكان إلى آخر، ويخرج من درج إلى درج آخر ثم قد ينتهي به الأمر إلى مكان مجهول وينسى، وربما ينساه مقدم التوصية في الأصل.

و هنا يتبادر السؤال:

ألا تستهلك قراءة التقارير وقت الأعضاء؟ ألا يشحذ الأعضاء فكرهم للوصول إلى توصية أو توصيات تفعل من عمل الجهة، و تهدف في الغالب إلى الارتقاء بأمر من الأمور؟.

إن نسيان قرارات المجلس، يعود في الغالب إلى عدم المتابعة، من الجهة التي دار فيها النقاش و الحوار و هو مجلس الشورى. فإذا أراد المجلس أن تكون لقراراته قيمة فعلية.. وأن تشعر الجهات التي ترفع إليها هذه القرارات أنها ناتج نقاش وخبرة، وأن من المهم العمل على تنفيذها، والاستفادة منها في معالجة ما كانت قد صدرت من أجله.

فلابد من المتابعة، وهذا يتأتى من خلال جهة أو إدارة أو قسم يرصد قرارات المجلس، ويتواصل مع الجهات ذات العلاقة بالتقارير أو الموضوعات التي صدرت بشأنها تلك القرارات، للتحقق من ما تم فعله، وفق الآتي:

هل تم دراستها في الجهة؟
ما هي الخطوات التي اتخذت بشأنها؟
هل تم تنفيذها على شكلها الذي جاءت به من المجلس؟
هل نفذت بتعديل؟
و عندما نفذت ما هو الناتج؟
هل تم الوقوف على تحسين أو تطوير لها؟

هذا هو في ظني الهدف من دراسة التقارير والموضوعات التي تدخل في نطاق اختصاصات مجلس الشورى وصلاحياته، والخلوص إلى توصية أو توصيات يعتقد مقدموها أنها مهمة وفاعلة، وتتحول إلى قرارات بعد حصولها على الأغلبية في المجلس. إن الاكتفاء بمجرد المناقشة، ورفع القرارات دون متابعة، والتأكد مما اتخذ عليها من إجراءات في الجهات التي يتعلق بها القرار، قد يؤدي إلى الإحباط و بعض الشعور بعدم فاعلية النقاش و الحوار داخل المجلس.

قرار دون متابعة قد يعني حبسه داخل الجهات التي عادت إليها.

جهود الهيئة منصبة على المدن الصناعية

تقرير (مدن) .. غياب المبادرات يعطل «مناطق التقنية»!

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية العاشرة التي عقدها يوم الثلاثاء ٤ / ٤ / ١٤٣٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي لهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ. الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور محمد المطيري.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش لاحظ أحد الأعضاء أن اسم الهيئة يشير إلى أنها هيئة للمدن الصناعية ومناطق التقنية؛ إلا أن تقارير الهيئة السابقة والحالية لا تشير إلى ما تقوم به الهيئة حيال مناطق التقنية، بل ينصب تقريرها على جهودها نحو المدن الصناعية؛ إضافة إلى أن خطط التنمية للمملكة تشير إلى أنها تسعى إلى تعزيز اقتصاد المعرفة، ولا شك في أن مناطق التقنية من أهم المبادرات والنشاطات العلمية والاقتصادية التي تسهم في تنمية وازدهار اقتصاد المعرفة؛ حيث لا تزال المملكة متأخرة في هذا المجال مقارنة بالإمكانات المادية والعلمية المتوفرة بها.

ورأى أهمية قيام اللجنة بمخاطبة الهيئة لاستيضاح ما لديها من مبادرات ونشاطات بخصوص مناطق التقنية، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية؛ مع تضمين ذلك بتقاريرها الحالية واللاحقة.

مطالبة الهيئة باستغلال الميزة النسبية للمدن الصناعية لرفع مستوى الاستثمار الوطني

وأكد عضو آخر أهمية أن تعمل الهيئة على استغلال الميزة النسبية للمدن الصناعية لرفع مستوى الاستثمار الوطني، وتهيئة المدن للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة لإفساح المجال للاستثمارات لتفعيل دورها في عملية التنمية الشاملة، مع العمل على دعمها وتقديم التسهيلات المناسبة لها، والمساهمة في تقدير جدواها الاقتصادية. وقال : إن المنشأة الصغيرة والمتوسطة، والمنشأة الأسرية

مدن
MODON

هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية
Industrial Property Authority

المنشأة الصغيرة والمتوسطة تساعد في حل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية

تساعد على حل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة ما يتعلق بإيجاد فرص وظيفية للمواطنين، وتنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الانتاجية، وتحقيق التوزان في عملية التنمية الاقتصادية؛ كما أن هذا النوع من المشروعات قد يكون نواة لمشروعات أكبر في المستقبل.

ورأى أن نسبة إشغال بعض المدن الصناعية دون مستوى الطموحات، مما يستدعي المزيد من الحوافز والتشجيع، وبخاصة في المناطق البعيدة، مطالباً بدعم المستثمرين الصناعيين في مجال البناء والتجهيز، بتسهيل عمليات

تدني نسبة إشغال بعض المدن الصناعية يستدعي المزيد من الحوافز والتشجيع

الاقتراض من صناديق التنمية والبنوك التجارية، لاسيما أن البعض منهم يواجه أزمة مالية للوصول لمرحلة التشغيل؛ فأغلبهم موجودون في بعض مناطق المملكة التي تحتاج للتنمية للحد من الهجرة إلى المدن الكبيرة.

ولاحظ عضو آخر أن التقرير لم يلتزم بضوابط التقارير الواجب إتباعها، وقد نص قرار المجلس رقم ٢٦/١٤٨ في تاريخ ١٤٣٢/١٢/٢٠هـ على أن يكون التقرير المقدم وفق المادة (٢٩) من نظام مجلس الوزراء؛ إلا أن هذا لم يحصل؛ حيث لم توضح الهيئة الهيكل الإداري لها، وكيفية إدارة الهيئة، وطبيعة العلاقات بين مكوناتها التنظيمية. إضافة إلى ذلك لم يتضمن التقرير ميزانية الهيئة؛ ولم يوضح الموارد، والصرف، ومصادر التمويل، كما لم يوضح جنسية الموظفين، أو نوعية التوظيف. إلى جانب أن التقرير لم يوضح من الذي يقوم بتحمل تكاليف المشروعات المنشأة.

وطالب آخر بأن يتضمن التقرير ما يتعلق بالربط بالإستراتيجية بما في ذلك جزئية التقنية بكاملها الصناعية ومناطق التقنية بالمنجز ليُعرف المتحقق منها والمتبقي أيضاً.

وقال عضو آخر إنه لم يتم تطبيق المواصفات والصلاحيات الممنوحة للهيئة الملكية للجبيل وينبع؛ حتى تستطيع هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية أن تنطلق وتستفيد من الخبرات السابقة.

على المدن الصناعية لتوفير السكن والمرتبات المجزية لاستقطاب خريجي كليات التقنية

واقترح أحد الأعضاء أن توفر المدن الصناعية السكن، والعلاج، والمرتبات المجزية حتى تستقطب خريجي كليات التقنية.

ورأى آخر أنه من الأفضل أن تنسق المدن الصناعية مع مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة في مجال التقنية، مشدداً على أن تبتعد الهيئة عن الصناعات التقليدية التي تستقطب العمالة الأجنبية، وأن تسعى إلى الاستفادة ممن سبقنا في هذا المجال.

ولاحظ عضو آخر أن هيئة المدن سجلت نجاحاً في إنشاء المدن الصناعية في المناطق الرئيسة مثل: الرياض، وجدة، والدمام؛ إلا أن الهيئة لم تحقق نجاحاً يذكر في مناطق المملكة الأخرى؛ فمساحات المناطق الصناعية في المدن الشمالية والمناطق الجنوبية محدودة بعشرات الآلاف من الأمتار المربعة، ما عدا المنطقة الصناعية في سدير، فهي من المناطق الجديدة؛ حيث وصلت مساحتها إلى (٣,٢) مليون متر مربع، مشيراً إلى أن نصيب المدن غير الرئيسة محدود جداً من الخطة المستقبلية التي تقدر المساحات للمدن الصناعية التي تحت الدراسة بنحو (٤٣٤) مليون متر مربع؛ وقال: إذا أمعنَّا النظر في الأموال المرصودة للمشروعات، سنجدها تركز على المشروعات الموجودة في المدن الرئيسة مثل الرياض، وجدة، والدمام. لذا، على الهيئة مراجعة خططها المستقبلية.

ونبه أحد الأعضاء أن ممارسات الهيئة الفعلية جاءت كمطور عقاري، وابتعدت عن المحور الأساس من استراتيجيتها، وهو التنمية الصناعية؛ حيث سردت الدارسة مشروعات تطوير الأراضي، والمياه المحلاة، والتشجير، ومعالجة مياه الصرف، وإنشاء الفنادق، والأسواق التجارية. ولم تشر الدراسة إلى المصانع سوى عددها الذي بلغ (٤٧١) مصنعًا.

وطرح العضو تساؤلات عديدة عن أنواع هذه الصناعات التي أُنشِئت في المدن الصناعية؟ فهل هي صناعات غذائية أو أجهزة كهربائية أو غير ذلك؟ وعن توزيع هذه الصناعات حسب المدن الصناعية، وحجم الاستثمارات الصناعية في المدن الصناعية، وحجم الإنتاج الصناعي، ومقدار القيمة الصناعية لهذه الصناعات، ومساهمتها في الناتج المحلي الصناعي، ومدى مساهمتها في الناتج الإجمالي المحلي للمملكة، وعدد العاملين في هذه الصناعات من المدن الصناعية، ونسبة توزيعهم حسب الجنسية ونسبة السعودة.

واستحسن عضو آخر أن يوصي المجلس أن تضمن الهيئة تقاريرها القادمة حجم الاستثمارات الصناعية في المدن الصناعية حسب المدن، ومساهمة الإنتاج الصناعي لهذه المدن في إجمالي الإنتاج الصناعي، ونسبة السعودة في المدن الصناعية.

اقتراح بدمج الهيئة مع هيئة المساحة الجيولوجية، والمساحة العسكرية

تقرير الهيئة العامة للمساحة.. التأكيد على أهمية تنفيذ قاعدة المعلومات الجغرافية

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخامسة عشرة التي عقدها يوم الاثنين ٢٤ / ٤ / ١٤٣٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للمساحة للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ محمد المطيري

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش أشار أحد الأعضاء إلى أن الجميع يعلم مدى أهمية تنفيذ قاعدة المعلومات الجغرافية للمملكة، وقد جاء في التوصية على تقرير الهيئة ما نصه:» على الهيئة العامة للمساحة تضمين تقاريرها القادمة معلومات تفصيلية عن إنجازات اللجنة الوطنية لنظم المعلومات الجغرافية والصادر قرار إنشائها من مجلس الوزراء برقم (٣٣٨) وتاريخ ١٤٣١/١٢/٣٠هـ. منوهاً إلى أنه بالرغم من مضي أكثر من ثلاث سنوات على ذلك ؛ أشار مندوب الهيئة في إجابته بشأن هذا الموضوع إلى أن اللجنة الوطنية اجتمعت وحددت خمس فرق فنية تكلف بمهام معينة، ومنها فريق رسم السياسات، وبعد ثلاث سنوات يطرح مشروع لإعداد سياسة اللجنة الوطنية، ووضع الرئاسة والمهام.

وأضاف العضو إن من بين الصعوبات التي تواجه الهيئة بحسب التقرير طلب إنشاء مشروعات تجريبية في ثلاث مناطق بالمملكة، وتم تحديد هذه المشروعات، ولم يتم الحصول عليها. واستدرك قائلاً: إذا كانت الهيئة لم ترسم السياسة إلى الآن؛ فوزارة المالية معذورة لعدم اعتمادها هذه المبالغ المالية المطلوبة. فلماذا ثلاث سنوات لرسم السياسة؟.

عضو يتساءل عن عدم وجود تعاون بين الهيئة وهيئة المساحة الجيولوجية

واستغرب أحد الأعضاء عدم وجود تعاون بين الهيئة، وهيئة المساحة الجيولوجية؛ مبيناً أن الهيئتين هما من يقوم بإنتاج البيانات والمعلومات الجغرافية. وأكد ضرورة التعاون بين الهيئتين.

وتساءل عضو آخر عن مفهوم توصية اللجن التي تنص على: " إعادة دراسة تنظيم الهيئة" ، هل هو إعادة الدراسة نفسها؟ أم إعادة دراسة تنظيم الهيئة؟. ولاحظ أن مجلس إدارة الهيئة يفتقر لوجود ممثل لوزارة التعليم العالي؛ لأنه يضيف الكثير للهيئة، لوجود أقسام في عدد من الجامعات السعودية لها علاقة بعمل الهيئة، ووجود مختصين في المجالات المختلفة لها، إضافة إلى العديد من الجمعيات العلمية التي تقدم العديد من الأنشطة التي تهتم بها الهيئة، كالجمعية السعودية للجغرافيا.

ولفت آخر إلى النقص الشديد الذي تواجهه الهيئة فيما يتعلق بالكوادر البشرية المؤهلة في مجالات الهيئة، على الرغم من المراكز التدريبية المؤهلة؛ فقد تم تدريس (٩٪) من موظفي الهيئة خارج الهيئة، و(٢٦٪) تم تدريسهم داخليًا.

وبعد أن أشار إلى المعهد الجغرافي الذي يشمل إدارات للترخيص والاعتماد الأكاديمي، وإدارة للتدريب والتطوير، وإدارة للدراسات والبحوث. اقترح أن تستفيد الهيئة العامة للسياحة من هذا المعهد إن كان موجوداً على أرض الواقع لمواجهة الصعوبات التي تواجهها في تدريب كوادرها الوطنية؛ وإن لم يكن المعهد موجودًا حاليًا؛ تساءل العضو عن المعوقات التي تمنع إنشاءه؟ ولماذا لا يكون من ضمن أولويات الهيئة؟.

النقص الحاد في مجال التدريب يستدعي السرعة في إنشاء المعهد الجغرافي

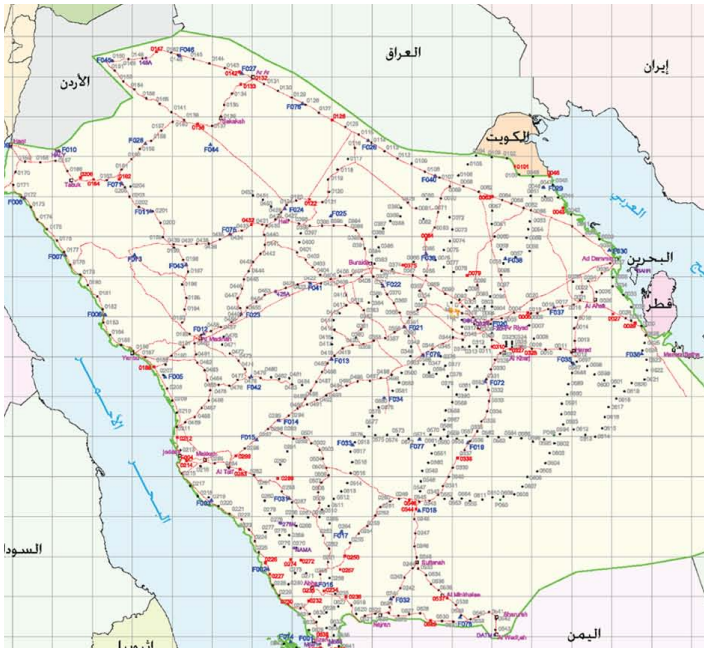

وأيده عضو آخر مؤكداً أن النقص الحاد في مجال التدريب يستدعي السرعة في إنشاء المعهد الجغرافي، واعتماد وظائف تدريبية وتعليمية، وتوفير الدعم اللازم للهيئة العامة للمساحة لتطوير كادر سعودي متخصص.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن عمل الهيئة – في معظمه – يتعلق بالأمور الفنية، متسائلاً عن عدم توزيع الموظفين حسب فئات عملهم وتخصصاتهم، وليس وفق مؤهلاتهم فقط ليتضح جانب النقص في مجال اختصاص الهيئة.

وتساءل عضو آخر عن التباين في عدد الوظائف والموظفين، حيث يشير التقرير إلى أن عدد الوظائف المشغولة (٢٥٧) وظيفة، بينما بلغ عدد الموظفين في جدول القوى البشرية (٣٤٢) موظفًا؛ منهم (٢٧٢) سعوديًا و(٧٠) متعاقدًا، وقال: كيف جاء هذا العدد؟.

وأيد أحد الأعضاء الهيئة في مواجهتها معوقات في التصوير الجوي للمملكة، بسبب الأحوال الجوية، رغم أن المملكة تتمتع بأحوال جوية ممتازة في معظم فصول السنة، وقال: إن السبب في ذلك يعود إلى أن الهيئة تعتمد على طائرات مستأجرة محددة بأوقات مسبقة. ولو قامت الهيئة بشراء طائرات لكان أفضل؛ فقيمة الطائرات لا تكلف سوى (١٥٪) من قيمة التشغيل والصيانة. وتساءل عن عدم الاستفادة مما هو موجود لدى إدارة المساحة العسكرية أو القوات الجوية لتوفير الطائرات وتجهيزها بما تحتاجه.

وطالب بدمج الهيئة العامة للسياحة مع هيئة المساحة الجيولوجية، وإدارة المساحة العسكرية لتكون هيئة واحدة قوية تستخدم الإمكانات البحرية والجوية لتقوم بخدمة المستفيدين. كما طالب الهيئة بأن تتحرك من منطلق تجاري عوضًا من أن تكون عالة أو عبئًا على الدولة، وعوضًا عن الاستعانة بالشركات التي تقوم ببعض الخدمات.

وتساءل عن دور الشركات في التدريب؟ بحيث يكون مع كل شخص متخصص من هذه الشركة مواطن حتى نستطيع الاستغناء عن الشركات الأجنبية، وذلك لوجود أمور سرية يجب الاحتفاظ بها.

ولاحظ عضو آخر أن الميزانية الخاصة بالهيئة جاءت مجملة في التقرير، ولم توضح قيمة المشروعات ولا ميزانيتها، ولم توضح أيضًا المدخلات المالية للهيئة مع العلم بأن الهيئة تستحصل بعض الرسوم المالية من الجهات الحكومية.

الهيئة هي المرجعية الأولى في مجال المساحات والخرائط

وقال : رغم أن الهيئة هي المرجعية الأولى في مجال المساحات والخرائط إلا أننا نلحظ أن المعلومات المساحية تصدر من البلديات، ومن وزارة الزراعة، ومن مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ومن هيئة السياحة، ومن جهات ثقافية. فلماذا لا تكون المرجعيات المساحية هي الهيئة نفسها؟.

ولفت أحد الأعضاء إلى إن الهيئة العامة للمساحة عبارة عن عدة مؤسسات وهيئات عسكرية ومدنية جُمعت في الهيئة العامة للمساحة، ويلاحظ بأن الهيئة العامة للمساحة جهة تنفيذية وجهة تشريعية في وقت واحد. ورأى أن تكون إما جهةً تشريعيةً أو جهة تنفيذية، والأقرب أن تكون جهة تشريعية فلا تدخل في عملية البيع أو الإنتاج أو غير ذلك؛ كأمثلة على ذلك الهيئة العامة للغذاء والدواء، والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات فهاتان الجهتان تشريعيتان للأمور القانونية فقط.

هيئة المساحة إما أن تكون جهة تشريعية أو جهة تنفيذية

مطالبة ببناء مركز للمعلومات والأبحاث في مجال الإسكان

تقرير وزارة الإسكان.. تعددت المبادرات.. وفي انتظار الإنجازات

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة عشرة التي عقدها يوم الثلاثاء ١٨ / ٤ / ١٤٣٥هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي لوزارة الإسكان للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ محمد المطيري.

وبعد أن أتيح للأعضاء مناقشة تقرير اللجنة وتوصياتها رأى أحد الأعضاء أنه على الرغم من تعدد المبادرات الإسكانية؛ إلا أن إنجاز وزارة الإسكان لا يزال محدوداً أو ربما معدوماً، ولا يزال أغلب الشباب في أمس الحاجة للحصول على سكن مناسب. وأرجع ذلك إلى الصعوبات التي ذكرتها الوزارة والتي لم تتمكن من التغلب عليها. ورأى أنه من الأنسب إقامة مشروعات الإسكان خارج المدن المزدحمة، وأن تأخذ الوزارة بذلك حتى وإن تطلب الأمر تكلفةً إضافية.

عضو يطالب الوزارة بالاستعانة بخبرة القطاع الخاص في مجال البناء والتعمير

من جانبه قال أحد الأعضاء: إن بداية الوزارة هي بداية متواضعة في أحسن الأحوال، ولا تنسجم مع مستوى طموح المواطن الذي لن يقتنع بأدائها حتى تقدم له شيئاً ملموساً. وشدد على ضرورة أن تكثف وزارة الإسكان جهودها في سبيل التعاون والتنسيق، بل وحتى التكامل التام مع القطاعات الحكومية والأهلية؛ مثل: وزارة الشؤون البلدية والقروية التي تتميز بانتشارها في جميع أنحاء المملكة من خلال الأمانات، والبلديات، والمجالس البلدية، والمجالس المحلية، وطالب الوزارة بالاستفادة من صندوق التنمية العقارية الذي أثبت – عبر السنين – أنه آلية فاعلة في تأمين السكن للمواطن، بالإضافة إلى أن عليها الاستعانة بالقطاع الخاص الذي يعد أهم الوسائل في مجال البناء والتعمير في كثير من الدول المتقدمة.

وانتقد عضو آخر خلو التقرير من أي بيانات تفصيلية أو إحصائية متعلقة بالإسكان ومشروعاته. وخلوها أيضاً من مؤشرات الأداء بالنسبة لما يتعلق بالإستراتيجية الأساسية للإسكان، وما تهدف إليه الوزارة. ونوه إلى أن لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة لم تلق الضوء على مشكلة الإسكان في المملكة، وإنما ركزت على المعوقات التي تواجهها الوزارة في تنفيذ مشروع الملك عبدالله للإسكان بتأمين (٥٠٠) ألف وحدة سكنية. إلى جانب عدم مطالبة اللجنة في توصياتها بتحديد الوزارة برنامج زمني واضح لتنفيذ أمر خادم الحرمين الشريفين في تأمين (٥٠٠) ألف وحدة سكنية.

واضاف :» وبحكم أن وزير الإسكان هو رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية العقارية فإن هناك ربطًا بين الوزارة والصندوق فيما يتعلق بتأمين الوحدات السكنية، وتوفير القروض الميسرة لكافة المواطنين». ورأى أن يكون عمل الوزارة متماشياً مع ما هو موجود في إستراتيجية الإسكان، وأن تتم مراقبة ذلك عن طريق تقريرها السنوي.

ولفت آخر النظر إلى ما تؤكده بعض الإحصائيات من أن (٧٣٪) من السعوديين لا يملكون سكناً و (٣٠٪) يسكنون في مساكن غير لائقة؛ ورأى أنه من الأنسب أن يصدر مجلس الشورى قراراً جريئاً وواضحاً ومحدداً بتحرير الأراضي من أسر الاحتكار، وأن تسهم لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بذلك عن طريق توصية بفرض الزكاة على الأراضي البيضاء، وتحويل إيراداتها لوزارة الإسكان.

وزاد العضو بأن بعض الشركات التابعة للأمانات في المدن الكبيرة استحوذت على مساحات كبيرة في الأماكن القريبة من الخدمات التي لو سُلمت للوزارة

إحصائيات: ٧٣٪ من المواطنين لا يملكون سكناً و٣٠٪ سكنهم غير لائق

لأسهمت في تلبية الحاجة على المدى القريب والمتوسط. وعبر عن الأسف لصعوبة الحصول على التمويل اللازم لبناء المساكن، لعدم وجود تنظيم واضح لهذا الجانب يمكّن المواطن من الاستفادة منه. وطالب اللجنة بتقديم توصية بإيجاد آلية لتحفيز تمويل بناء المساكن عن طريق ضمان الدولة للقروض.

واستبعد إمكانية الاستفادة من التمويل والرهن العقاري في ظل الغلاء الحالي للأراضي. ورأى أهمية البدء بالتطبيق لمنظومة التمويل والرهن العقاري للتعرف على الإيجابيات والسلبيات ومعالجتها. ودعا وزارة الإسكان إلى الشروع وبشكل عاجل في بناء مركز للمعلومات والأبحاث في مجال الإسكان؛ والذي نص عليه الأمر السامي عند استحداث الوزارة. وإعادة هيكلة الصندوق العقاري بما يعظّم الاستفادة من رأس ماله ومن التجارب العالمية في هذا المجال. أما عن دعم القطاع الخاص فيمكن دعم المطورين العقاريين من خلال تدريب الكوادر الوطنية في مجالات التقنية، ودعم مواد البناء.

ولاحظ أحد الأعضاء أن مشروعات الوزارة تسير ببطء شديد وليست على المستوى المطلوب، فلا يزال المواطنون يطالبون يومياً بحل مشكلة الإسكان التي تثقل كاهلهم بسبب الإيجارات المرتفعة، وارتفاع أسعار الأراضي؛ فالسكن يعد حقاً من حقوق الإنسان في وطنه. كما أن الوزارة إذا اعتمدت على وظائف الخدمة المدنية فلن تحصل على مهندسين وموظفين مؤهلين؛ لأن سلم رواتب الخدمة لا يفي بحاجة هؤلاء المهندسين المؤهلين المتخرجين من جامعات مرموقة. ورأى تحويل هذه الوزارة إلى بنك للإسكان كما هو معمول به في كثير من دول العالم لتعطي الوزارة المرونة بتوظيف المؤهلين برواتب عالية تجذبهم لهذا العمل الهندسي.

الحل الحقيقي لمشكلة الإسكان يتركز في دعم العرض

وأشار عضو آخر إلى أن هناك أزمة في نقص المعروض من إجمالي الأراضي والوحدات السكنية بأنواعها، ويتميز هذا العرض بعدم مرونته. وأكد أن الحل الحقيقي لمشكلة الإسكان يتركز في جانب العرض، فكلما توفرت الأراضي والوحدات السكنية كلما أصبح التمويل أكثر جودة، بل إن قيمته الحقيقة سترتفع مع انخفاض أسعار العقار مما يمكّن الكثيرين من امتلاك مساكنهم بأسعار متوازنة في ظل توفر التمويل الحكومي والخاص.

ونبه إلى أن الإحصائيات السابقة للتعداد السكاني تشير إلى أن حاجة المملكة سنوياً إلى ما يقارب (٩٨) ألف وحدة. إلا أن تقرير الوزارة لم يتعرض للنمو في الطلب على الوحدات السكنية. وقال "إن لم تستطع الوزارة توفير الحاجة الحالية، لاسيما أن هناك زيادة سنوية بمقدار (٩٨) ألف وحدة، فكيف يمكن لها سد حاجة المواطن؟".

واستغرب عضو آخر وجود وظائف شاغرة بأعداد كبيرة في بعض الوزارات ومن بينها وزارة الإسكان، على الرغم من الشكوى من قلة الموظفين، وعلى الرغم من تعاون وزارة الخدمة المدنية في تحوير تلك الوظائف. وشدد على ضرورة استفسار اللجان من مندوبي الوزارات عن هذه المشكلة ومحاولة علاجها في أقرب وقت.

واعتبر آخر أن توفير السكن الجيد لكل مواطن ضرورة ملحة لحماية تماسك النسيج الاجتماعي. أما نسبة (٦٦،٥٪) من الوظائف الشاغرة من مجموع الوظائف المعتمدة فهي نسبة مرتفعة جداً، رغم أن الوزارة نسقت مع وزارة الخدمة المدنية لتتولى شغل جزء من وظائفها بنفسها. وأما نسبة المنصرف إلى المعتمد من المخصص لمشروعات الوزارة (٢١،١٪) و (٣١،٣٪) فهي نسبة منخفضة بكل وضوح.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن وزارة الإسكان عند دراستها احتياجات مناطق المملكة للوحدات السكنية لم تستفد من المعلومات المتوفرة بهذا الخصوص لدى مصلحة الإحصاءات العامة؛ وهي أكثر دقة، وموثوقية، ومأخوذة من الواقع.

وفيما يتعلق بتعثر تنفيذ الوحدات السكنية أضاف العضو أنه يفترض أن يدفع ذلك بالوزارة إلى سرعة العمل على إنشاء الشركة الوطنية التي أوصى بها مجلس الشورى بقراره رقم ٥١/١٠٥ وتاريخ ١٤٣٤/١٢/٢٣هـ لتكون ذراعاً فنياً تسهم في تخطيط وتطوير الأراضي وتنفيذ البنية التحتية وتقديم الحلول الحديثة في التصميم البنّاء.

ورأى عضو آخر أنه من الأنسب أن تدرس الوزارة فكرة السماح للمقاولين الأجانب المستثمرين في مشروعات بناء الوحدات السكنية بمواصفات عالية، والعمل على تسهيل دخولهم لسوق البناء السعودي؛ لأن وزارة الإسكان معنية – وهي تجاهد الخطى لرفع كَمِّ المنجز من الوحدات السكنية – بأن تركز على النوعية.

ودعا الوزارة إلى دراسة فكرة قروض الشراء للوحدات السكنية الجاهزة المنفذة، سواء من القطاع الخاص أو من المطوِّر؛ لتوفير خيارات وبدائل متعددة أمام المواطن لاختيار السكن الملائم له.

وفيما يخص توفير مساحات بيضاء كبيرة داخل المدن رأى مناسبة دراسة التجربة السنغافورية؛ حيث قدمت الحكومة السنغافورية دعماً تشريعياً قوياً لمجلس تطوير الإسكان؛ فمارست الحكومة عبر هذا التشريع سلطتها القانونية إزاء المسائل المتعلقة بتطوير الإسكان العام وإدارته.

وعن الدراسات والبحوث الإسكانية طالب العضو بأن تشمل دراسات أساسية عن سوق الإسكان، والاهتمام بإحصاء السكان، وإجراء مسوح لسوق الإسكان لتكوين قاعدة معلومات موثوقة حول أوضاع الإسكان وأدائه في المملكة، وإجراء مسوح ودراسات حول التركيبة السكانية وتكوين الأسرة، والطلب على الوحدات السكنية.

اقتراح بالسماح للمستثمرين الأجانب ببناء الوحدات السكنية

ربط المراجعة الداخلية بمجلس الإدارة وفك ارتباطها بالمحافظ لضمان الحوكمة

تقرير هيئة تنظيم الكهرباء.. التحذير من الغرق في الأعمال التنفيذية

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية السادسة عشرة التي عقدها يوم الثلاثاء ٢٥ / ٤ / ١٤٣٥هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج للعام المالي١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ محمد المطيري.

استبدال العدادات الكهربائية بالكترونية سيخفض تكاليف تشغيل وصيانة الشبكة

وبعد عرض تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع للمناقشة، رأى أحد الأعضاء أن مشروع استبدال العدادات الكهربائية الحالية بعدادات إلكترونية له جدوى اقتصادية، وسيعمل على التحفيز الاقتصادي، وتحقيق مكاسب مالية، ويسهم في تطوير نشاط وأعمال صناعة بيانات وحسابات المستهلكين، وسيخفض تكاليف تشغيل وصيانة الشبكة الكهربائية.

وطالب عضو آخر الهيئة بأن تسعى وبشكل جاد إلى تحديث نظام الكهرباء، والتنسيق مع مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة في عمليات التطوير وطرح الفرص الاستثمارية.

ورأى آخر أنه من المهم تحقيق الربط الكهربائي مع دول أوروبا وكبار المستهلكين، عن طريق تصدير الطاقة التي تم إنتاجها من المصادر المتجددة، لما سيكون لذلك من عوائد مالية كبيرة للمملكة.

الربط الكهربائي مع دول أوروبا وكبار المستهلكين سيحقق عوائد مالية كبيرة

هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج
ELECTRICITY & CO-GENERATION REGULATORY AUTHORITY

وقال أحد الأعضاء إن قطاعي النقل والتوزيع في الهيئة سيواجهان مصاعب في تحقيق أهدافهما، وذلك بسبب احتواء ونافذية الشركة السعودية للكهرباء لشريحة كبيرة من المستهلكين، ولقطاع جغرافي واسع.

وتساءل عضو آخر عن ما تم بخصوص الاتفاقية الموقعة مع الوكالة اليابانية (جايكا) لوضع إستراتيجية لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية؟.

ولاحظ آخر عدم وجود جهة رقابية على أعمال الهيئة؛ وعدها مشكلة محورية. مشيراً إلى أن مجلس إدارة الهيئة هو الجهة الرقابية، إلاّ أنه يشوبه خلل كبير؛ فمحافظ الهيئة هو نائب الرئيس، والرئيس هو وزير المياه والكهرباء.

وأيده عضو آخر مؤكداً أن كون رئيس الهيئة هو نائب رئيس مجلس الإدارة، قد يؤدي إلى التضارب في الآراء والمصالح والتأثير على قرارات هذا المجلس. واقترح أن يتم ربط المراجعة الداخلية بمجلس الإدارة، وفك ارتباطها بالمحافظ لتقليل المشكلات وضمان الحوكمة.

من جهته قال أحد الأعضاء إن الهيئة تعد جهة مرجعية رقابية، وتتطلب أعمالها وجود فنيين وخبراء على مستوى عالي. وبالرجوع إلى التقرير نجد أن هناك عجز واضح في الكوادر البشرية والوظيفية، وخلل واضح في الهيكلة الإدارية.

وأضاف آخر أن هناك مبالغة واضحة في صرف الرواتب للوظائف القيادية في الهيئة، وهذا عائد لغياب الجهات الرقابية. منوهاً إلى أن بند الدراسات والاستشارات قفز بمعدل (٤٠٪)، وارتفعت مصروفات الهيئة بمقدار (١٨٪)، وقال : إن هذا يستدعي وجود جهة رقابية على ميزانية الهيئة وأعمالها.

هناك مبالغة في رواتب الوظائف القيادية في الهيئة

وتوقف عضو آخر عند عدد شكاوى المستهلكين التي لم تتجاوز (٦٦٤) شكوى بحسب التقرير؛ وعده عدد قليل جدًا بالمقارنة مع عدد المستهلكين والمشتركين في شركة الكهرباء. وقال : إن هذا يعني أن هناك غموضًا في آلية تقديم الشكوى، ويجهلها العديد من المشتركين. لافتاً النظر إلى أن التقرير لم يوضح ما تم بشأن الشكاوى المقدمة للهيئة، وما هي نسبة استحقاقها؟.

ورأى أحد الأعضاء مناسبة دراسة اللجنة توصية تلامس معاناة المواطنين في انتظارهم الطويل من أجل الحصول على التيار الكهربائي، أو ترقيته لقوة أكبر.

واستحسن أحد الأعضاء عرض نتائج تطبيق المعايير في الشركة السعودية للكهرباء ليتسنى للمجلس تقييم أدائها ومتابعة أعمال هذه الشركة العملاقة.

ولاحظ آخر عدم تعرض التقرير لخطط الهيئة؛ ولا حتى المشروعات التي وضعت؛ ولا المدد ولا الأنشطة التي سوف تنفذها، وكذلك كيفية متابعة تنفيذها. وتساءل عن الكيفية التي تتم بها متابعة التنفيذ؟.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن مسار التعامل مع مجموعة الهيئات الموجودة يحتاج إلى تعديل؛ مشيراً إلى أن لدينا ثلاث هيئات؛ تنظيم صناعة الكهرباء والإنتاج المزدوج، وتنظيم الاتصالات، وتنظيم الإعلام، وتساءل عن الكيفية التي تتم بها حماية المستهلك؟.

وقال : لابد أن تُنشئ ما يسمى بالمنظم. لذا، فإن هناك ممارسة تحتاج إلى تعديل من قبل مجلس الشورى كحامي على الأنظمة وعلى الممارسات، ومن جهة أخرى رأى أنه ليس من مسؤولية تلك الهيئات الدخول إلى العمل التنفيذي، فمهامها واضحة؛ ومن وضع تنظيم هذه الهيئة في مجلس الوزراء بالقرار ذي الرقم (١٥٤) والتاريخ ١٤٢٨/٥/٤هـ حدد مهام الهيئة وكان تحديدًا دقيقًا.

ورأى أن التوصية "الثالثة" للجنة جاءت بمخالفة نظامية وتتعارض مع هذا التنظيم؛ فمهمة هيئة الكهرباء والإنتاج المزدوج هي حماية المستهلك من أي منافسة غير عادلة أو تسعير مبالغ فيه، وكذلك حماية الدولة، ولكن ليس من مهمتها الدخول في العمل التنفيذي.

وطالب عضو آخر بأن يكون هناك تغطية لاحتياج المناطق القريبة من البحار. من الماء المحلى؛ فمثلاً منطقة تبوك وما جاورها، ومنطقة حائل، والجوف بالإمكان تغطية احتياجها من الماء المحلى من خلال إنشاء محطات إنتاج مزدوج على ساحل البحر الأحمر. واقترح أن تقوم الهيئة بدراسة هذا الأمر حتى نحافظ على المخزون المائي في جوف الأرض، ولكي نستفيد من هذه التقنية بإنتاج الطاقة الكهربائية من الموارد المتاحة لنا على ساحل البحر الأحمر.

وأضاف أحد الأعضاء أن المستهلك لا زال يعاني من أضرار الشركة السعودية للكهرباء؟ فالفواتير - في بعض الأحيان- تأتي مضاعفة، وهناك انقطاعات للتيار الكهربائي وأضرار كثيرة أخرى؛ فعندما يلجأ المستهلك إلى الهيئة بالشكوى تدَّعي الهيئة بعدم وجود تنظيم أو آلية لمحاسبة الشركة ومعاقبتها. لذا، فإن هذا الأمر يحتاج إلى وقفة جادة من اللجنة، وعلى الهيئة أيضًا أن تقدم تنظيمًا عاجلاً لهذه القضية.

وختم أحد الأعضاء بأن الهيئة تدَّعي بعدم وجود صلاحية الترخيص لها كما ورد في المعوقات إلاَّ أنها رخصت في العام الماضي لكثيرٍ من الشركات المقدمة للخدمة في مجال الكهرباء والماء؛ فعلى أي أساسٍ صدرت هذه الرخص وهي لا تملك كما تدَّعي النظام ولا الصلاحيات؟ وطالب اللجنة بالإجابة على هذا التساؤل.

نفوذ الشركة السعودية للكهرباء أبرز معوقات تحقيق أهداف الهيئة

طالب بتخصيص إيرادات الجزاءات لدعم إدارة الغش التجاري بوزارة التجارة

الشورى يؤكد أهمية الإسراع في إصدار نظام الغرف التجارية

أكد مجلس الشورى أهمية الإسراع في إصدار نظام الغرف التجارية، ودعا المجلس وزارة التجارة إلى تفعيل ما يخصها من قرار مجلس الوزراء ذي الرقم ١٢٥ والتاريخ ٢٩ / ٤ / ١٤٢٩هـ؛ والمتعلق بالترتيبات المتعلقة بضمان توفر السلع، والمواد التموينية، وضبط أسعارها في السوق المحلية.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره مجلس الشورى بعد أن استمع خلال جلسته العادية الخامسة عشرة التي عقدها يوم الاثنين ٢٤ / ٤ / ١٤٣٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، لوجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ التي تلاها رئيس اللجنة الأستاذ صالح بن عيد الحصيني.

وطالب المجلس في قراره بأن تعامل إيرادات جزاءات الغش التجاري على أنها إيرادات مباشرة لوزارة التجارة والصناعة يستفاد منها لدعم إدارة الغش التجاري.

كما طالب وزارة التجارة بتضمين تقريرها معلومات كاملة ومفصلة عن قطاع الصناعة، بما في ذلك تقرير عن الإستراتيجية الوطنية الصناعية.

وبينت لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة في وجهة نظرها أن التباين في عدد المصانع المرخصة وعدد المصانع التي بدأت الإنتاج وارد؛ لأنه ليس كل من مُنح الرخصة سوف يبدأ بالتنفيذ والإنتاج في العام نفسه، لاسيما في ظل التحديات والصعوبات التي تواجه هذا القطاع مثل صعوبة الحصول على الأرض المطلوبة، إضافة إلى ما يتعلق بمدة بناء المصنع، وتوريد الآلات، واستقدام جزء من العمالة. كل ذلك يتم بعد منح الترخيص؛ وهذا قد لا يستكمل في مدة سنة من منح الترخيص.

وأشارت إلى أن معايير الأداء تتطلب مقارنة عدد التراخيص الممنوحة لعام بالعام الذي قبله، ومقارنة عدد المصانع التي بدأت الإنتاج بالعام الذي قبله.

المستثمرون يواجهون عدم توفر التمويل الكافي والأراضي الصناعية والأيدي العاملة

ولفتت اللجنة النظر إلى التحديات الكبيرة التي تواجه المستثمرين في القطاع الصناعي لبدء الإنتاج في المصانع التي حصلوا عل تراخيص صناعية بشأنها؛ حيث أظهر استبيان أجرته وزارة التجارة والصناعة أن (٩٠٪) من المستثمرين لا يزالون مهتمين بتنفيذ مشروعاتهم. وتتركز الصعوبات التي تواجههم في عدم توفر التمويل الكافي، وعدم توفر الأراضي الصناعية، والأيدي العاملة.

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

رغم التحسن في معدلات النمو السنوي.. السعودة في القطاع الصناعي لا تزال متواضعة

وفيما يتعلق بحجم القيمة المضافة في القطاع الصناعي أفاد رئيس اللجنة أن أداء القطاع الصناعي من أكثر القطاعات الإنتاجية في زيادة حصته من الناتج المحلي. كما أنه من أفضل القطاعات في زيادة حجم الصادرات؛ حيث إن الصادرات الصناعية تشكل معظم الصادرات غير النفطية ومعدلات نموها (٦،٤٪)، وبلغت مساهمة النشاط الصناعي في إجمالي الناتج المحلي (١،٢٪)، فيما بلغت بالأسعار الجارية (٢٦٨) مليار ريال، وبمعدل نمو سنوي قدره (٦،٥٪).

أما مايتعلق باستراتيجية الوزارة في إحلال العمالة الوطنية في القطاع الصناعي قال رئيس اللجنة إن نسبة السعودة في القطاع الصناعي لا تزال متواضعة؛ بالرغم من التحسن في معدلات نموها سنويًا. وهذه النسبة متباينة؛ حيث إن نسبة السعودة في الصناعات المتوسطة والصغيرة ضعيفة. يقابلها نسب

طموحة ومشجعة للسعودة في قطاعات الإسمنت، والبتروكيماويات، والتعدين، وفي المدن الصناعية في الجبيل وينبع ورأس الزور ووعد الشمال.

تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للصناعة يضاعف عدد العاملين السعوديين في القطاع

ولفت الحصين النظر إلى أن أحد أهداف الاستراتيجية الصناعية التي أُقرت من مجلس الشورى، وصدرت بمرسوم ملكي، ينص على مضاعفة نسبة العمالة الوطنية في الصناعة؛ حيث يفترض أن استراتيجية الوزارة تنطلق من الاستراتيجية الوطنية للصناعة، التي تهدف إلى زيادة درجة استيعاب القطاع الصناعي للعمالة السعودية، وإيجاد كل الظروف المواتية لكي تصل نسبة العمالة الوطنية في القطاع الصناعي إلى حوالي (٣٠٪)، الأمر الذي يعني أن عدد العاملين السعوديين في القطاع الصناعي يمكن أن يتضاعف أربع إلى خمس مرات عن مستواه الحالي؛ والذي يقارب حالياً (١٥٪) من إجمالي العاملين في القطاع.

وبشأن ما أشار إليه بعض الأعضاء بعدم وجود إحصائية لعدد العمالة التي تم تأييدها بالتراخيص الصناعية لكي يمكن المقارنة بين ما أُيد في التراخيص وبين ما هو موجود فعلًا أوضح رئيس اللجنة أنه غالبًا يتم تأييد العمالة بعدد العمالة الموجودة في الترخيص الصناعي الصادر من الوزارة، وتقوم وزارة العمل بخصم العدد اللازم لتحقيق نسبة السعودة للمشروع الصناعي.

وفي محور قطاع التجارة أشار الحصين إلى ما أبداه عدد من الأعضاء من الملحوظات على أداء الوزارة في متابعة أسعار السلع والخدمات، خاصة السلع الأساسية والحد من ارتفاعها وضبطها؛ للحد من انتشار السلع المغشوشة والمقلدة. وبين أن الوزارة تعمل على تطوير مؤشر أسعار السلع، ونشره في موقع الوزارة. كما طبقت الوزارة أنظمة للحالات غير العادية لمواجهة ارتفاع أسعار بعض السلع وهي الإسمنت، والشعير، والحديد.

ومن جهة أخرى اهتمت الوزارة بالتحقق من التزام المحلات بوضع بطاقة الأسعار على معروضاتها، وضبط ومخالفة المحلات غير الملتزمة، وذكرت الوزارة أنها تدرس موضوع الجمعيات التعاونية. إلى جانبي تطوير مركز استقبال بلاغات المستهلكين. ومركز الاستدعاء بالوزارة للسلع المعيبة، وزيادة عدد أعضاء هيئة ضبط الغش التجاري، ومراقبي الوزارة.

وحول مكافحة التستر بينت اللجنة أن وزارة التجارة والصناعة أفادت أنها تنسق مع وزارتي الداخلية، والعمل لتطبيق نظام الإقامة، ونظام العمل؛ ليكون للوزارة دور في مكافحة التستر.

وفيما يتعلق بضرورة تفعيل قرار مجلس الشورى في عام ١٤٣٤هـ بدعم جمعية المستهلك ماليًا. قال رئيس اللجنة إن الوزارة ذكرت أنه تم تحديث وتطوير الجمعية، وتم كذلك تحويل الإعانة السنوية في ميزانية الوزارة لصالح الجمعية وقدرها خمسة ملايين ريال. ومطالبة الغرف التجارية بتخصيص النسبة المحدودة من رسوم التصديق لصالح الجمعية.

وحول ما طرحه بعض الأعضاء من ملحوظات بشأن الكوادر البشرية ووجود (٧٢٣) وظيفة شاغرة، بينت اللجنة أن الوزارة أفادت أنه تم مؤخراً إشغال عدد (٢٣٠) وظيفة للرقابة التجارية، أما بقية الوظائف الشاغرة فهي لأغراض الترقيات. وتسعى الخطة التدريبية إلى أن يصل معدل ساعات التدريب لكل موظف (٣٠) ساعة سنويًا.

وبشأن متابعة أسعار السلع والخدمات، والحد من ارتفاعها، وضبطها، ومراقبة جودتها للحد من انتشار السلع المغشوشة والمقلدة، والتحديات التي نلمسها في الأسواق، ومحدودية كفاءة الجهات المعنية لحماية المستهلك حاليًا وضرورة مشاركتها في صنع ورسم السياسات الخاصة بالمستهلك وسلامته. لفتت اللجنة النظر إلى أنها سبق أن درست هذا الموضوع؛ واتخذ المجلس قرارات هيكلية تتعلق بإنشاء هيئة وطنية لرعاية شؤون المستهلك.

رئيس اللجنة الاقتصادية: تحديات كبرى تعيق بدء تنفيذ التراخيص الصناعية

اقتراح تعديل لائحة المدارس الأجنبية

اللجنة رأت الانتظار لحين صدور لائحة المدارس الأهلية..
والأعضاء طالبوا بعدم التأجيل

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية التاسعة التي عقدها يوم الاثنين٣/٤/١٤٣٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن اقتراح تعديل المادة التاسعة من لائحة المدارس الأجنبية الذي تلاه سمو رئيس اللجنة الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود.

وأوضح سمو رئيس اللجنة أن اللجنة رأت أن المجلس سبق أن أصدر قراره رقم ٢٨/٦٣ بتاريخ ١٤٣٤/٧/١٧هـ بشأن مشروع لائحة تنظيم المدارس الأهلية؛ والتي ستحل محل اللائحة الحالية، وستشمل كذلك لائحة المدارس الأجنبية، كما رأت أن التوصية بتملك السفارات لمقرات مدارس جالياتها والرفع بالطلب في هذا الشأن يعتبر اختصاصاً أصيلا لوزارة الخارجية..

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصيتها للنقاش؛ تساءل أحد الأعضاء عن إمكانية تأجيل النظر في تعديل المادة التاسعة من اللائحة لحين البت في مسألة مستقبلية منظورة لدى مجلس الوزراء؛ كما تساءل عن ما إذا كان التأجيل يعد قرارًا بالمعنى الدقيق للقرارات التي يتم التصويت عليها؟.

ونبه إلى أنه من غير المناسب أن يعلم المجلس بأن هناك تعديلاً سيطال عملاً تشريعيًا مستقبليًا وينتظر لحين صدوره؛ لأن المجلس سيكون في هذه الحالة قد سمح بصدور لائحة ناقصة، أو ولادة عمل تشريعي غير مكتمل النمو. واقترح دراسة التعديل وإلحاقه باللائحة قبل صدورها، أو تعديل اللائحة الحالية.

ورأى عضو آخر أنه من الأفضل أن تبت اللجنة في الموضوع من ناحية نظامية استقلالية المدارس الأجنبية بمبنى تابع للسفارة من عدمه، ومدى توافق ذلك مع المشروع المرسل سابقًا، إلى جانب موضوع الإشراف على تلك المدارس من عدمه. كما رأى أنه من الأفضل دراسة هذا المقترح وإجراء التعديل عليه، وإرفاق ما تم إرساله من المجلس، فلا حاجة لبقائه في اللجنة.

وأيد آخر ما ذهبت إليه اللجنة قائلاً أنه يؤيد ما ذهبت إليه اللجنة من تأجيل للمقترح، مؤكداً عدم التوسع في منح تراخيص لهذه المدارس قدر الإمكان؛ لأن الجالية مخدومة بمدارس أهلية أخرى، وإذا كان الأمر للتعامل بالمثل فإن ذلك متحقق، منوهاً إلى أنه ربما تلجأ العديد من السفارات الأجنبية إلى طلب تملك أراض لمدارس جاليتها إن فتح ذلك الباب، كما أن غالبية هذه المدارس سوف تتحول إلى نشاط اقتصادي، ومكان للصراعات الحزبية الموجودة لدى هذه الدول. وعن قضية تدريس هذه المدارس لأبناء جاليتها فحسب، أبان العضو أن ذلك غير دقيق، فالكثير من المدارس التابعة لبعض السفارات تستقبل طلاباً من غير الجالية التابعية للسفارة.

ورفض أحد الأعضاء تأجيل البت في الموضوع إلى حين صدور الموافقة على مشروع لائحة تنظيم المدارس الأهلية؛ وقال : إذا ورد طلب من المقام السامي حول دراسة موضوع معين في مجلس الشورى، فإن على المجلس أن يبدي وجهة نظره بموجب نظامه إما بالموافقة أو الرفض. أما التأجيل فهذه سابقة. وما يتعلق بالتأجيل الوارد في المادة الخامسة من قواعد عمل المجلس، فإنه في حدود ذكرتها المادة ولا تنطبق على هذا الموضوع، فهي تتعلق بالتأجيل لحين صدور نظام.

وأشار إلى أن لائحة المدارس الأهلية التي رفعت من المجلس ليس لها علاقة بالمدارس الأجنبية. ومن المناسب أن تقوم اللجنة بتعديل النص المرفوع إلى المقام السامي والخاص بالمدارس الأهلية بإضافة المدارس الأجنبية وأن تضع نصًا جوازيًا فيما يتعلق بهذا الموضوع، أو أن تقوم اللجنة بتعديل نظام تملك غير السعوديين للعقار بإضافة نص يجيز تملك السفارات لمدارسها في المملكة، ومن المناسب السماح للممثليات الأجنبية بفتح مدارسها أسوة بالمعاملة بالمثل.

واقترح أحد الأعضاء أن تعيد اللجنة المعاملة إلى المقام السامي بوضع مبررات لطلب تأجيل البت في هذا الموضوع، أو أن تبدي رأيها في تعديل المادة التاسعة من اللائحة المطبقة حاليًا للمدارس الأجنبية، وننتظر إلى حين البت في موضوع قرار مجلس الشورى السابق المتعلق بدمج اللائحتين وصدور لائحة موحدة هي لائحة تنظيم المدارس الأهلية.

ورأى عضو آخر أنه من الأنسب أن يكون التعديل على اللائحة التي أصدرها المجلس؛ لأنها هي التي تلغي ما قبلها من اللوائح، ويوجد في لائحة المدارس الأجنبية لجنة تمثل وزارة الخارجية؛ إلا أنها غير موجودة في اللائحة الجديدة التي رفعها المجلس، وهذا يجعل هناك فراغًا؛ لأنه لا يوجد من يمثل وزارة الخارجية التي تستلم هذه الطلبات. وأما قضية المعاملة بالمثل؛ فإن ذلك تحصيل حاصل وهو قائم ومعمول به.

وأبدى عضو آخر عدم تأييده للجنة فيما انتهت إليه استنادًا للأسباب القانونية الآنف ذكرها، وطرح تساؤلاً عن الهدف من طلب هذا التعديل؟، وقال: إن هذا يعني أن هناك قصورًا في اللائحة المطبقة حاليًا.

ورأى آخر أن توصية اللجنة جاءت غير متفقة مع حيثياتها في رأيها، فاللجنة تقول: عدم التوسع في منح التراخيص، وهذا يعني أنها لا تؤيد تعديل المادة التاسعة، بينما كان من المفترض أن تلاقي توصيتها ما انتهت إليه، ولا تعطل هذا التعديل، لاسيما وأن الحاجة ماسة لوجود هذا التعديل في مادته "التاسعة".

القانون الذي أنعش الاقتصاد المعرفي الأمريكي

د. عبدالعزيز بن إبراهيم الحرقان
عضو مجلس الشورى

انتعش الاقتصاد المعرفي في الولايات المتحدة؛ ونمى الابتكار وأمكن استثمار براءات الاختراع والملكية الفكرية الناشئة عن الأبحاث الممولة من الحكومة الاتحادية بسبب قانون تبناه اثنان من أعضاء مجلس الشيوخ، بيرش بايه من ولاية انديانا وبوب دول من كنساس، واعتمد القانون في عام ١٩٨٠، وسمي باسميهما.

يعالج القانون أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصاديات التقليدية، وهي تنمية واستثمار الاختراعات والملكية الفكرية. وركز القانون على سبل إدارة الاختراعات التي نتجت من ميزانيات البحث الأمريكية؛ والتي وصلت آنذاك إلى أكثر من ٧٥ مليار دولار سنويا. واختلفت وجهات النظر حول هذه القضية إلى ثلاثة محاور، الأول تأسيس جهاز مركزي قوي يتولى إدارة هذه الموارد بفعالية، والثاني أن تقدم الحكومة حوافز للأفراد لدعمهم للاستثمار، والأخير ضرورة ضمان عدم تضييع جهود واستثمارات الحكومة؛ ويجب أن تشمل الفائدة المالية جميع من شاركوا في البحوث.

قبل سن هذا القانون، تملكت الحكومة الأمريكية أكثر من ٢٨٠٠٠ براءة اختراع؛ و لم تستطع إلا أن تحول ما نسبته ٥٪ من تلك البراءات إلى منتجات تجارية. وتراكمت هذه البراءات نتيجة لإنفاق الحكومة الأمريكية على البحث والتطوير بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بناء على تقرير فانيفار بوش الذي نص فيه على: " أن التقدم العلمي هو مفتاح أساسي لأمن الدولة الأمريكية والمفتاح لخلق عدد كبير من فرص العمل، ولرفع مستوى معيشة الفرد الأمريكي".

ومع ذلك، فلم يكن للحكومة الأمريكية سياسة موحدة لبراءات الاختراع، والسياسة العامة آنذاك كانت أن الحكومة تحتفظ بحق استثمار الاختراعات فقط؛ ولم توضح السياسة نقل التقنية أو براءات الاختراعات من الحكومة إلى القطاع الخاص.

ولم تكن الشركات قادرة على استثمار براءات الاختراع الحكومية وتصنيع وتطوير خدمات بناء عليها. لذا كانت الشركات مترددة في الاستثمار في وتطوير منتجات جديدة؛ وفشلت الحكومة في جذب القطاع الخاص لترخيص براءات الاختراع التي تملكها الحكومة. ومن أحد أهم عوامل فشل السياسات في ذلك الوقت هو عدم منح المستثمر حق حصري في استثمار براءة الاختراع. فما أن يبدأ المستثمر في التطوير والإنتاج؛ وتظهر بواد النجاح يأتي من يقطفها، ويبدأ من حيث انتهى المستثمر الأول.

في عام ١٩٧٠ اكتشف أحد أعضاء هيئة التدريس في جامعة بوردو في ولاية إنديانا اكتشافات مهمة في مشروع بحثي ممول من وزارة الطاقة، ولكن الوزارة رفضت منحه تصريحا باستثماره تجاريا. وذهب الباحث لعضو مجلس الشيوخ عن ولايته بيرش بايه الذي بحث الموضوع ووجد حالات متشابهة؛ ووحد جهوده مع بوب دول ليظهر القانون أخيرا في عام ١٩٨٠.

أعطى القانون للجامعات والشركات الصغيرة حرية اختيار الاختراعات الممولة من الحكومة وبدء عمليات الإنتاج والتسويق فورا. كما حمى القانون المستثمر بأن أعطاه الترخيص الحصري للاستثمار في الاختراع بشرط العمل على تطوير ونقل الاختراع إلى السوق من أجل الصالح العام.

فتح هذا القانون الباب على مصراعيه لقوى السوق للاستثمار في مشاريع البحث الحكومية وأطلق الملكية الفكرية من سجن بيروقراطية الحكومة.

براءات الاختراع في المملكة العربية السعودية تمول من ميزانية الخطة الوطنية للعلوم والتقنية؟ للتذكير تبلغ الميزانية للخطة ٨ مليارات ريال، وهي ميزانية كريمة جاءت في وقت الوفرة الاقتصادية والمالية. ويدير الخطة لجنة خاصة في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، بمشاركة قطاعات بحثية، وبعضوية ممثل من ووزارة المالية. المدينة هي المخولة بإدارة استثمارات براءات الاختراع الممولة من هذه الخطة و "الأمين" عليها، وقد أسست لهذا الغرض الشركة السعودية لتطوير واستثمار التقنية (تقنية). ووضعت السياسة الشاملة للملكية الفكرية الخاصة بالبحث والتطوير الممول من الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار في المملكة العربية السعودية لتحكم عمليات استثمار حقوق الملكية الفكرية.

الوضع في المملكة العربية السعودية مخالف لما هو في الولايات المتحدة. فهل هو الوضع الأمثل لحالة، وثقافة، وطبيعة الاختراع في المملكة؟ أم أنه وضع يحتاج لتصحيح؟ هل لدينا وقت للتجربة والخطاء؟.

التشريعات بين الصياغة والصناعة

تعد التشريعات (الأنظمة) أحد أهم المظاهر القانونية الحديثة السائدة في تركيبة المجتمعات، كما تعد الأداة الرئيسية والفاعلة في تحقيق أقصى درجات الإصلاح بمختلف أشكاله؛ الاقتصادي منه والاجتماعي والسياسي، وذلك لما تتصف به من خصائص وسمات جعلتها في صدارة القواعد القانونية الملزمة التي تنظم شؤون المجتمعات في كافة جوانبها.

سلطان بن عبدالله العمري
قانوني - الإدارة العامة للمستشارين
بمجلس الشورى

وبالنظر هنا إلى المساحة التشريعية الممنوحة لمجلس الشورى السعودي في صلاحية المبادرة إلى اقتراح سنّ نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ، وفقاً لما نصت عليه المادة (الثالثة والعشرون) من نظام المجلس؛ نجد الحاجة الماسة لتسليط الضوء على الجوانب ذات الأهمية في صياغة الأنظمة والتشريعات حتى تخرج بأسلوب علمي متقن، وصياغة قانونية محكمة تعكس مدى تمكن الجهة التي تتولى سن هذه التشريعات.

ومن هنا يمكن القول ابتداءً إن التشريع هو مجموعة القواعد القانونية الملزمة والمجردة، تتصف بالعمومية والاضطراد، يكون من خلالها مخاطبة السلوك الاجتماعي بصدورها من السلطة التشريعية المخولة بإصدار التشريعات بعمومها.

والصياغة القانونية هي مهارة تحويل المادة الأولية التي تتكون منها القاعدة القانونية إلى قواعد عملية صالحة للتطبيق واقعيّاً على نحو يحقق الغاية التي عناها المنظّم من سنّ تلك التشريعات.

وقبل الشروع في السمات التي يجب أن تتسم بها القاعدة القانونية المراد صياغتها في إطار إصدار تشريع يحتوي على المقومات الأساسية من حيث الصياغة والصناعة؛ لا بد من الإشارة إلى المراحل التي يمر بها التشريع بدءً بمرحلة الأسباب الموجبة لإصدار التشريع، وتهيئة الوقائع التي تظهر المصالح المرغوب في حمايتها وصيانتها أو تنظيمها بموجب تشريع، ومن ثم مرحلة الشروع في إعداد المسودة الأولى لمشروع التشريع (النظام)، وذلك بالتجسيد الواقعي لتلبية الاحتياج التشريعي، وتحقيق الأغراض التي رمت إليها السياسة التشريعية، وكما هو معلوم بأن هذه المرحلة في البناء التشريعي السعودي تمر عبر مسلكين رئيسيين؛ أولهما قيام الجهة التنفيذية برفع مقترح النظام إلى السلطة التشريعية، ومن ثم يأخذ دورته التنظيمية حين تتم الموافقة على المضي في دراسته، أو من خلال المساحة التشريعية الممنوحة لمجلس الشورى بالمبادرة إلى اقتراح سن الأنظمة أو تعديلها وفقاً للمادة (الثالثة والعشرين) من نظامه، تأتي بعد ذلك مرحلة إصدار التشريع من الجهة المخولة بإصدار الأنظمة بالأداة النظامية المناسبة .

وبعد هذا يمكن القول إن الصياغة القانونية المحكمة للأنظمة والتشريعات يمكن لها أن تكون كذلك إذا ما توافرت فيها السمات المطلوبة للصياغة الجيدة، وهذه السمات يمكن تقسيمها إلى ما يتعلق منها بالجوانب الموضوعية للصياغة القانونية، وما يتعلق بالجوانب الشكلية التي يلزم مراعاتها عند سن التشريعات، ويمكن إجمالها (لا على سبيل الحصر) على النحو الآتي :

أولاً : الجوانب الموضوعية الواجب مراعاتها للصياغة التشريعية :

مراعاة القواعد الدستورية : حيث أن الدستور بمفهومه العام يعد حجر الأساس للنظام القانوني للدولة، كونه ينشئ السلطات العامة، ويحدد اختصاصاتها وواجباتها، وكذلك حقوق الأفراد وحرياتهم العامة، وعليه فأي نظام يراد سنه لا بد أن يكون منسجماً مع الأسس والمبادئ العامة التي ينظمها الدستور، وأن يلاحظ الصائغ للمواد التشريعية العلاقة المباشرة بين

التشريع واستراتيجية الدولة، وعدم المصادمة بينهما، أو مخالفة روح العلاقة بن التشريع وأهداف الدولة ومراميها .

مراعاة انسجام التشريع مع الاتفاقيات والالتزامات الدولية التي انضمت إليها الدولة.

التأكد من مدى مشروعية التشريع (النظام) من عدمه، وكذا عدم معارضته للأنظمة السارية .

احترام قواعد العدل والمساواة في سن الأنظمة والتشريعات ، ومراعاة تدرج قوة الإلزام فيه.

الإحاطة الكاملة بالمعلومات المتعلقة بالموضوع المراد استصدار تشريع أو قواعد تنظمه.

ضرورة مراعاة سمات القاعدة القانونية، والتأكيد على مدى توافرها في النص التشريعي محل الصياغة، فلا بد من كون القاعدة عامة مجردة وبالطبع ملزمة.

أن تكون الصياغة مستقرة، أي متفقة مع الأفكار والتصورات التي سعت القاعدة القانونية إلى تحقيقها، وكذلك ألا تثير الإشكالات عند التطبيق .

ثانياً : الجوانب الشكلية للصياغة التشريعية :

وهي تعني الشكل الخارجي للتشريع، والمهارات التي يجب الأخذ بها حتى يخرج التشريع مكتملا شكلاً وموضوعاً، ويمكن إجمالها أيضاً (لا على سبيل الحصر) في الآتي :

الالتزام التام بقواعد اللغة العربية ومدلولاتها، والتأكد من عدم وجود أخطاء نحوية أو صرفية، حيث من الممكن أن تحرف بالمعنى المقصود للتشريع، وتضعف الشكل العام له.

الاعتماد على الصياغة المتعارف عليها دون الجنوح نحو الحداثة غير المبررة في الصياغة، والتجديد المخل .

البساطة في الأسلوب والتراكيب، والإيجاز إلى الحد الذي يسهل معه فهم المقصود دون إخلال.

الدقة والوضوح وتركيز المصطلحات والمدلولات بشكل واف، وكذلك التماسك والتناغم بين مواد التشريع.

مناسبة الحجم الكمي للتشريع، حتى يسهل الإلمام به، ويأتي ذلك من خلال القدرة على اختزال الفكرة القانونية المراد صياغتها كمادة نظامية.

ضرورة تضمين المشروع مواد تحدد نطاق تطبيقه؛ المكاني منه، والموضوعي، والشخصي .

اشتمال المشروع على مادة تبين الغاية والهدف من سنّه، بوضع مادة تتضمن كلمة (يهدف أو بغية أو من أجل ...) ، وقد جرى العرف التشريعي على أن تكون المادة المبينة للهدف من التشريع في بدايته.

من الجوانب المستحسنة كذلك؛ عنونة مواد التشريع بما يتواءم مع محتواه، تكون تلك العناوين منسجمة مع بقية مواد التشريع، وفي إطار التسلسل المنطقي للمشروع.

إلى غير ذلك من النواحي الواجب مراعاتها شكلاً ومضموناً، والتي تزخر بها كتب القانون التي عنت بهذا الشأن .

بقي أن نقول أنه من المناسب دراسة العمل على إصدار دليل تشريعي موحد، يمكن من خلاله وضع آلية موحدة، مبنية على أسس علمية تحدد الأساليب القانونية الواجب اتباعها عند صياغة التشريعات، لعلها تساهم في تسهيل الوصول إلى الحد المطلوب في جودة صياغة التشريعات وصناعتها .

بحث في واشنطن ملفات سياسية وأمنية واقتصادية

وفد لجنة الصداقة السعودية الأمريكية شرح لعدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي مواقف المملكة تجاه الأزمة السورية وقضايا المنطقة

هيمن الوضع الإنساني والأمني الذي يعيشه الشعب السوري، ومفاوضات (٥ + ١) مع إيران بشأن برنامجها النووي، والتدخلات الإيرانية في بعض دول الخليج العربي واليمن وسوريا، إلى جانب الوضع الراهن في الجمهورية اليمنية، على اجتماعات وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأمريكية بمجلس الشورى خلال زيارته للولايات المتحدة مؤخراً برئاسة عضو مجلس الشورى رئيس اللجنة الدكتور خالد بن إبراهيم العواد مع عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي ووكيل وزارة الخارجية الأمريكية.

وأوضح أعضاء وفد مجلس الشورى خلال اجتماعاتهم مع عضو مجلس الشيوخ السيناتور جون ماكين، وعضو مجلس النواب رئيس لجنة الاستخبارات بالمجلس مايك روجرز وعضوي مجلس النواب تد دويتش، ودتش ربرزبرجر، ووكيل وزارة الخارجية جيرالد أن موقف المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – يحفظه الله – من أزمة الشعب السوري ثابت ويتمثل في دعم الشعب السوري لبلوغ أهدافه المشروعة في الحرية والاستقلال والوحدة الوطنية.

تجدر الإشارة إلى أن وفد لجنة الصداقة السعودية الأمريكية ضم إلى جانب رئيس الوفد كلاً من أعضاء مجلس الشورى أعضاء اللجنة الدكتور خالد العقيل، والدكتور عبدالعزيز طاهر، والدكتورة فردوس الصالح، والدكتور طار فدعق، والدكتورة سلوى الهزاع، والدكتور سطام لنجاوي.

وحث وفد المجلس أعضاء الكونغرس الأمريكي على الضغط على الإدارة الأمريكية لاتخاذ موقف حازم تجاه النظام السوري لوقف المجازر وعمليات القتل، وإنهاء الوضع المأساوي الأمني والإنساني الذي يعيشه الشعب السوري.

وأطلع رئيس وفد المجلس النواب الأمريكيين على الأمر الملكي الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين بتجريم كل من يشارك في الأعمال القتالية خارج المملكة، أو ينتمي إلى الجماعات الدينية أو الفكرية المتطرفة، أو المصنفة كمنظمات إرهابية داخلياً أو إقليمياً أو دولياً.

منوهاً إلى أن الأمر الملكي يأتي في سياق الجهود التي تبذلها المملكة لمكافحة الإرهاب والتطرف الديني والفكري ومنها نظام مكافحة الإرهاب الذي صدر مؤخراً.

وشرح أعضاء الوفد موقف المملكة من الملف النووي الإيراني في ضوء المحادثات التي تجريها الدول دائمة العضوية الدائمة بمجلس الأمن زائد ألمانيا (٥ + ١) مع إيران بشأن برنامجها النووي، وأوضحوا أن المملكة تؤيد الحل السلمي لهذا الملف إذا ما صدقت النوايا الإيرانية، بيد أنهم طالبوا باطلاع المملكة على فحوى المحادثات بين الجانبين وما تسفر عنه من اتفاقات، لتبديد المخاوف الخليجية من النوايا الإيرانية، التي تعززها تدخلاتها في الشؤون الداخلية لعدد من دول الجوار وبخاصة في البحرين واليمن والعراق، فضلاً عن تدخلها المباشر في سوريا لدعم النظام.

وفد المجلس حث أعضاء الكونغرس للضغط على الإدارة الأمريكية لاتخاذ موقف حازم تجاه النظام السوري

كما طالبوا بالضغط على إيران للتخلي عن التدخل في شؤون دول المنطقة، والعمل على استقرار منطقة الخليج العربي.

ولفتوا النظر إلى الوضع الراهن في الجمهورية اليمنية وما يقوم به الحوثيون – الذين يتلقون الدعم من إيران – من قتل وحصار لبعض المناطق اليمنية بهدف السيطرة عليها وتوسيع نفوذهم في اليمن.

وأكد وفد المجلس أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة تاريخية وإستراتيجية، لا تؤثر فيها الاختلاف في وجهات النظر، أو تباين المواقف تجاه بعض القضايا الإقليمية الراهنة، فأي أزمة تمر بها العلاقات لاتعدوا أن تكون سحابة صيف سرعان ما تنقشع بفضل من الله ثم بالإرادة السياسية وحكمة قادة البلدين الصديقين. لتستمر هذه العلاقات راسخة وقوية، قوامها العمل المشترك والتنسيق والتشاور بشأن مختلف القضايا الراهنة.

جون ماكين: نقدر للمملكة دعمها للشعب السوري، ومكافحتها للإرهاب

من جهته أكد عضو مجلس الشيوخ الأمريكي السيناتور جون ماكين خلال اجتماعه بوفد الشورى أن المملكة العربية السعودية حليف استراتيجي للولايات المتحدة، معرباً عن تقديره لموقفها الداعم للشعب السوري في أزمته الحالية مع النظام.

كما عبر عن تقديره للجهود التي تبذلها حكومة خادم الحرمين الشريفين لمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، ولدورها المحوري في السلام والأمن الإقليمي والدولي والتنمية في دول المنطقة.

وقال :» إنني أحيي الدعم الذي تقدمه المملكة للشعب السوري في مقاومته للنظام وآلته العسكرية».

وشكك في نجاح مفاوضات الدول الست مع إيران وقال « إنهم أي الإيرانيين غير مستعدين لذلك».

مايك روجرز: علاقاتنا استراتيجية ويجب أن تستمر.. ورسالتكم وصلت واضحة

النائب ورئيس لجنة الاستخبارات بمجلس النواب مايك روجرز أكد أن العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة علاقات إستراتيجية، مشدداً على أهمية العمل على تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة لبلدين والشعبين الصديقين.

وقال روجرز لأعضاء وفد مجلس الشورى « إننا نقف مع أصدقائنا في المنطقة، والرسالة التي جئتم من أجلها وصلت وهي رسالة واضحة».

النائب بمجلس النواب تيد دويتش عبر عن قلقه من استمرار المجازر التي يرتكبها نظام بشار بحق الشعب السوري، ووصف استخدامه للبراميل المتفجرة لقتل المدنيين بأنها عملية قذرة.

من جهته أكد مساعد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية عمق العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، ووصفها بالاستراتيجية والقوية، تزداد عمقاً بالزيارات المتبادلة على أعلى مستوى بين البلدين الصديقين، واستمرار التشاور والتنسيق بينهما في مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

كما أكد خلال لقائه أعضاء الوفد في مكتبه بمقر وزارة الخارجية في واشنطن أهمية استقرار اليمن ووضع حد للحوثيين، وتنظيم القاعدة، والتدخلات الإيرانية في اليمن، والوقوف إلى جانب الحكومة اليمنية في جهودها لبسط نفوذها على كافة الأراضي اليمنية، ودعم التنمية في اليمن.

وفي الشأن السوري أكد جيرالد فايرستاين أهمية خروج جميع المقاتلين الأجانب من سوريا بما فيها القوات الإيرانية وميليشيات حزب الله.

منوهاً إلى حرص المملكة العربية السعودية على الحفاظ على شبابها وعدم مشاركتهم في القتال الدائر هناك، بإصدار الأمر الملكي بتجريم كل من يشارك في الأعمال القتالية خارج المملكة، أو ينتمي إلى الجماعات الدينية أو الفكرية المتطرفة، أو المصنفة كمنظمات إرهابية داخلياً أو إقليمياً أو دولياً.

وقال : « إننا نتفق في فهم القضية السورية، وأبعادها، ونطمح في الوقت ذاته إلى انتقال سلمي للسلطة، بدون بشار الأسد».

وكيل وزارة الخارجية الأمريكية: العلاقات السعودية الأمريكية استراتيجية .. ونطمح لحل سلمي لأزمة سوريا

وبخصوص الملف النووي الإيراني أوضح المسؤول الوكيل وزارة الخارجية الأمريكية أن المفاوضات مع إيران حددت ستة شهور لالتزام إيران بتفكيك بعض منشآتها النووية، وبتفتيش دولي عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية كل شهر، ليتم على ضوئها التأكد من صدق النوايا الإيرانية في الالتزام بتفكيك معامل التخصيب لليورانيوم.

وبحث مع رجال الاقتصاد والأعمال الأمريكيين نقل وتوطين التقنية وتدريب المبتعثين السعوديين

وفي إطار الزيارة التقى وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأمريكية مجلس الأعمال السعودي الأمريكي في واشنطن برئاسة الرئيس التنفيذي للمجلس ادوارد بيرتون، و رئيس لجنة العلاقات مع تركيا والشرق الأوسط وشما أفريقيا بالغرفة التجارية الأمريكية كوش تشوسكي، - كلاً على حدة -.

وأكد عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور خالد بن إبراهيم العواد تميز العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة ومتانتها وبخاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية، وعد التبادل التجاري بين المملكة والولايات المتحدة، والشركات الاستثمارية المشتركة مؤشراً وذا دلالة على العلاقات الإستراتيجية بين البلدين الصديقين.

كما أكد وفد المجلس خلال اللقائين على أهمية اقتصاد المعرفة ونقل التقنية وتوطينها في المملكة من خلال الشركات الأمريكية الاستثمارية بالمملكة، وبحث السبل الكفيلة بتطوير العلاقات التجارية، واستكشاف المزيد من الفرص الاستثمارية في البلدين.

وتطرق أعضاء الوفد إلى الطلاب السعوديين المبتعثين للولايات المتحدة لاستكمال تعليمهم الجامعي والعالي في التخصصات الطبية والعلمية الذين تجاوز عددهم ١١٠ آلاف طالب وطالبة، وشددوا على أهمية تدريبهم وتأهيلهم في بعض الشركات الأمريكية، بعد تخرجهم، ليكتسبوا الخبرة العملية التي تؤهلهم للتوظيف في القطاع الخاص بعد عودتهم إلى المملكة.

ونوه رئيس وفد المجلس إلى ما طرحه عدد من أعضاء مجلس الأعمال السعودي الأمريكي من تساؤلات عن دور المرأة في مجلس الشورى، مشيراً إلى أن عضوا الوفد الدكتورة سلوى الهزاع والدكتورة فردوس الصالح أكدتا أن

دخول المرأة إلى مجلس الشورى نقلة تاريخية اتخذها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في إطار نهج الإصلاح والتحديث الذي يرعاه – أيده الله –، وتأكيداً على اهتمامه بالمرأة السعودية وأهمية مشاركتها في القرار الوطني، نظراً لما وصلت إليه من مكانة علمية ومشاركة فاعلة في تنمية المجتمع، ونوهتا إلى أن المرأة تشكل ما نسبته ٢٠ في المئة من أعضاء مجلس الشورى، ولها حضور في كافة الموضوعات والقضايا التي يناقشها المجلس تحت القبة أو في لجانه المتخصصة، ولا يقتصر دورها على قضايا المرأة فحسب، بل تشارك وتناقش في كل قضايا الوطن بلا استثناء، انطلاقاً من واجبها الوطني، واستشعاراً بالمسؤولية الوطنية.

من جهته نوه رئيس لجنة العلاقات مع تركيا والشرق الأوسط وشما أفريقيا بالغرفة التجارية الأمريكية بالعلاقات التجارية بين البلدين الصديقين، التي تتعزز بالزيارات المتبادلة بين المسؤولين الحكوميين، ورجال الأعمال والاقتصاد، وتحفيز الشراكات الاستثمارية بين الجانبين.

وناقش مع ثلاث مؤسسات فكرية أمريكية ملفات سوريا وإيران والإرهاب

حرص وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأمريكية على زيارة عدد من مراكز الفكر والرأي الأمريكية. « THINK TANKS » لما لها من دور بارز في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه مختلف القضايا الدولية وبخاصة قضايا منطقة الشرق الأوسط، لما تقوم به من دراسات سياسية واقتصادية وأمنية، وتقدم رؤى وأفكار جديدة ربما تؤدي إلى تغيير في الأولويات السياسية ، وتغيير في المصالح القومية الأمريكية.

وتتنوع هذه المؤسسات من حيث طبيعة اهتماماتها وعلاقاتها بالمؤسسات الحكومية الأمريكية، فمنها ما يهتم بالسياسة والاقتصاد، وأخرى بالأمن والدفاع، وثالثة لها ارتباط بالجامعات والدراسات العلمية.

فقد زار وفد مجلس الشورى المعهد العربي الأمريكي بواشنطن والتقى بمدير المعهد جيمس زغبي، كما زار مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية والتقى المستشاران في المركز اتوني كوردسمان وجورج الترمان، وزار أيضاً معهد الشرق الأوسط والتقى الباحثين بالمركز ويندي تشامبرلين وبول سالم .

وخلال اللقاءات أكد أعضاء وفد مجلس الشورى على المواقف الثابتة والراسخة للمملكة العربية السعودية تجاه مختلف القضايا التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، وفي مقدمتها الوضع في سوريا، والسلوك الإيراني المتمثل في التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للبحرين واليمن والعراق، والبرنامج النووي الإيراني، وما يشكله من تهديد لأمن المنطقة .

ومن خلال الحوار والنقاش الذي دار بين أعضاء وفد مجلس الشورى خلال اللقاءات ظهر توافق في وجهات النظر بين الجانبين على كثير من الرؤى تجاه القضايا المطروحة على طاولة البحث، في حين ظهرت اختلافات في وجهات النظر حول معالجة بعض القضايا.

فيما يتعلق بالوضع في سوريا أكد الجميع خطورة الوضع الإنساني، والأمني الذي يعيشه الشعب السوري، وأهمية الإسراع في إنهاء الأزمة السورية التي بات استمرارها يشكل تهديداً ليس للمنطقة فحسب بل لكثير من الدول، نظراً لتحول المشهد السوري إلى مرتع خصب للعديد من الجماعات المتطرفة والإرهابية.

وأكد أعضاء الوفد أهمية دعم المجتمع الدولي لموقف المملكة، باتخاذ موقف حازم تجاه النظام السورية لوقف إراقة دماء الشعب السوري، والالتزام بمادئ مؤتمر جنيف واحد، وتحقيق مطالب الشعب السوري في اختيار قيادته وحكومته.

وفي الملف الإيراني شدد أعضاء وفد المجلس والمستشارون والباحثون بالمؤسسات الفكرية على أهمية إغلاق الملف النووي الإيراني، وإدانة التدخلات الإيرانية المباشرة في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.

وأكد أعضاء وفد مجلس الشورى أهمية أن يكون للمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دور غير مباشر في أي اتفاقات أمريكية أوروبية مع طهران بشأن ملفها النووي، لأن أمن منطقة الخليج العربي جزء لا يتجزأ من أمن دول مجلس التعاون الخليجي.

وفد لجنة الصداقة زار تركيا واليونان

أردوغان ينوه بموقف المملكة تجاه الشعب السوري.. ودورها المحوري في المنطقة

قام وفد من أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية التركية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور فايز بن عبد الله الشهري بزيارة إلى الجمهورية التركية التقى خلالها دولة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين في البلدين. وعدد من الأعضاء في برلماني البلدين.

وضم الوفد أعضاء المجلس أعضاء لجنة الصداقة السعودية التركية الدكتور عدنان البار والدكتور عبد العزيز السراني والدكتورة نوره المبارك والدكتورة فدوى أبومريفه والدكتور محمود البديوي والمهندس ثامر القناوي.

وخلال استقباله لوفد المجلس ثمن دولة رئيس وزراء جمهورية تركيا رجب طيب أردوغان موقف المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين تجاه الشعب السوري، ودعمها ومساعداتها الإنسانية الكبيرة للاجئين السوريين على الحدود التركية، وفي الدول المجاورة لسوريا، الذين نزحوا عن ديارهم قسراً بسبب عمليات القتل والمجازر التي يرتكبها النظام السوري.

وأثنى على مبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار العالمي بين أتباع الأديان التي كان من ثمارها تأسيس مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحوار العالمي في فيينا، كما أثنى على دور المملكة المحوري في المنطقة وجهودها ومبادراتها لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط.

وأكد رئيس الوزراء التركي أهمية الدور الكبير الذي تبذله المملكة العربية السعودية وخادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – شخصيا لدعم ونصرة قضايا المسلمين إقليمياً ودولياً لما تتمتع به المملكة من مكانة رائدة في العالم الاسلامي.

وأوضح رئيس وفد مجلس الشورى – في تصريح عقب الاستقبال – أن وفد لجنة الصداقة قدم لدولة رئيس الوزراء رؤية مجلس الشورى في تعزيز الروابط بين الشعبين مشيدا بدور العاملين الأتراك في المملكة الذين يتجاوز عددهم ١٢٠ ألف شخص في مختلف النشاطات الاقتصادية .

الوفد نقل تحيات رئيس المجلس إلى رئيس مجلس الأمة التركي

وأشار إلى أن رئيس الوزراء التركي قدم لوفد المجلس تصورا شاملا عن مجالات تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي بما يكفل تنسيق المواقف والتعاون، ويتوازى وحجم الدولتين وتطلعات الشعبين السعودي والتركي.

وزير الخارجية التركي: للمملكة مكانة رائدة لاحتضانها أطهر بقعتين

وأفاد الدكتور فايز الشهري أن الوفد اجتمع مع معالي رئيس مجلس الأمة التركي جميل جيجك، و نقل له تحيات معالي رئيس مجلس الشورى وأعضاء المجلس.

ونوه معاليه بالعلاقات الثنائية بين المملكة وتركيا ووصفها بالمتميزة، مؤكداً أهمية تبادل الزيارات بين مجلس الشورى ومجلس الأمة، بما يعزز ويطور العلاقات البرلمانية بين البلدين.

كما التقى وفد المجلس معالي وزير الخارجية التركي البروفيسور أحمد داود أوغلو، الذي أشاد خلال اللقاء بالمكانة المرموقة التي تتميز بها المملكة نظراً لوجود أطهر بقعتين على وجه الأرض مكة المكرمة، والمدينة المنورة.

وثمن الوزير التركي الجهود الكبيرة والجبارة التي تبذله المملكة لخدمة ضيوف الرحمن، والتوسعة التاريخية التي شهدها الحرمان الشريفان في عهد خادم الحرمين الشريفين املك عبدالله بن عبدالعزيز –يحفظه الله –.

كما التقى وفد لجنة الصداقة السعودية التركية خلا الزيارة معالي وزير الزراعة والثروة الحيوانية التركي محمد مهدي أكر، و رئيس وأعضاء لجنة الصداقة البرلمانية التركية السعودية في مجلس الأمة التركي الدكتور/ خليل أوزجان ، والنائب الأول لرئيس بلدية اسطنبول أحمد سلامة ، وتركز الحديث خلال الاجتماعات على العلاقات الثنائية بين المملكة وتركيا، وسبل دعمها وتعزيزها في مختلف المجالات، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الشقيقين.

وفد المجلس بحث مع وزراء يونانيين موضوعات سياسية واقتصادية وتعليمية وسياحية

وحضر الاجتماعات سفير خادم الحرمين الشريفين لدى تركيا الدكتور عادل مرداد.

من جهة أخرى قام وفد لجنة الصداقة السعودية اليونانية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور فايز الشهري بزيارة لليونان، وضم الوفد أعضاء المجلس أعضاء اللجنة الدكتور عدنان البار والدكتور عبد العزيز السراني والدكتورة نوره المبارك والدكتورة فدوى ابو مريفه والدكتور محمود البديوي والمهندس ثامر القناوي.

والتقى وفد اللجنة خلال الزيارة معالي وزير التعليم اليوناني الدكتور/ كونستانتيونس، ومعالي وزير الطاقة والتغير المناخي السيد/ أيونيس مانياتيس، ومعالي وزيرة السياحة السيدة/ اولغا كيفاليانيس. وتركز الحديث خلا الاجتماعات على العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية اليونان، وأوجه التعاون بين البلدين الصديقين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والصحية والتعليمية .

الشهري : وفد المجلس أطلع المسئولين اليونانيين على مسيرة الإصلاح في المملكة، ودور مجلس الشورى في دعم وتفعيل مسيرة البناء والتنمية

والتقى وفد لجنة الصداقة النائب الأول لرئيس البرلمان اليوناني السيد/ ايوانيس تراجاكيس، و رئيس وأعضاء لجنة الصداقة البرلمانية اليونانية السعودية، و رئيس وأعضاء لجنة الدفاع الوطني والشؤون الخارجية، ورئيس وأعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والانتاجية والتجارة في البرلمان، وتركز البحث معهم على العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان اليوناني، وسبل تعزيزها، وتفعيل دور لجنتي الصداقة بين البلدين.

كما التقى الوفد وكيل وزارة التنمية السيد/ باناجيوتيس ميتاراكيس، والأمين العام للغرفة التجارية اليونانية السيد/ نيكولاس سوفيانيس.

وأوضح رئيس الوفد الدكتور فايز الشهري أن وفد المجلس استعرض خلال لقاءاته مع المسئولين اليونانيين مسيرة الإصلاح التي تعيشها المملكة في جميع المجالات، والتطور التعليمي الذي تشهده المملكة، ومشاريع المدن الاقتصادية والمعرفية، ودور مجلس الشورى في دعم وتفعيل مسيرة البناء والتنمية بالمملكة.

ارتفاع الوفيات في الحوادث بنسبة (٣٪) بين عامي ١٤٣٣هـ و ١٤٣٤هـ

التكلفة الاقتصادية لحوادث المرور بالمملكة تصل إلى ما نسبته ٤٪ من الناتج القومي

د. عبد الجليل السيف
عضو مجلس الشورى السابق

توفّر شركات خدمات التأمين على المركبات برامج فعّالة، ذات تكلفة تنافسية، تضمن من خلالها سلامة العميل وراحته، وفي الوقت نفسه، تكفي المجتمع مؤونة الضرر، الذي قد يلحق الأذى برب الأسرة، حال تأثّره بالحوادث المرورية أيًا كان مصدرها أو شكلها أو تأثيرها، خصوصًا بعدما تجاوزت نسبة الحوادث المرورية خطوطها الحمراء في المملكة العربية السعودية، وهذا ما أكدته نتائج مؤتمر طب الإصابات المنعقد في مستشفى قوى الأمن بمدينة الرياض.

حيث تسببت تلك الحوادث في عشرات الآلاف من الضحايا سنويًا، مسببة عواقب وخيمة ومؤلمة، ومن هنا كان الباعث الإلزامي للتأمين على المركبات، والبداية الحقيقية للتأمين التعاوني ضد المسؤولية تجاه الغير على مستوى جميع المركبات، تعود من بين أسباب أخرى إلى ارتفاع أعداد نسبة الموقوفين من قائدي المركبات في دور التوقيف بسبب عدم قدرتهم على دفع التبعات المالية المسببة لتلك الحوادث المرورية؛ ما أحدث أضرارًا كثيرة لمالكي تلك المركبات وأضرارًا إنسانية ومعنوية، أخرى بسبب فقد الأسر المعيلة، عائلها وراعيها.

وبناء عليه وجهت وزارة الداخلية خطابها في عام ١٤١٨هـ طالبت فيه بإيجاد حل لذلك من خلال تفعيل ما ورد في محضر اللجنة الوزارية الذي تضمن توصيات بعدم دخول المركبات الأجنبية إلى أراضي المملكة سواء بالعبور أم الدخول ما لم تكن مغطاة بالتأمين التعاوني الإلزامي ضد الغير في حده الأدنى.

وكانت هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بالاشتراك مع مؤسسة النقد العربي السعودي والجهات ذات العلاقة قد أوصت بأن يقوم مجلس الشورى ببحث مبدأ الإلزام بالتأمين على المركبات، حيث صدر قرار من مجلس الشورى بإلزام التأمين على جميع المركبات.

وجاء نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٨٥ وتاريخ ١٤٢٨/١٠/٢٦هـ في مادته الثامنة فقرة (ج) ونصه « يلزم كل قائد مركبة يحمل رخصة قيادة سارية المفعول ويقود سيارته داخل المملكة بالتأمين ضد الغير»، وجاءت اللائحة من النظام الصادر من وزير الداخلية رقم ٧٠١٩ وتاريخ ١٤٢٩/٧/٣هـ في فقرتها ١٨/٨ والتي نصها « تلزم المركبات الحكومية التي تحمل لوحات صادرة من إدارة المرور بالتأمين ضد الغير « ، كما ورد في الفقرة (أ) من المادة الثامنة في جزئها الأخير ونصها «يستثنى من ذلك المركبات العسكرية المستخدمة لأغراض عسكرية والتي لا تستخدم الطرق العامة بصورة اعتيادية»؛ ما يعني أن نظام المرور المشار إليه، قد ألزم قائد المركبات أياً كان نوعها وملكيتها بالتأمين ضد الغير، كما أنه ألزم قائد المركبة التابعة للدولة بالتأمين الإلزامي، وأن الاستثناء الذي حددته اللائحة اقتصر على المركبات العسكرية المستخدمة لأغراض عسكرية فقط.

مجلس الوزراء يقر التأمين الإلزامي على المركبات الحكومية

أذكر ذلك على هامش صدور موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١٤٣٥/٠١/١٥هـ، على عدد من الترتيبات من بينها الموافقة على تغطية المركبات الحكومية بالتأمين الإلزامي من خلال الوثيقة الموحدة للتأمين على المركبة؛ بعد أن يبدأ التأمين على المركبات التابعة للجهات الحكومية، إثر قيام لجنة مكونة من مندوبين من وزارتي الداخلية والمالية بعدد من الإجراءات ومنها حصر جميع المركبات الحكومية...وأرقام تسجيلها....وعمرها ووضع آلية مناسبة لمنع وقوع أي تلاعب في شأن المركبات الحكومية المؤمن عليها. وغيرها من النقاط الجديرة بالاهتمام، التي تأتي في وقت مناسب مع ارتفاع نسبة الوفيات وتكلفة الحوادث الإنسانية والمالية.

وتزامنًا مع أسبوع المرور الخليجي الثلاثون والذي بدأ بتاريخ ٨/ ٥/ ١٤٣٥هـ تحت شعار (غايتنا سلامتك) يبدأ الاستعداد للبدء في تفعيل قرارات مجلس الوزراء بالموافقة على تنفيذ أهم الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالنقل والسلامة المرورية، وهما الإستراتيجية الوطنية للنقل التي صدر بشأنها موافقة مجلس الوزراء في ٤ محرم ١٤٣٤هـ، والإستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية التي صدرت بموافقة مجلس الشورى رقم ٥٩ / ٣٩ وتاريخ ١٤٣٠/٠٧/١٩ هـ، كما تمت الموافقة عليها من مجلس الوزراء بتاريخ ٠٣ / ١١ / ١٤٣٤ هـ ، وتضمنتا خططًا وآليات عمل وجداول زمنية حُددت فيها جميع المتطلبات بما فيها التكلفة التقديرية ومهام الجهات المشاركة. نأمل أن تلقى تلك الاستراتيجيات المهمة والتي انتظرناها طويلاً الدعم والمساندة والبيئة الملائمة لتتمكن من تحقيق أهدافها..

وقد لوحظ من خلال التقارير الإحصائية المرورية الرسمية لعام ١٤٣٤هـ والتي أعلن عنها موقع مركز القيادة والسيطرة بوزارة الداخلية، التي أشارت إلى ارتفاع نسبة الوفيات بين عامي ١٤٣٣هـ و ١٤٣٤هـ بما يقارب (٣٪)، حيث ارتفعت من (٧٤٨٨) إلى (٧٧٩٩) ، علما أن رئيس المركز الإقليمي للدورات المتقدمة لإنقاذ المصابين بمركز الملك عبدالله العالمي في الرياض أشار في ورقة عمل قدمت في مؤتمر طب الإصابات بمستشفى قوى الأمن بالرياض خلال الفترة من ٢-٤ ديسمبر٢٠١٣م، إلى أن عدد الوفيات المرورية في العام ٢٠١٢م وصلت إلى ١٤٣٠٦ حالات وفاة، يقابلها الإحصائية الرسمية للإدارة العامة للمرور للعام نفسه والتي أشارت إلى أن الوفيات هي ٧١٥٣ حالة وفاة، وعزا التقرير ذلك إلى أن المرور لا يسجل سوى ٤٨٪ من الوفيات في موقع الحادث والتي لا تشمل الوفيات أثناء العمليات أو بعد ذلك.

كما أشار التقرير إلى أن الإصابات في ارتفاع وينتج عنها ٣٠٪ من تلك الإصابات إعاقات دائمة وأن قرابة ٣٠٪ من أسرة المستشفيات مشغولة بحوادث المرور. أما ما يتعلق بتكاليف الحوادث المرورية مجتمعة فإن نتائج الدراسة المرورية التي تم اعتمادها في الحفل السنوي لمنتدى الرياض الاقتصادي والذي افتتحه نيابة عن خادم الحرمين الشريفين معالي وزير النقل في مدينة الرياض في الفترة ما بين ٢٢-٢٤ محرم ١٤٣٢هـ أشارت إلى أن مجمل التكلفة الاقتصادية لحوادث المرور على مستوى المملكة قدرت بـ٨١ مليار ريال سعودي والتي تمثل قرابة ٣-٤٪ من الناتج القومي وجاءت على النحو التالي:

كلفة الحوادث المرورية قدرت بـ٤٧ مليار ريال سعودي، وقدرت تكلفة الاختناقات المرورية بـ ٢٨ مليار ريال سعودي، وتكلفة التلوث البيئي بـ ٦ مليار ريال سعودي.

وقد تم الإعلان مؤخراً عن دراسة مرورية جديدة حول التكلفة الاقتصادية لحوادث المرور والتي أجراها فريق عمل بجامعة الملك عبدالعزيز بمحافظة جدة والتي أوضحت أن مجمل تلك الحوادث جاءت كما يأتي:

٧٩,٩٢ مليار ريال تكلفة وفيات حوادث المرور
٦,٩٤ مليار تكلفة الأضرار للممتلكات والسيارات.
١٣٥ مليون ريال تكاليف علاج الإصابات.
١٠٧,٧٣ ملايين ريال تكاليف الإصابات البسيطة

كما أشار رئيس اللجنة التنفيذية لإعداد الخطة الوطنية الإستراتيجية للسلامة المرورية في ورقة العمل المقدمة للملتقى السلامة المرورية بجامعة الدمام المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ٢ محرم ١٤٣٥هـ، أشار إلى تأكيد تقرير منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٧م أن معدلات الوفيات الناجمة عن حوادث المرور بالمملكة تعتبر من أعلى المعدلات إقليمياً وعالمياً، وأن المملكة الأقل تطبيقاً لأنظمة المرور مقارنة بالبلدان العربية والعالمية. وهذا ما أكدنا عليه من خلال الدراسات السابقة وربما يجد القارئ ارتباط مباشر بين عنوان هذا المقال وهذه الاستنتاجات من خلال تلك الأرقام.

لاشك أن قرار مجلس الوزراء بالموافقة على تغطية المركبات الحكومية بالتأمين الإلزامي، ومضمونه وغاياته بإعلان التدابير المقترحة والتأكيد على إيضاحها وتفعيلها هو في حد ذاتها تأكيد لما صدر من قرارات وأنظمة ولوائح في هذا الشأن.

وحول هذا القرار تباينت قراءة القرار من مختلف شرائح المجتمع في مضمونه ومحتواه، ولكن معظمهم، قد أجمع على أنها خطوة مهمة في تفعيل هذا القرار؛ كما أنه خطوة مهمة لتحديد الجهات المعنية ماليًا بمعالجة هذا الأمر خاصة أن التقديرات الأولية تشير إلى أن مجموع المركبات الحكومية ٤٠٠،٠٠٠ مركبة، كما أن تشكيل لجنة من الجهات المختصة لدراسة هذا الأمر واقتراح إجراءات وآليات عمل تكون واضحة وتمنع أي نوع من التلاعب هي خطوة فاعلة تأتي ضمن منظومة آليات التقييم والتطوير للأنظمة واللوائح بعد إنفاذها. وربما تطلب القرار تشكيل لجنة من وزارتي الداخلية والمالية لوضع إجراءات وآليات عمل مناسبة بدءًا بحصر أعداد السيارات وأرقام تسجيلها، وهي خطوة جيدة خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار الملاحظات والشكاوى المتعددة والمتنوعة، التي شكلت حضورًا شبه يومي في وسائل الإعلام في هذا الشأن، ومن بين تلك الملاحظات المتداولة بين المستفيدين من التأمين على المركبات، والتي نرى من الأهمية بمكان إضافتها إلى جدول أعمال اللجنة المقترحة لدراستها ما يأتي:

أولاً: دراسة الملاحظات التي وردت من الإدارة العامة للمرور والجهات ذات العلاقة على وثيقة التأمين على المركبات الصادرة بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ وتاريخ ١٤٢٤/٠٦/٠٢هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم ١٩٦ وتاريخ ١٤٢٥/٠٣/٠١هـ.

ثانياً: موافقة مجلس الوزراء على طلب المملكة بالانضمام إلى اتفاقية بطاقة التأمين الموحدة عن سير مركبات عبر البلدان العربية، هذه الاتفاقية تكتسب أهمية ، ودخول المملكة منظومة التأمين العربية التي تعرف بالبطاقة البرتقالية (Orange) تخدم قائدي المركبات السعودية، ويلغى خضوعها لرسوم متكررة ومرتفعة محلياً وخارجياً أثناء تنقلها بين الدول العربية، ولنأخذ على سبيل المثال تقارير هيئة جسر الملك فهد الذي يربط المملكة بالبحرين إلى أنه في عام ١٤٣٣هـ عبر الجسر قرابة ١٢,٤ مليون مسافر، وارتفع هذا العدد عام ١٤٣٤هـ إلى ١٨,٥ مليون مسافر بنسبة زيادة تقدر بـ٤٩,٦٪. هذه المركبات الناقلة لهذا العدد تخضع إلى رسوم تأمينية متكررة أثناء تنقلها محلياً وخارجياً.

تسريع حل القضايا والاعتراضات بشأن الحوادث المرورية يتطلب مرجعية قضائية مستقلة

ثالثاً: عدم توافر مرجعية قضائية مستقلة؛ قد أطال في حل القضايا والاعتراضات، خصوصًا ما يتعلّق بالحوادث المرورية وتقديرات تلك الأضرار باعتبار أن شركات التأمين تعتبر هي جزء من منظومة التأمين.

رابعاً: آلية تقديرات الورش أو شيخ المعارض لا تستند إلى آلية أو مرجعية فنية أو موضوعية. وتخضع في معظمها إلى الاجتهادات؛ ويمكن الاستفادة من قرار مجلس الشورى رقم ١٦/٢٢ وتاريخ ١٤٢٩/٠٤/٢٦هـ وقرار مجلس الوزراء في هذا الصدد القاضي بفتح المجال للشركات والمؤسسات والورش الفنية المؤهلة بإمكانية المشاركة وتأهيل الراغبين فيها.

خامسًا: لا شك أن شركة نجم لرفع حوادث المرور التي بدأت أعمالها في مدينة الخبر عام ٢٠٠٨م خففت الضغط عن أقسام حوادث المرور بمدن المملكة، وهذا ما أشارت إليه التقارير الصادرة عن الشركة من أن نجم في عام ٢٠١٣ باشرت ٤٦٠٩٦٥ حادثاً في مدن المملكة، وأنها أوصلت متوسط الاستجابة المرورية للحوادث كما أوضح التقرير إلى مستوى في مجمله جيد عن ذي قبل، بحيث وصل متوسط الاستجابة الزمنية لحوادث المرور للحد الأعلى وهو في محافظة القطيف حيث وصلت الاستجابة ٣٨,٤ دقيقة، والحد الأدنى وهو في مدينة الجوف ٩,٣ دقيقة. ومن الواضح أن هناك خططاً مستقبلية لاستكمال التغطية الشاملة في مدن المملكة والتي بقي عليها قرابة ٣٠٪ تحتاج إلى إنشاء مراكز مرورية يمكن للمواطن مراجعتها، وكذلك زيادة عدد الدوريات في المناطق التي لا توجد بها مراكز مرورية. وقد يكون من المناسب من خلال هذه اللجنة إعادة تقييم الأداء للمرحلة الماضية حتى يستفاد منها في التخطيط للمراحل القادمة.

سادساً: لا شك أن شركة العلم لأمن المعلومات ومركز المعلومات بوزارة الداخلية عملتا على تأسيس بنية معلوماتية متميزة يمكن من خلالها تقديم خدمات معلوماتية عن قائدي السيارات إلى شركات التأمين وإلى إدارة المرور من خلال سجل كامل لقائد المركبة شاملاً المخالفات والحوادث التي يرتكبها قائد المركبة، وانعكاس تلك المعلومات سلباً وإيجاباً، وذلك لتحديد نوعية التعامل مع الأنماط المختلفة من مرتكبي الحوادث، وما يناسبهم من برامج إعادة التأهيل ومن بينها نظام النقاط الذي نصت عليه المادة (٧٦) من نظام المرور.

نعتقد أن إضافة هذه النقاط ذات العلاقة المباشرة بتطوير أداء منظومة هذا العمل إلى اللجنة المقترح تشكيلها في قرار مقام مجلس الوزراء، ستشكّل إضافة مهمة إلى منظومة ما يصدر عن تلك اللجنة من نتائج وتوصيات.

آلية تقديرات الورش أو شيخ المعارض تخضع في معظمها إلى الاجتهادات

الماء والطاقه

د. علي بن سعد الطخيس
عضو مجلس الشورى

يصادف يوم ٢٢ مارس من كل عام اليوم العالمي للمياه؛ وهو اليوم الذي أقرته الأمم المتحدة؛ وحثت دول العالم للإحتفاء به وبذل الجهود على كافة المستويات للمحافظة على المياه و تنمية مصادرها واستخدامها الاستخدام الأمثل الذي يحقق استدامتها. ونظراً لارتباط المياه بكل شيء في هذا الكون؛ يتم في كل عام اختيار شعار لليوم العالمي للمياه وشعار هذا العام هو «الماء والطاقة».

الماء والطاقة عنصران مهمان متلازمان يعتمد في الغالب كل منهما في الظروف العادية على الآخر .الماء ضروري لتوليد الطاقة والطاقة ضرورية لتحلية وتنقية ونقل المياه.

تستخدم الطاقة في استخراج المياه الجوفية من الآبار ، في معالجة المياه الجوفية لإزالة الأملاح وغيرها من الملوثات، تستخدم كذلك في تحلية مياه البحر، وفي نقل المياه من مناطق الإنتاج إلى مناطق التوزيع؛ وكذلك في توزيع المياه عبر الشبكات العامة في المدن، وتستخدم في تجميع ومعالجة ونقل مياه الصرف الصحي. كيف تصل المياه من الخزانات الأرضية إلى الخزانات العلوية في المنازل بدون طاقة؟، وكيف يتم تسخين المياه في الشتاء وتبريده في الصيف بدون طاقة؟؛ وغير ذلك الكثير.

أما استخدام المياه في إنتاج الطاقة فتتمثل في تبريد مولدات الطاقة ، ندرة المياه العذبة عامل أساسي في زيادة الطلب على الطاقة. توفر الوقود الأحفوري في دول مجلس التعاون عامل مهم في توفير مياه البحر المحلاة. عمليات تحلية مياه البحر من العمليات التي تستهلك طاقة كبيرة.

زاد استهلاك الطاقة الكهربائية في المملكة زيادة حادة خلال الفترة من عام ١٩٩٠ – ٢٠١٣ نتيجة للنمو الاقتصادي السريع الذي ترجم إلى النهضة الشاملة في كل القطاعات البلدية والتجارية والصناعية. بلغ أقصى حمل في عام ٢٠٠١ نحو ٢٤ جيجا وات، قفز إلى ٢٧,٨ جيجا وات في عام ٢٠٠٤، ثم ٣٨ جيجا وات في ٢٠٠٨، و٥٣,٥ جيجا وات في ٢٠١٢، وفي عام ٢٠١٣ بلغ أقصى حمل نحو ٦٠ جيجا وات. وتصل الزيادة السنوية في استهلاك الطاقة الكهربائية حوالي ٨٪؛ وهذه النسبة عالية في كل المقاييس وتتطلب استثمارات بمئات المليارات من الريالات؛ وعليه فإن الحاجة ملحة لتبني برامج عاجلة لتطوير سياسات لترشيد الطاقة وكذلك البحث عن مصادر جديدة للطاقة المتجددة للوصول إلى التنمية المستدامة.

تحلية مياه البحر وتوليد الكهرباء التي تعتمد على النفط والغاز المدعوم من الدولة ساعدت على زيادة الطلب على النفط والغاز الطبيعي بشكل كبير جداً سيهدد الاقتصاد الوطني قريباً إذا لم تتخذ الحلول المناسبة وأهمها ضرورة الإسراع في استخدام مصادر بديلة للطاقة. تشير الدراسات إلى أن المملكة تستهلك نحو ٢٥٪ من انتاج النفط والغاز لتوليد الكهرباء وإنتاج المياه المحلاة؛ ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة بشكل قد يؤثر على صادرات المملكة التي تعد مصدر الدخل شبه الوحيد للبلاد. على ضوء الاستلاك المحلي للنفط والغاز الذي يتزايد عاماً بعد عام فإن الأمر يحتم علينا أن نبحث وبأقصى سرعة عن مصادر متجددة للطاقة وهناك خيارات متعددة منها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية والطاقة الحرارية.

لا شك أن إنشاء مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة تعد البداية الصحيحة للمضي في هذا الطريق الصعب؛ وأملنا أن تسرع المدينة في الخطى وتختصر المسافات وتسابق الزمن لنصل للطاقة المتجددة ففيها صفة الديمومة وخفض التكاليف الإنشائية والتشغيلية على المدى المتوسط والبعيد.

مبادرة الملك عبدالله لتحلية المياه بالطاقة الشمسية:

تعد تحلية المياه بالطاقة الشمسية حلم يراودنا منذ زمن بعيد فلدينا في المملكة ميزة نسبية ممتازة وهي أن السطوع الشمسي متوفر على مدار العام وكذلك توفر الامكانات المالية بفضل الله تعالى. جاءت مبادرة الملك عبدالله لتحلية المياه المالحة لتحقيق هذا الحلم وتتلخص بتعاون مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ووزارة المياه والكهرباء والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة وغيرها من الجهات ذات العلاقة في بناء محطة لتحلية المياه بالتناضح العكسي تعمل على الطاقة الشمسية لإمداد مدينة الخفجي ب (٣٠،٠٠٠) متر مكعب يوميا.

كان لنا في لجنة الاسكان والمياه والخدمات العامة بمجلس الشورى شرف زيارة القرية الشمسية، بدعوة كريمة من معالي رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وسرنا بالفعل ما رأينا من جهود تبذل تسابق الزمن وبأيد وعقول سعودية ١٠٠٪ تعمل كالفريق الواحد لإنتاج ما تحتاجه محطة الخفجي من الطاقة الشمسية. وحسب الخطة المرسومة فقد تم تقريبا الانتهاء من إنتاج الألواح الشمسية المطلوبة. وحسب إفادة المختصين فإن ما تم إنتاجه لمحطة تحلية المياه بالخفجي يمثل المرحلة الأولى من مبادرة الملك عبدالله لتحلية المياه المالحة؛ وسيتبعها بإذن الله مراحل أخرى لتحلية نحو ٠٠،٠٠٠٣متر مكعب على ساحل البحر الأحمر باستخدام الطاقة الشمسية. نحن نعيش هذه السنوات عصرنا الذهبي ولا بد من استثمار المال المتوفر حاليا لبناء مستقبل مشرق بإذن الله تعالى؛ فبناء الإنسان السعودي وتعليمه وتدريبه هو الاستثمار الحقيقي الذي سيحقق الطموحات والأهداف لتنمية وتطوير مملكة العلم والمعرفة.

د. عبد الرحمن العناد لـ « الشورى » :

المجلس جامعة أخرى تعلمت فيها الكثير وأخذت منها أكثر مما أعطيتها

لا يوجد من بين أعضاء مجلس الشورى من لا يعمل من أجل الوطن

أستاذ جامعي وعضو مجلس الشورى لثلاث دورات متتالية، متخصص في الإعلام، وعضو مؤسس للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، اتسم طرحه تحت قبة المجلس بالصراحة والوضوح، قدم العديد من التوصيات الإضافية؛ منها توصية بمشاركة المرأة كناخب في انتخابات المجالس البلدية، وأسقطها المجلس، فعاد وقدمها مرة أخرى في الدورة التالية للمجلس، فوافق عليها. له آراؤه الخاصة حول آداء اللجان المتخصصة، والشأن العام، وصلاحيات المجلس. الدكتور عبدالرحمن بن حمود العناد بصراحته المعهودة فتح قلبه لمجلة " الشورى" ليتذكر تجربته في مجلس الشورى التي امتدت اثني عشر عاماً، ووصفها بأنها مرحلة مهمة من حياته تعلم فيها الكثير، وتجربة نقلته من التنظير والبحث العلمي والتدريس إلى الواقع العملي التطبيقي، روى الكثير من التفاصيل، عن عضويته بالمجلس، واللجان التي عمل بها، والتوصيات الإضافية التي قدمها، فإلى تفاصيل الحوار:

حاوره: منصور العساف

بداية كيف تلقيت ترشيحك لعضوية مجلس الشورى ؟

كنت أستاذاً في جامعة الملك سعود ورئيساً لقسم الإعلام وقت ترشيحي عضواً في مجلس الشورى، ولم يكن في بالي في ذلك الوقت أن أعمل خارج الجامعة؛ فقد كنت قانعاً وسعيداً بجامعتي وإنجازاتي وأبحاثي وعلاقاتي وطلابي وزملائي؛ لم أحلم ولم أرغب أو أتطلع، كما بعض الزملاء، أن أترك العمل الأكاديمي من أجل عمل آخر خارج الجامعة ... في ذلك الوقت.

في مطلع العام ١٤٢٢هـ، ودون وجود أي معلومة سابقة أو إشارة من أي طرف، تلقيت الاتصال المبارك وأُخبرت بنيلي ثقة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز- رحمه الله- وترشيحي لعضوية مجلس الشورى، وكانت المعلومة مفاجأة بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، ومفرحة بشكل لا يماثلها سوى فرحتي بتهنئتي من لجنة المناقشة بالحصول على الدكتوراه، وفي نفس الوقت أحسست بعظم المسؤولية وجسامة الأمانة التي تعنيها هذه الثقة وهذا الترشيح، والعضوية في المجلس، كما يعلم الجميع، هي تكليف قبل أن تكون تشريفاً.

العضوية في الشورى تكليف قبل أن تكون تشريفاً

ومثل غيري ممن تشرفوا بثقة خادم الحرمين الشريفين وتم اختيارهم من بين عشرات الآلاف من المواطنين المؤهلين فإن أول ما يمكن أن يحس به العضو المختار ضمن مجموعة لا تتجاوز المائة والعشرين عضواً أو المائة والخمسين في الدورتين التاليتين، هو الإحساس بالسعادة الغامرة لأن في ذلك تقدير للشخص المرشح ولمؤهلاته وخبراته وقدرته على خدمة الوطن من خلال أعلى سلطة تشريعية في الدولة؛ فالشكر للقيادة الحكيمة أن أتاحت لي فرصة خدمة وطني ضمن نخبة النخبة في مجلس الشورى لثلاث دورات متتالية، والشكر لله أولا وأخيراً أنني كنت عند حسن ظن القيادة، وآمل أن أكون قد وفقت في تأدية الأمانة، وقد اجتهدت وبذلت كل ما أستطيع كي أكون مؤثراً في قرارات المجلس.

تجربتي في الشورى نقلتني من التنظير والبحث العلمي والتدريس إلى الواقع العملي التطبيقي

كيف تلخص تجربتك في مجلس الشورى والتي استمرت لمدة ثلاث دورات؟

قضيت في المجلس فترة أعدها من أروع وأفضل سنوات عمري، كانت ممتعة ومفيدة، فالمجلس بالنسبة لي، كان بمثابة جامعة أخرى تعلمت فيها الكثير وأخذت منها أكثر مما أعطيتها، وأجزم أنني استفدت من المجلس كما استفدت من الجامعات التي درست فيها مراحل دراسية مختلفة، فكانت هذه التجربة مرحلة تعليمية أخرى تكميلية بعد الدكتوراه والأستاذية... والمطلع على آليات العمل بالمجلس يعرف أن كل جلسة وكل مناقشة سواء كانت في الجلسات العامة، أو في اللجان أو مع الوفود الأجنبية الزائرة أو مع مندوبي الجهات الحكومية هي بمثابة ندوات علمية ثرية وجلسات للعصف الذهني، يستمع فيها عضو المجلس لمختلف الآراء والتوجهات؛ وتتكون لديه قناعات وتتغير أخرى وتعزز أو تقوي أراء سابقة قائمة، وهي تجربة نقلتني من التنظير والبحث العلمي والتدريس إلى الواقع العملي التطبيقي، فأصبحت أنظر للأمور بشكل مختلف، ومن زوايا متعددة بتعدد الآراء ووجهات النظر التي يطرحها الزملاء الأعضاء.

تعلمت في المجلس أن القناعات تتغير وفقاً للأطروحات التي يقدمها الزملاء

وتعلمت في المجلس أن وجهة النظر الأولية التي أتبناها مهما كانت تبدو صحيحة ومنطقية؛ قد أكتشف بعد الاستماع لآخرين أنها لا تصلح نهائياً، فتتغير القناعات وفقاً للأطروحات التي يقدمها الزملاء، كما وأن من أهم ما تعلمته خلال هذه التجربة قبول الرأي الآخر، وحدث كثيراً أن جاءت نتيجة التصويت مخالفة لما كنت أريده وأراه وأتمناه، وكنت في السنوات الأولى أغضب لنتيجة التصويت الذي لا يتوافق مع توجهاتي، لكنني مع مرور الوقت تعودت على قبول النتيجة أياً كانت، مع قناعة بأن رأي الأغلبية هو الأفضل مهما كان مخالفاً لوجهة نظري.

ومن الفوائد الكبيرة التي جنيتها من تجربتي بالمجلس التعرف على الأعضاء والاختلاط والتفاعل معهم، ففي كل دورة من دورات المجلس نتعرف على نخبة من المجتمع من مختلف المناطق والتخصصات والخبرات، وكان التعامل والعمل والحوار والمناقشات معهم مفيدة وثرية وممتعة، وكسبتهم أصدقاء وزملاء في مرحلة مهمة من مراحل حياتي العملية التي كانت غاية في الروعة والفائدة.

ما هي اللجان التي حرصت على أن تحظى بعضويتها ؟

بحكم التخصص كانت بدايتي في الدورة الأولى بالنسبة لي (الدورة الثالثة للمجلس) في لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية، وقضيت في هذه اللجنة دورة كاملة، أربع سنوات، وترأست اللجنة خلالها سنة واحدة، بعد ذلك وبحكم اهتمامي بحقوق الإنسان، والموافقة على إنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في عام ١٤٢٥هـ ؛ وبحكم أنني أحد أعضائها المؤسسين التحقت بلجنة الشؤون الخارجية، ولم تكن آنذاك لجنة حقوق الإنسان والعرائض قد أنشئت، وكما اللجنة السابقة قضيت في لجنة الشؤون الخارجية أيضاً أربع سنوات كاملة، وكان ذلك خلال الدورة الثانية بالنسبة لي (الدورة الرابعة للمجلس) ثم التحقت في الدورة الأخيرة لي بالمجلس (الدورة الخامسة) بلجنة الشؤون الأمنية وكانت خياري الثالث، وقضيت فيها سنة واحدة فقط أكملت بعدها ثلاث سنوات في لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي.

وكما تلاحظ فإنني قضيت جل المدة بين الإعلام والثقافة والتعليم والشؤون الخارجية وهي مجالات قريبة إلى اهتماماتي، وقد استفدت من كل الزملاء الذين شاركوني العمل في هذه اللجان مدة اثني عشر عاماً، وكنت ثابتاً نسبياً فيها وهم يتغيرون كل سنة، وكما المجلس فإنني أحس دائماً بأن الفوائد التي جنيتها من خلال العمل في اللجان تفوق بكثير ما أضفته لأعمالها وتوصياتها.

قضيت جل المدة بين الإعلام والثقافة والتعليم والشؤون الخارجية

ما أهم القرارات التي أسهمت في صناعتها وإقرارها, وكان لها صدى لدى المجتمع ؟

المعروف هو أن الإسهام الأول والأساسي لعضو المجلس يكون من خلال العمل في اللجان المختصة، والتأثير الأكبر يكون في الإسهام في صياغة توصيات اللجنة التي تتحول جميعها في الغالب إلى قرارات للمجلس، ومثل غيري من الزملاء أعضاء اللجان التي عملت بها خلال عضويتي بالمجلس أزعم أنني أسهمت في صناعة كل توصيات اللجان التي عملت بها خلال سنوات عضويتي بها، وكان لي تأثير في قبول أو رفض التوصيات الإضافية التي قدمت لتلك اللجان.

أما في الجلسة العامة تحت القبة فقد ساندت ودعمت من خلال مداخلاتي وتصويتي عدداً كبيراً من التوصيات التي نجحت وأصبحت قرارات للمجلس، كما أبديت ملاحظات حول تقارير اللجان وتوصياتها ما أدى إلى تعديل بعض التوصيات أو حذفها بعد اقتناع اللجان المعنية بما طرحته من آراء. وإضافة إلى ذلك فقد عارضت عدداً آخر من التوصيات سواء منها المقدمة من اللجان أو التوصيات الإضافية التي قدمها بعض الأعضاء، وأسهمت مع المعارضين لها بالتصويت لعدم مناقشتها أصلاً أو إسقاطها بعد المناقشة، وقدمت شخصياً عدداً من التوصيات الإضافية التي نجح بعضها ولم ينجح بعضها الآخر، ومن التوصيات المهمة التي قدمتها وأصبحت قرارات للمجلس وكان لها صدى لدى المجتمع أذكر ثلاث توصيات أو مقترحات مهمة وهي:

مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية، وهو القرار الذي بدأت فيه كتوصية إضافية في الدورة الرابعة مع توصية أخرى تدعو لتطوير وتوسيع صلاحيات المجالس البلدية، وقدمت التوصية خلال مناقشة تقرير وزارة الشؤون البلدية والقروية في وقت كانت الانتخابات السابقة قريبة (قبل قرار تأجيلها لسنتين)، وتبنت اللجنة المختصة التوصية الثانية، ورفضت توصية مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية، ولم توافق أغلبية بسيطة في المجلس آنذاك (للأسف الشديد) على مناقشتها رغم أنها كانت تدعو لمشاركة المرأة ناخبة فقط وليس عضواً في المجالس البلدية، فسقطت التوصية بالتصويت حتى لمجرد المناقشة، ولم تناقش!!!!! وفي الدورة الخامسة، وبعد نحو أربع سنوات من تقديمها لأول مرة، قدمت نفس التوصية مرة أخرى، ورفضتها اللجنة مرة أخرى بكل أسف، وتم التصويت على مواءمتها للمناقشة بالمجلس ونجحت للمناقشة، وبعد المناقشة تم التصويت عليها ونجحت بزيادة صوت أو صوتين فقط على الأصوات التي يتطلبها قرار المجلس وهو ٧٦ صوتًا، ثم اعترض بعض الأعضاء على نتيجة التصويت وأعيد التصويت عليها في جلسة تالية؛ فجاءت النتيجة المؤيدة أعلى من التصويت في المرة الأولى بنحو عشرة أصوات، وأصبحت التوصية بذلك قراراً رفع للمقام السامي مع القرارات الأخرى.

وبعد التصويت على هذه التوصية بنحو ستة أشهر، شرفنا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في مجلس الشورى لإلقاء خطابه السنوي في أعمال السنة الثالثة من الدورة الخامسة للمجلس، وفاجأ – حفظه الله – الجميع خلال خطابه السنوي بقراره القاضي بمشاركة المرأة عضواً في مجلس الشورى، وعضواً وناخبة في المجالس البلدية، وكان هذا أكثر بكثير مما كنت

أتمناه، وأكبر بكثير مما كان يريده المؤيدون لحقوق المرأة، وهو يعكس النظرة الصائبة والرؤية السديدة للقيادة الرشيدة وتوجهها الإصلاحي الذي يهتم بصيانة وتعزيز حقوق الإنسان عموماً وحقوق المرأة لتكون شريكاً كاملاً في التنمية الوطنية وفي صناعة القرار.

السماح لشركات الطيران الخليجية بتسيير رحلات داخل المملكة، وهي من التوصيات الإضافية التي قدمتها ونجحت بعد المناقشة رغم معارضة اللجنة المختصة لها في ذلك الوقت، وقد تمت موافقة أغلبية المجلس عليها بعد المناقشة وأصبحت قراراً للمجلس، وكما هو معروف فإن هناك موافقة من المقام السامي على هذا القرار وهو في طور التنفيذ.

وتوجد توصيات إضافية أخرى كثيرة، كما أن هناك مداخلات أعتبرها قوية ومؤثرة وكان لها صدى إعلامياً واجتماعياً كبيراً مثل البصم في المجلس، وقلتها عندما وافقت اللجنة المختصة على إحدى خطط التنمية الخمسية دون أدنى اقتراح بالتعديل أو الإضافة أو الحذف، وقلت إن اللجنة بصمت على المشروع كما جاء، فدور المجلس ليس مجرد البصم على ما يرد إليه، وأثارت هذه المداخلة في حينها اهتمام وسائل الإعلام المختلفة، وأحسب أنها أدت غرضها بحيث أوصلت رسالة لزملائي في المجلس ليكونوا أكثر إيجابية وتفاعلاً مع ما يحال إليهم من موضوعات، وأخرى للمجتمع عن شفافية العمل وحرية الطرح والانتقاد بالمجلس.

التأخير في دراسة بعض المقترحات تثبط الأعضاء عن تقديم المبادرات

كذلك فإن من المشروعات المهمة التي قدمتها منذ نحو أربع سنوات هو تعديل المادة ٧٣ من نظام المرور، ويقضى التعديل بإلغاء تطبيق الحد الأعلى من الغرامة في حالة عدم السداد خلال شهر ... وهو ما يسمى (مضاعفة مخالفات ساهر) ... وقدمت مشروع التعديل بناء على المادة ٢٣ من نظام المجلس، ومع أن المجلس وافق على ملاءمة دراسة المشروع منذ ذلك الوقت فإنه لا يزال لدى اللجنة الأمنية التي علمت أنها وافقت عليه، لكن تأخير مثل هذا التعديل مدة أربع سنوات شيء لا يصدق، وهذه من مآخذي على أداء المجلس، فالتأخير في دراسة بعض المقترحات هو من المثبطات التي لا تشجع الأعضاء على تقديم المبادرات، وتؤثر بشكل سلبي على الصورة الذهنية للمجلس لدى الناس، وتجعل المجلس في نظر المجتمع بعيداً عن مشكلاته وغير مستجيب بالسرعة المناسبة لمتطلباته، وبعض الموضوعات تكون مهمة جداً للرأي العام، والرأي العام لا يرحم ولا يهمل، فهو يتوقع من المجلس الاستجابة السريعة ومواكبة الأحداث وإجراء التعديلات واتخاذ القرارات التي تمس الحياة اليومية للمواطنين بشكل سريع كما في حالة هذا التعديل، حيث واجه نظام المراقبة (ساهر) انتقادات حادة، ولا يزال، كما واجهت مسألة مضاعفة المخالفات انتقادات أكبر حتى من سماحة المفتي العام الذي اعتبرها ربا، وقد استندت إليها في مشروع التعديل بالإضافة لعدم منطقية أن تكون مخالفة التأخر في السداد أكثر من المخالفة المرورية نفسها... وفي كل الأحوال فإني آمل أن يخرج القرار من قبة المجلس ولا يتأخر أكثر من ذلك.

تمنيت نجاح توصيتي بمنع قطع التيار الكهربائي دون حكم قضائي

ما التوصيات التي كنت تتمنى حصولها على أغلبية أصوات المجلس ؟

كثيرة هي التوصيات التي تمنيت أن تمر، وهي في الغالب توصيات إضافية يقدمها الزملاء أعضاء المجلس وترفض اللجان المختصة تبنيها، أما التوصيات التي تقدمها اللجان نفسها وتلك التي تتبناها مما يقدمه بعض الأعضاء ففرص نجاحها كبيرة للغاية، كما هو معلوم، وهناك توصيات كثيرة قدمها الزملاء وتمنيت أن تحصل على الأغلبية؛ وبعضها يكون قد حصل على أغلبية للمناقشة؛ وبعضها لم يحصل حتى على فرصة المناقشة، ولا أذكر هذه التوصيات الآن لكثرتها، لكني أتذكر واحدة من التوصيات التي تقدمت بها شخصياً وحظيت بالمناقشة ولم تحصل على أغلبية أصوات المجلس لتصبح قراراً، وهي توصية حقوقية مثالية كانت تطالب بمنع شركة الكهرباء من قطع التيار الكهربائي دون حكم قضائي، حتى في حالات التأخر عن السداد التي تستلزم حسب مبررات التوصية دراسة الحالة المالية والاجتماعية للأسرة المتأخرة عن السداد وليس اللجوء مباشرة لقطع الكهرباء صيفاً أو شتاء ومعاقبة أفراد الأسرة القاطنين بالمنزل، وقد لا يكونون أنفسهم مسؤولين عن السداد، فقطع الخدمة الكهربائية عقوبة، وهي عقوبة متعدية أيضا تتجاوز الشخص المسؤول عن السداد،،، وكنت أحلم ألا تقطع الكهرباء دون الحصول على حكم قضائي حتى؛ وإن كان من لجنة قضائية مختصة في وزارة الكهرباء، وهي لجنة يمكن بعد دراسة الأوضاع أن تحيل بعض الحالات لوزارة الشؤون الاجتماعية للنظر في سداد فواتيرهم.

في المقابل ما هي التوصية التي كنت ترى التريث في إقرارها وعدم الموافقة عليها ؟

هناك توصيات كثيرة تمنيت التريث في إقرارها وعدم الموافقة عليها، ولا أذكر أياً منها الآن لكثرتها، وبعضها تكون توصيات مقدمة من اللجان المختصة وليست فقط توصيات إضافية، والاعتراض عليها يكون أحياناً بسبب صياغتها فقط أو توقيتها، ولا يكون دائماً بسبب مضمونها. وإذا أخذت بالاعتبار المواد في الأنظمة التي كان لي ملاحظات عليها فهي أيضا كثيرة، وبخاصة عندما كنا نصوت بالمجلس على مواد الأنظمة مادة مادة .

حين كنت عضواً في الشورى، هل كنت تشعر بأنك تمثل صوت المواطن ؟ وهل شعرت بأن لرأيك دور في خدمة المجتمعين خلال تبنيك للقضايا التي تلامس اهتمامات المواطنين ؟

نعم كنت أشعر بذلك وأشعر بثقل الأمانة، وأخاف الله، وأبذل قصارى جهدي أن أؤدي الأمانة وأخدم الوطن والمواطن بما يرضي الله سبحانه وتعالى أولاً ثم بما يرضي ضميري، ولا يمكن لأحد أن يتوقع أن من بين أعضاء المجلس من لا يعمل من أجل الوطن، بل أن ذلك يستحيل، وفي ظني أنه لا يمكن أن يوجد عضو لا يستشعر أهمية دوره في خدمة المجتمع، وجميع الأعضاء هم أولاً وأخيراً أبناء المجتمع نفسه، يختلطون ليل نهار بالناس ويعيشون ما يعيشه الآخرون من هموم ومشكلات، ويسمعون منهم، ولذلك يكون العمل من أجلهم وتبني القضايا التي تلامس اهتماماتهم هو همهم الأول، وهو المؤثر الأكبر في مشاركاتهم ومداخلاتهم بالمجلس، لكن علينا أن نعترف أن آليات عمل المجلس ونظامه لا تسمح أحياناً للأعضاء بتناول القضايا التي تمس حياة المواطنين بالصورة التي يتمنونها، كما أن نظرة بعضهم أو مواقفهم ووجهات نظرهم التي تبدو أحياناً غير ممثلة لصوت المواطن تكون قد استندت في الأساس على نظرة أعمق للمصالح الوطنية. تماماً كما يحدث أحياناً داخل المجلس نفسه عندما

تختلف وجهات النظر ... كل يعتقد من جانبه أن رأيه أكثر خدمة وأكثر تحقيقاً لمصلحة الوطن والمواطن.

تحت قبة الشورى هل ثمة قادة للرأي ؟

نعم هناك قادة رأي تحت القبة، فعلى الرغم من أن كل الأعضاء مؤثرين ومؤهلين، إلا أن قادة الرأي موجودة، وقوة التأثير موجودة، بعضها بحكم الموقع مثل رئيس المجلس والنائب والمساعد، ورؤساء اللجان سواء المتخصصة أو الخاصة، الذين يكونون مؤثرين أكثر من غيرهم في نسبة كبيرة من الموضوعات وبخاصة المتخصصة منها، وتلك التي لا تهم نسبة معتبرة من الأعضاء، فيصوت بعض الأعضاء غير المهتمين أو المتخصصين بالموضوع مع توصية اللجنة ، وبعضها مكتسب من خلال المداخلات الجيدة لبعض الأعضاء، أو من خلال المعرفة بمكانته وخبرته السابقة، أو لطبيعة الشخص وكثرة مشاركاته وقدرته على الارتجال والتحدث بشكل جيد ... لكن التأثير لقادة الرأي هنا يكون في الغالب في القرارات والموضوعات التي تكون بالنسبة للعضو غير مهمة، أو التي يكون موقفه محايداً، أو غير متخصص في مجالها، أما الموضوعات التي تهم الأعضاء؛ وتلك التي تعكس توجهات فكرية أو دينية أو أيديولوجية معينة فيصعب تغيير آراء الأعضاء والتأثير فيهم سواء من قادة الرأي أو من غيرهم.

هل شعرت بأن أراء بعض الأعضاء لهم تأثير في موقف المجلس من بعض التوصيات؟

هذا السؤال يرتبط بسؤالك السابق، وأقول نعم يوجد مؤثرون ... ففي كل دورة يوجد على الأقل ١٠٪ من الأعضاء الذين استطيع أن أسميهم قادة مؤثرين في توجهات القرارات وبخاصة تلك التي لا علاقة لها بالتوجه العام للعضو، وأقصد بذلك المسائل التي لا تهم العضو، وهؤلاء المؤثرون يكتسبون القدرة على التأثير مع مرور الوقت لقدرتهم الجيدة على الحديث ولمعرفتهم وخبرتهم السابقة.

كيف كنت ترى مناقشة المجلس لملف الشأن العام ، وهل كنت تطمح لتطوير هذا الملف ؟ وبماذا ؟

لم أكن مع مناقشة الشأن العام بالطريقة التي يتم بها، فهو بالطريقة التي كنا نعمل بها ليس إلا إضاعة وقت المجلس في الحديث لمجرد الحديث أو للتنفيس فقط... صحيح أنه من المهم أن يكون المجلس آنياً متفاعلاً مع الأحداث والمستجدات ومستجيباً للتوقعات والتطلعات المتجددة .. ولكن ليس بمجرد التنفيس و«الحكي» والمداخلات فقط ... فإما أن يطور المجلس آلية التعامل مع الأطروحات وتكون هذه الآلية سريعة لتبني القضايا التي تطرح واتخاذ قرارات بشأنها ترفع لولي الآمر، مع مراعاة أن تكون الآلية متفقة مع نظام المجلس وصلاحياته وآليات عمله، أو أن تلغى هذه المناقشة نهائيا ...

برأيك هل كانت مناقشة تقارير الجهات الحكومية ، فرض كفاية ؟

على الرغم من وجود بعض السلبيات في التقارير نفسها وتأخر بعضها، وتأخر اللجان أحياناً في دراستها، فإن تقارير الجهات الحكومية هي في تقديري أهم الموضوعات التي تحال للمجلس ويدرسها، فهي.. نافذة مهمة ودورية على الأجهزة الحكومية ... تساعد المجلس على تقييم الأداء؛ وتقديم توصيات تساعد الجهات الحكومية على تحسين أدائها، ولا أعرف كيف للمجلس بدونها أن يناقش أو يراجع أداء الأجهزة الحكومية دون الاطلاع على تقاريرها السنوية،،، تبقى مسألة متابعة تنفيذ توصيات المجلس وقراراته التي أظنها من صلب مسؤوليات اللجان نفسها وهي المخولة بالاتصال بالجهة المعنية والالتقاء بمندوبيها، ومن ثم متابعة ما تم تنفيذه، وما لم يتم تنفيذه من قرارات المجلس السابقة، والأسباب أو العوائق التي حالت دون تنفيذها.

تقارير الجهات الحكومية من أهم الموضوعات التي تحال للمجلس

ما هي المقترحات والآليات التي تقترحها لتحسين وتطوير عمل المجلس ؟

مضى من عمر المجلس أكثر من عقدين من الزمان، وهو في دورته السادسة الآن، ومنذ إنشائه حدثت في المملكة وفي المنطقة وفي العالم تحولات وتغيرات كثيرة تستلزم مراجعة أداء المجلس بشكل جذري ودراسة تعديل نظامه وزيادة صلاحياته وتطوير آليات عمله بما يتفق ويتواكب مع المستجدات.

الجيش السعودي في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ م ...؟!

أ. د. صدقه يحيى فاضل
عضو مجلس الشورى

ما أن شعر العرب، في النصف الأول من القرن الماضي، بدنو تنفيذ المؤامرة العدوانية الكبرى باغتصاب فلسطين، وإقامة كيان سرطاني في قلب الأمة العربية، يقض مضاجع هذه الأمة على مدار الساعة، وينفذ المخططات المعادية لها... تمهيدا لبسط هيمنة استعمارية - صهيونية بغيضة على كامل الأمة العربية والإسلامية، وما أن تيقن العرب ببدء تنفيذ تلك المؤامرة حتى هب الشرفاء منهم إلى نجدة فلسطين، والعمل على إنقاذها من الاغتصاب والضياع، والتحول إلى قاعدة متقدمة للأعداء، وخنجر سام في القلب من الأمة العربية. وقد كانت تلك الهبة العظيمة رد فعل طبيعي على ما كان – وما زال – يبيت لهذه الأمة العريقة. لقد أدرك قادة هذه البلاد أن العدوان الصهيوني المبيت لا يقتصر على اغتصاب فلسطين، واقتلاع شعبها من وطنه، وتشريده من أرضه وإحلال غزاة حاقدين مكانه، وحسب، بل أن هذا العدوان يستهدف كل الأمة العربية. إذ يسعى لإضعافها، والسيطرة عليها، وعلى مقدراتها للأبد. ومن هذا الإدراك، انطلقت شرارة المقاومة السعودية والعربية (المدنية والعسكرية) الأولى.

ولا شك أن من أبرز من تصدى لهذا العدوان هو بعض الجيوش العربية. حيث أدرك قادتها، منذ البدء، خطورة هذه المؤامرة على العرب وعلى مستقبلهم، فهبوا يدافعون عن الحق العربي، وينافحون عن الكرامة العربية، بأعز ما يملكون، وهو أرواحهم. ومن تلك الهبة الأصيلة يجب أن تستمد المقاومة العربية والإسلامية والإنسانية – السلمية والعسكرية – لهذا العدوان الصارخ، دوافعها ومحفزاتها، بصرف النظر عن النتيجة الاولى لتلك الهبة.

وقد ثبت – بما لا يدع مجالاً لشك – صدق رؤية عرب ١٩٤٨م، وبعد نظرهم، وصحة تشخيصهم لهذا العدوان الأكبر. وهاهي إسرائيل تؤكد – يوما بعد يوم – أنها عبارة عن : كيان غاصب، زرع عنوة بالمنطقة لتدمير الأمة العربية، واستعبادها، والهيمنة على مصيرها ومقدراتها، عبر إضعافها، وشرذمتها، والتعدي عليها في شتى المجالات.

ومن المؤسف، أن الكيان الصهيوني أخذ منذ أن أقيم سنة ١٩٤٨م في النمو والتوسع ... على حساب الحقوق الفلسطينية والعربية، وأخذت الأمة العربية – ضحية هذا العدوان المشين – تضعف أمام هذا العدو، في أغلب الميادين، وليس في المجال العسكري وحسب.

ولخطورة الأهداف الصهيونية في الأرض العربية، وفداحة ما ترمى إليه (بالنسبة للوجود والنمو العربي) فإنه يجب على العرب – كما يبدو – اعتبار أنهم إنما خسروا المعارك الأولى، وبخاصة حرب ١٩٤٨م، وحرب ١٩٦٧م، ولكنهم لم يخسروا الحرب بعد، مع هذا العدو المتربص .... بل يجب عليهم أن لا يخسروها حتى لا يخسروا أنفسهم، وتطمس هويتهم، ويساء إلى دينهم وحضارتهم.

إن دخول بعض الجيوش العربية إلى فلسطين عام ١٩٤٨م، لمساعدة الفلسطينيين في صد العدوان الصهيوني، يجب أن يعتبر أولى الجولات ضد هذا العدو السرطاني. ورغم أن هذا التحرك انتهى إلى ما انتهى إليه، لأسباب عدة (قد نتطرق لها فيما بعد) إلا أن هذه الجولة تعتبر مفصلية، وتقدم للعرب دروساً إستراتيجية كبرى .... يمكن أن يستفيدوا منها في معركتهم الحضارية الكبرى مع الصهاينة، وهى معركة لا تقتصر على الحرب واستخدام السلاح.

ومعروف أن حرب ١٩٤٨م، رغم كثرة ما كتب عنها، من كل الأطراف المعنيين، ما زال كثيراً من جوانبها يكتنفه الغموض، ويكاد يطويه النسيان. ومن حسن الحظ أن هناك رجالاً سعوديون ممن شاركوا في هذه الحرب ما زالوا أحياءً، أو كان لهم أباء شاركوا فيها، وعلى استعداد لرواية ما يعرفونه من جوانب وملابسات هذه الحرب العجيبة . ومن أبرز هؤلاء الرجال هو ابن أحد المجاهدين : الأستاذ محمد بن ناصر الياسر الأسمرى، الذي كتب كتاباً بعنوان : الجيش السعودي في حرب فلسطين ١٩٤٨م (الرياض: المؤلف، ١٤٢٢ هـ). وهو عبارة عن : روايات شهود عيان من المجاهدين، ومذكرات قائد ذلك الجيش آنذاك، اللواء سعيد الكردي، وشهادات بقية قادته، وفى مقدمتهم الفريق الركن على بن ماجد قباني الذي كان له دوراً قيادياً في تلك الحرب.

لقد قام الأستاذ محمد الأسمرى بتوثيق وتحليل الأحداث المهمة التي مر بها الجيش السعودي مع بقية الجيوش العربية المشاركة في حرب فلسطين ١٩٤٨م. وهو عمل توثيقي جليل، يشكر عليه الأستاذ محمد الأسمرى كثيراً. وقد تفضل أخي وزميلي الأستاذ أسامة بن على بن ماجد قباني – عضو مجلس الشورى – بإهدائى نسخة من هذا الكتاب. وقد فرحت بهذا الإهداء الكريم، وأخذت أقرأ محتوياته، بكل تأمل وتبصر. فكل صفحة فيه تستحق الدراسة والتأمل. وقد أكتب عن بعض ما جاء في هذا الكتاب القيم من أحداث وعبر، لإيمانى بأن ذلك قد يفيد في الصراع المصيري المستمر مع الكيان الصهيوني.

قطاعات الإنشاءات والتشغيل
تعاني من عدم توفر العمالة السعودية

مخرجات الكليات التقنية والمعاهد المهنية .. هل تفي بحاجة سوق العمل؟

تحقيق – منصور العساف

بين المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وسوق العمل، المتمثل في القطاعين العام والخاص، جدلية ما تزال قائمة ومطروحة على جداول أعمال المؤسسة والجهات الراغبة في توظيف الكوادر الوطنية المؤهلة، حيث ظلت مسألة البطالة والكفاءة وتأهيل الخريجين، عنواناً لنقاش جدلي بين المؤسسة وأرباب سوق العمل، إذ ما يزال حجم الفرص الوظيفية في القطاعين العام والخاص غير قادر على استيعاب خريج المعاهد الفنية والكليات التقنية، في الوقت الذي مازالت فيه المؤسسات والشركات الأهلية والخاصة، وحتى القطاعات الحكومية، تصرح علناً برغبتها في توظيف الكوادر الفنية المؤهلة، وهو ما يفتح الباب واسعاً للسؤال عن مدى إمكانية استيعاب سوق العمل لمخرجات التدريب القني والمهني، ومدى تلبية مخرجات المؤسسة لسوق العمل.

« الشورى » عبر هذا التحقيق استطلعت أراء بعض مسؤولي المؤسسة، وشركات القطاع الخاص، حول حاجة سوق العمل، ومخرجات الكليات التقنية، والمعاهد الصناعية والمهنية، ومدى مواءمتها لما لسوق العمل وتلبية فرصه الوظيفية، ومدى التعاون بين المؤسسة، ومؤسسات القطاع الخاص لتأهيل موظفي القطاع الخاص وتدريب المستجدين منهم للانخراط في العمل بمؤسسات هذا القطاع وشركاته.

بداية أوضح نائب محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور راشد بن محمد الزهراني أن المؤسسة تعمل كمظلة موحدة للتدريب التقني والمهني المتخصص على تطوير برامجها بما ينسجم وحاجة سوق العمل السعودي، ولتحقيق التنمية المستدامة حسب متطلبات خطط التنمية الطموحة للدولة.

الزهراني: المؤسسة تعمل على تطوير برامجها بما ينسجم وحاجة سوق العمل السعودي

وأكد أن المؤسسة التي تضم اليوم ٧٠ معهداً صناعياً؛ و ٣٥ كلية تقنية للبنين و١٨ كلية تقنية للبنات تنتشر وحداتها في جميع مناطق المملكة؛ أثبتت نجاحها في تلبية طلب سوق العمل؛ وتزويده بالكوادر المتخصصة؛ من خلال عقد شراكات إستراتيجية لتلبية حاجة الشركات الكبرى مثل شركة هونداي؛ ومعهد البلاستيك؛ والمعهد العالي لتقنيات المياه والكهرباء برابغ الذي حصل على جائزة أفضل معهد تدريبي عربي لعام ٢٠١٣م في مجال الصيانة والتشغيل، وكل ذلك يتم عن طريق شركاء عالميين لهم باع طويل في مثل هذه المعاهد المتخصصة.

وأوضح الزهراني أن المؤسسة تسعى من خلال هذه الشراكات التي تعقدها إلى توظيف خريجي مؤسساتها التعليمية، بعد الانتهاء من التدريب والتأهيل.

وأشار إلى العديد من البرامج المتخصصة التي تمت صياغتها وفقا لاحتياجات سوق العمل من خلال اللجان المعنية بالمؤسسة وبمشاركة العديد من مؤسسات القطاع الخاص؛ فكانت بحق تعكس المهارات والمعارف المطلوبة من الشباب والبنات للالتحاق بسوق العمل، وهدفها الأساسي تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ليس هذا فحسب بل هناك ٣٦ معهداً للتدريب تابعة للمؤسسة داخل السجون.

وعن بعض التخصصات النادرة التي لا يوجد لها مسار تدريبي ضمن برامج المؤسسة، أرجع الزهراني ذلك إلى محدودية العدد المطلوب، مؤكداً صعوبة فتح مسار تدريبي لتلك التخصصات.

وأفاد نائب محافظ المؤسسة للتدريب أن المؤسسة تعمل على التوسع المدروس بما يلبي حاجة التطور الذي تشهده المملكة لاستيعاب أكبر عدد من المتدربين والمتدربات خلال الخطة الخمسية الحالية للمملكة، وذلك من أجل إثراء سوق العمل في القطاعين الخاص والحكومي والعسكري. وهو ما يؤكد رؤية المؤسسة نحو الإسهام الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بتوفير التدريب التقني والمهني لأبناء وبنات الوطن بالجودة والكفاية التي يتطلبها سوق العمل.

الدوسري: مخرجات الكليات التقنية والمعاهد الصناعية هي المعين الأكبر لمؤسسات القطاع الخاص

التخصصات النادرة

المهندس فارس بن فهد الدوسري وهو أحد خريجي المعهد الصناعي سابقاً وأحد المهندسين الذين يديرون دفة عمله الخاص بإحدى شركات الإعمار والبناء يرى أن مخرجات الكليات التقنية والمعاهد الصناعية والمهنية هي المعين الأكبر لعمل الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص، لا سيما تلك التي تتطلب أعمالها مختلف التخصصات التي تحاول المؤسسة تأمينها عن طريق خريجي

المعاهد والكليات التي تشرف عليها المؤسسة العامة للتدريب الفني والمهني، وعليه فقد تشاهد أن القيادات والمديرين المشرفين على أعمال ومشاريع هذه القطاعات، غالباً هم من خريجي الكليات التقنية، لأنهم أكثر من يقدر حجم الطلب الذي تحظى به مخرجات هذه الكليات والمعاهد.

وأشار إلى أن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ، تطرح من خلال برامجها المتجددة، كمية متنوعة من الدورات التخصصية المؤهلة للخوض في سوق العمل؛ لا سيما تلك التخصصات النادرة التي تحتاجها بعض الشركات الكبرى، إذ ليس بالإمكان اعتماد هذا التخصص أو ذاك ما لم تثبت الحاجة المستمرة له، وهو ما يدفع المؤسسة لأن توفر الدورات التأهيلة التي تتطلبها كبريات الشركات التي ستعمد إلى توظيف عدد من الشباب الخريج في هذه التخصصات النادرة.

المهنا: قطاع الإنشاءات يعاني من عدم توفر العمالة السعودية

سنة تحضيرية

من جانبه يرى مسفر المهنا أخريجي المعهد الصناعي أن على الكليات التقنية ضرورة اعتماد سنة تحضيرية تمهد للطالب اختيار التخصص الذي من خلاله سوف يشق طريقه للعمل والوظيفة، كما عليها أن تسارع إلى تكثيف دراسة اللغة الإنجليزية كي تسهل وتختصر على الطالب الخريج طريق الوظيفة وتعطيه الأفضلية عند المقابلة الشخصية، ناهيك عن ضرورة مواكبة برامج ودورات وتخصصات الكليات وحتى المعاهد للتقدم العلمي والتقني المتسارع الذي يفتح الأفق واسعاً للوظائف الجديدة والمستحدثة في القطاعين العام والخاص.

تجربة ثرية

« الشورى» من خلال استطلاعها الميداني في مقر الكلية التقنية بالعاصمة الرياض التقت الأستاذ سليمان بن محمد الطرباق مدير توظيف الفروع المصرفية والحوالات بمصرف الراجحي، ويقوم بدوره في عقد اللقاءات المستمرة مع خريجي الكليات التقنية لاختيار الكادر الوظيفي المؤهل، حيث أوضح تجربة مصرف الراجحي، وسوق العمل مع خريجي هذه الكليات فقال :

الطرباق: مصرف الراجحي استقطب ١٤٠٨ خريجين من خريجي المؤسسة في عامين

إن مصرف الراجحي، ومن خلال المبادرة والمساهمة مع المجتمع في تحقيق غد أفضل للشباب السعودي، والإيمان بأهمية الفرد والمجتمع وبالمسؤولية تجاههم، إلى جانب رسالة المصرف الاجتماعية القائمة على التنمية المستدامة؛ والانخراط في مشاريع توظيف تحقق التطور الاجتماعي والتقدم المهني لشباب الوطن، فقد دأب المصرف على استقبال عدد من خريجي الكليات التقنية وتوظيفهم وتدريبهم في مصرف الراجحي، مشيراً إلى أن المصرف استقطب خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ أكثر من (١٤٠٨) خريجين من خريجي الكليات التقنية والمعاهد الصناعية التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، في مختلف المناطق والتخصصات، وقد تم رفع هذه الإحصائية لمعالي محافظ المؤسسة ومعالي وزير العمل وأبدوا الإعجاب بهذا الإنجاز في التوظيف. ووصفها معالي وزير العمل (بقصة نجاح).

وأشار إلى أن المصرف يشارك في فعاليات أيام المهنة التي تقام في الكليات التقنية؛ والتي غالباً ما تتزامن مع تخريج طلاب الكليات لسوق العمل؛ بالإضافة إلى توظيف خريجي الكليات التقنية من خلال فروع صندوق تنمية الموارد البشرية، وكذلك من خلال مراكز طاقات للتوظيف.

وأضاف الطرباق أنه استشعاراً من المصرف بأهمية التأهيل والتدريب لخريجي الكليات التقنية لسوق العمل، فقد تم مؤخراً توقيع اتفاقية مع الكلية التقنية بالرياض برعاية برنامج الطريق لسوق العمل، والذي سيكون من خلاله تنمية مهارات خريجي الكلية في تطوير مهاراتهم عبر دورات قصيرة في كيفية إجراءات واجتياز المقابلات الشخصية؛ وكذلك الطريقة الصحيحة لتقويم بعض المهارات الأساسية التي قد يحتاجها الخريج للانخراط في سوق العمل، كما سيتم إنشاء بوابة إلكترونية مخصصة للتقديم على الوظائف، لتكون حلقة وصل بين الشركات وأصحاب العمل، والمتقدمين من الشباب، ويحصل الموظفون المستجدون من خريجي الكليات التقنية على دورات تأهيليه تؤهلهم للعمل المصرفي، مثل دورات تعليمات مؤسسة النقد، ودورات في طرق كشف التزييف

والتزوير في العملات والوثائق، وكذلك في مكافحة غسيل الأموال، بالإضافة إلى دورات تطويرية أخرى مثل مهارات التميز في خدمة العملاء، ومهارات الاتصال وأخلاقيات المهنة.

مكتب لشؤون الخريجين بالكليات التقنية

وعن دور مكتب شؤون الخريجين بالكلية التقنية بالرياض في تأهيل خريجي الكلية يقول المهندس أحمد بن محمد اليحيى مدير إدارة الخريجين بالكلية التقنية : إن المكتب يقوم بعدة مهام تتعلق بالمتدربين، وبالخريجين، وينقسم العمل إلى شقين أساسيين، التدريب التعاوني من جهة، والتنسيق الوظيفي من جهة أخرى، وبالنسبة للتدريب التعاوني أوضح اليحي أن المتدرب يلتحق في الفصل الأخير من الدورة ببرنامج التدريب التعاوني، حيث يقضي فترة عشرة أسابيع لدى إحدى المنشآت، يمارس فيها تخصصه ضمن برنامج معد مسبقاً مع إدارة المنشأة.

ويقوم المكتب بأمور عديدة أبرزها مخاطبة الجهات الراغبة بالتدريب لجلب الفرص التدريبية وحصرها؛ و من ثم إرسالها إلى المشرفين بالأقسام لتوزيعها على المتدربين، وكذلك توفير سجل التدريب التعاوني لجهات التدريب الذي يحتوي على بيانات المتدرب؛ و سجل الحضور والانصراف، و تقييم المنشأة للمتدرب، و الخطة التدريبية والإرشادات الخاصة بالمنشأة، وتوفير دليل المتدرب الذي يحتوي على جميع الأنظمة و الإرشادات المتعلقة بالتدريب التعاوني، بالإضافة إلى مساحة لتدوين ما تم عمله ليطلع عليه المشرف أثناء زيارته للمتدرب، وكذلك الإشراف العام على سير برنامج التدريب التعاوني من خلال الاجتماع الدوري مع المشرفين لمناقشة أوضاع التدريب القائمة وحل المشكلات الطارئة، إضافة إلى تنظيم دورة الطريق إلى سوق العمل في نهاية التدريب التعاوني، وتتعلق بكيفية البحث عن الوظيفة، و كتابة السيرة الذاتية و طريقة إجراء المقابلات الوظيفية.

أما بالنسبة للتنسيق الوظيفي فبعد أن ينهي المتدرب برنامجه في التدريب التعاوني يتم البدء بمهام التنسيق الوظيفي المتمثل بتجهيز قوائم الخريجين وتحديث بياناتهم والتواصل مع الجهات الراغبة بالتوظيف للمساعدة بتوظيف

الخريجين وتنظيم المقابلات الوظيفية للجهات الراغبة بذلك والإعلان عن الفرص الوظيفية المتاحة.

وعن المشاريع القائمة في الكلية يقول الأستاذ اليحيى : إنه تم توقيع اتفاقية مع مصرف الراجحي لدعم جهود المكتب التي من أبرز بنودها إنشاء موقع الكتروني يخدم برنامج التدريب التعاوني ويكون حلقة الوصل بين الخريجين والجهات الراغبة بالتوظيف.

اليحيى : الكلية التقنية بالرياض أنشأت موقعاً الكترونياً ليكون حلقة الوصل بين الخريجين و الجهات الراغبة بالتوظيف

إضافة إلى إقامة ورش عمل للمتعثرين بالتوظيف لتوجيههم بالطريقة المثلى للدخول لسوق العمل الذي يبدأ بداية الفصل التدريبي الأول من العام القادم، وقد تم توقيع اتفاقية مع مركز الجميح للتدريب و التطوير، لإقامة عدد من الدورات التدريبية للمتدربين الموجودين في الكلية و للخريجين.

وأشار إلى أنه تم إقامة تسع دورات تدريبية حتى الآن، كما تم توقيع اتفاقية مع أكاديمية البراهيم للتدريب والتطوير لإقامة عدد من الدورات التدريبية للمتدربين الموجودين بالكلية و للخريجين، فضلاً عن أنه سيتم تنظيم أول دورة تدريبية خلال الفصل الحالي واستضافة العديد من الجهات الراغبة بالتوظيف في الكلية، والتنسيق لإجراء المقابلات الوظيفية مع الخريجين داخل الكلية، ومساعدة المتدربين في إيجاد وظائف لهم عن طريق التوظيف بالدوام الجزئي.

كما تم استحداث مسمى أسبوع الخريج، وذلك بهدف إشعار الخريج بأهمية المرحلة القادمة، والقيمة العلمية و التحصيلية التي حصل عليها، و حدد وقته بالأسبوع الثاني عشر من كل فصل تدريبي حيث تقام فيه عدة فعاليات منها كالمعارض والملتقيات والدورات التدريبية

وعن المشاريع المستقبلية يقول الأستاذ اليحيى : لدى المكتب العديد من المشاريع التي هي قيد الدراسة أو في طور الإنشاء، ومن أهمها عمل اختبار لتحديد الميول والقدرات يتم على أساس نتائجه تحديد التخصص الملائم

للمتدرب، إضافة إلى عمل مركز للتوظيف و الإرشاد الوظيفي بالكلية، و متابعة الخريجين السابقين و معرفة مساراتهم الوظيفية.

القويحص: دراسة تفيد أن ٤٣٪ من خريجي التدريب التقني والمهني يعاني من البطالة

الكفاءة والتأهيل

وعن التخصصات التي يحتاجها سوق العمل ولم تتوفر حتى الآن في تخصصات وبرامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، يقول عضو مجلس الشورى السابق المهندس محمد بن عبد الله القويحص أن جدلية التخصصات وسوق العمل هي موضوع مهم جداً.

فمن الواضح أن هناك فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم بجميع أنواعه العالي والمهني والتقني وبين احتياجات سوق العمل، وعده أحد أهم أسباب البطالة.

ويشير المهندس القويحص إلى أن بعض الإحصائيات تفيد أن نسبة ٨٠٪ من مخرجات التعليم في التخصصات النظرية لا يحتاجها سوق العمل، هذا من جانب ومن جانب أخر، سوق العمل قطاع ديناميكي ومتغير طبقاً لمشاريع التنمية وخطط الدولة واحتياجات المستثمرين والمستهلكين، وهذا ما لا يتوافر مع التعليم لدينا حيث يتسم بنوع من الجمود أو البطء في ملاحقة تطورات واحتياجات سوق العمل.

وقد انعكس ذلك على أرض الواقع؛ فعلى سبيل المثال نجد أن قطاع الإنشاءات وهو من أكبر القطاعات الموظفة للعمالة يعاني من عدم توفر العمالة السعودية، حيث لا تزيد نسبة العمالة السعودية في هذا القطاع عن ١٠٪، وهذا ينطبق على قطاع التشغيل والصيانة وغيرها من القطاعات.

وبخصوص المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني فأعتقد أن المشكلة أكبر من عدم توفر تخصصات يحتاجها سوق العمل، حيث أن القضية المحورية مع المؤسسة في مدى كفاءة وتأهيل من يتخرج من هذه المؤسسة، وإمكانية تقبل سوق العمل له.

فقد أعد منتدى الرياض الاقتصادي العام الماضي دراسة أشار فيها إلى إن ٤٣٪ من خريجي التدريب التقني والمهني يعاني من البطالة.

كما وضحت الدراسة أن التسرب من معاهد التعليم الفني والتدريب المهني وصلت لنسبة ٥٣٪،وهذا رقم كبير يوضح أن هناك خللاً، وهذا ينطبق تماماً على معظم المعاهد الأخرى، والجميع عايش مشكلة خريجي المعاهد الصحية وعدم رغبة القطاع العام والخاص في توظيفهم لعدم تأهيلهم وقد تدخلت الحكومة لإيجاد حل لهم

وأشار القويحص في هذا السياق إلى تجربة كليتي الجبيل وينبع الصناعيتين، والتي تتسابق الشركات والمصانع العاملة في الجبيل وينبع، على استقطاب خريجيهما وتوظيفهم، واقترح على إدارة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني استنساخ هذه التجربة وتطبيقها على بقية القطاعات التعليمية التابعة للمؤسسة.

د. زيد بن محمد الرماني
المستشار وعضو هيئة التدريس
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

حقوق المسنين في الشريعة الإسلامية

لقد أوضحت نتائج كثير من الدراسات أن التقاعد يؤثّر على التوافق الاجتماعي للمسنين، ما لم يستطيعوا تعويض فقدان العمل بأنشطة متنوّعة يمكن أن تساعدهم على قضاء وقت الفراغ وإشباع حاجاتهم وتحقيق ذاتهم، فالعزلة بالنسبة للمسنين تجعلهم أقل قدرةً على التكيُّف مع البيئة الاجتماعية، أما العمل فيساعدهم على حل الكثير من مشكلاتهم وإعطائهم الأهمية والمكانة الاجتماعية، وللأسف، فإن نسبة من المسنين، وإن كانت قليلة تعتمد على نفسها مادياً؛ والغالبية العظمى تجد صعوبة في توفير الأموال الكافية للعيش الكريم.

إن قلة الموارد المالية تجعل المسن يعيش في ظروف حياتية صعبة، حيث لا يستطيع تحمّل تكاليف السكن في بيت مريح ومناسب تتوافر فيه الضروريات؛ أو أن يتغذى بشكل مناسب وأن يدفع فواتيره الشهرية بسهولة.

وقد أثبتت الدراسات وفي جميع المجتمعات أن المنزل والمجتمع الذي عاش فيه المسن هو المكان الأنسب له؛ وينبغي أن تتضافر جميع الجهود العائلية والرسمية والتطوعية لإبقاء كبار السن أطول فترةً ممكنة في منازلهم وفي المجتمع معتمدين على أنفسهم؛ أو بدرجات متفاوتة من المساعدة من قِبل الجهات المختلفة، وبَعْدُ، لنا أن نتساءل عن ماهية دور كبار السن في البرامج التنموية في المجتمع؟! وهل يمكن الاستفادة من القدرات والإمكانيات العقلية والحسية المحدودة للمسن في إنجاز البرامج التنموية؟! وهناك الكثير من الأسئلة التي يمكن أن تتولّد حول قضايا ومشكلات كبار السن في المجتمع وعن مدى وحجم وفعالية دورهم في الحياة وهم في أسوأ حالات خريف العمر واحتمالاته.

إن العديد من الدراسات تشير إلى أن مشكلات كبار السن لا تتمثّل فقط في المعاناة الجسمية نتيجة لإصابتهم بأمراض الشيخوخة أو بعض الأمراض المزمنة، بل إنها تتعدى ذلك إلى مشاعر البؤس والشقاء التي تنتج عند إحساسهم بأنهم أصبحوا بلا فائدة في المجتمع وإلى مشاعر الوحدة واليأس التي تنتابهم. فأصبح من الضروري التفكير في أن مشكلة كبار السن ليست فقط في ضرورة توفير المسكن والملبس والمأكل باعتبارها حاجات مادية ضرورية، فضلاً عن الرعاية الطبية، بل إن سياسات الرعاية لكبار السن ينبغي أن تمتد إلى إشراك مَنْ له القدرة من كبار السن في البرامج التنموية التي تتناسب مع قدراتهم العقلية والجسمية، لإشعارهم بأهمية الدور الذي يمكن أن يقوموا به، حتى يعطيهم الأمل والحياة في المجتمع، ويتوافر لهم الرضا والاستقرار النفسي، ومن أمثلة الأعمال التي يمكن أن يقوم بها المسن، أعمال ترفيهية واستغلال وقت الفراغ، وأعمال تعليمية وتربوية وأعمال اقتصادية واجتماعية وخدمات نفسية واستشارات مهنية، ومما ينبغي التأكيد عليه في هذا المقام أن روافد الرعاية للمسنين في الإسلام تتعدد بتعدد مصادرها، أسرية ومجتمعية ومؤسسية، بل إن الاهتمام بالمسنين صحياً واقتصادياً واجتماعياً وترويحياً وأخلاقياً يدخل ضمن أبواب التكافل الاجتماعي في الإسلام، ومن العجيب أن هناك العديد من النظريات والدراسات التي تناولت العمل التنموي والمشاركة للمسنين في المجتمعات الغربية على مختلف المستويات المعيشية بالنسبة للمسنين من جهة، وعلى مختلف القطاعات أو المجالات التي يمكن أن يسهم فيها المسن من جهة أخرى، بينما تعاني الأدبيات على مستوى الوطن العربي من قلة الأطروحات التي تناقش أو تعالج مثل هذه المواضيع التي هي في أمس الحاجة إليها. ذلك لأن التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة تشير إلى أن الكثير من المسنين يعيشون في حالة جسمية ممتازة ليس لها أي اضطراب أو عجز ذهني أو عقلي أو نفسي.

إن معظم المشاكل التي يعاني منها كبار السن مرتبطة بفقدان العطاء في فترة التقاعد، وعلى ذلك فهناك ضرورة ملحة لإيجاد وظيفة اجتماعية بديلة، ليكتسبوا منها إرضاءً كبيراً لأنفسهم، ومن هنا فإن مفهوم المسنين في الوثائق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة يتجه إلى التعبير عن عملية مستمرة من التغيّرات التي تصاحب المرحلة الأخيرة من حياة الإنسان، أكثر منها تعبيراً عن فترة ثابتة محددة من حياته، ويشير الاتجاه العام إلى أن المسنين هم فئة السكان التي تبلغ ستين عاماً فأكثر، والتي ترتبط في كثير من الأحوال ببداية التقاعد الرسمي عن العمل.

بَيْدَ أنه يلاحظ أن تحديد فئة المسنين، وبالتالي البيانات الإحصائية الخاصة بهم، قد يبدأ في بعض الدول النامية ومنها غالبية الدول العربية، بستين عاماً فأكثر، بينما يبدأ في كثير من دول العالم بخمسة وستين عاماً، وهو العمر الذي تستند إليه المقارنات الدولية، لقد ظلت فئة المسنين إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية لا تجد اهتماماً كافياً على مستوى البحوث العلمية من ناحية، والسياسات والبرامج الاجتماعية من ناحية أخرى، ومع إدراك بعض دول العالم، وبخاصة الدول الصناعية المتقدّمة، لتزايد أعداد هذه الفئة، وبالتالي تزايد نسبتها في الهيكل السكاني والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية لهذا الوضع، تصاعد الاهتمام بالمسنين، وهذا الاهتمام كان له مظاهره على مستوى البحوث والدراسات الاجتماعية وعلى مستوى السياسة الإنسانية.

إن الطرح المعاصر لقضايا المسنين، لا يستند إلى اعتبارات إنسانية فحسب، وإنما يستند إلى اعتبارات تتعلّق بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالأساس، يترتب على ذلك الاهتمام بالمسنين ليس مجرد اهتمام بفئة عمرية أو اهتمام بدراسة تغيّرات ديموغرافية واحتياجات سكانية، لكنه أبعد من ذلك بكثير.

إذ نحن نتحدث عن ظاهرة متحركة وديناميه، تترتب عليها مسؤوليات اجتماعية واقتصادية تنعكس على عملية تخصيص الموارد، كما تترتب عليها آثار عميقة على عملية التنمية وذلك بخروج شريحة سكانية من سوق العمل؛ وتداعيات ذلك على الموارد البشرية والاقتصادية. إن علماء الاجتماع لا يهتمون عادة بالنمط الفردي للشخصية إلا في إطار التفاعل الاجتماعي الكلي للجماعة الإنسانية.

يقول الدكتور يحيى الحداد أستاذ الاجتماع بجامعة البحرين في ورقة بحثية له بعنوان (التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات كبار السن): المسن سوسيولوجياً هو مكانة لها حدودها في سياق الجماعة يمارس أو لا يمارس أدواراً معينة تحكمه دوماً ما يُعرف بالفعل الجمعي والعلاقات الاجتماعية.

ثم، إن الشيخوخة هي ظاهرة اجتماعية نبعت من الجماعة، فهي التي أطلقتها بمواصفات معيّنة على أفراد عجزوا عن أداء أدوارهم الاجتماعية، ليتسم طابع حياتهم بما أسماه بارسونز بالاغتراب الاجتماعي أو ما أسماه كولي بالهوامش الاجتماعية. وللأسف، فإن الشيخوخة عند بعض علماء الاجتماع المحدثين هي نوع من الإعاقة الاجتماعية والتي لا بد أن تفتقد الشعور بالقيمة والمساواة والمكانة في سياق تجمع تحكم معايير القوة والكفاءة وتعتمد على ما بقي في المجتمع من قيم وعادات وتقاليد أو ما يسميه تونيز بالنسق القيمي. بَيْدَ أننا نؤكد أن المسن في شريعتنا السمحة جدّاً كان أو أباً أو أخاً أو عمّاً أو خالاً كائناً من كان له من المهابة والتقدير والاحترام والإجلال والبِّر والإحسان الشيء الكثير والقدح المعلّى حقاً واجباً، ونصوص القرآن الكريم وأحاديث رسولنا صلى الله عليه وسلم الرحمة المهداة شواهد حق ونبراس عدل على مكانة الشيخ والمسن.

رئيس مجلس الشورى يستقبل سفير أثيوبيا

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض سفير جمهورية اثيوبيا لدى المملكة الدكتور محمد حسن كبيرا.

وجرى خلال الاستقبال استعراض عددٍ من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة واثيوبيا، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأثيوبي وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية الاثيوبية بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

نائب رئيس مجلس الشورى يستقبل وزير الخارجية الارجنتيني

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر الخلال زيارته للمملكة مؤخراً.

وفي مستهل اللقاء رحب معالي نائب رئيس المجلس بمعالي وزير الخارجية الارجنتيني والوفد المرافق له ، واستعرض معه العلاقات التي تجمع بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الأرجنتين في شتى المجالات ولاسيما العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأرجنتيني وسبل تفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين.

وقدم معاليه نبذة عن تاريخ مجلس الشورى في المملكة وآلية عمله ولجانه المتخصصة وعضويته في الاتحادات البرلمانية والإقليمية والدولية.

من جانبه أعرب معالي وزير الخارجية الأرجنتيني عن سعادته بزيارة المملكة ومجلس الشورى بصفة خاصة مؤكداً أهمية تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين بما يخدم المصالح المشتركة إضافة إلى تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين الصديقين.

وتطرق الاجتماع إلى تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الصديقين.

حضر اللقاء عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأرجنتينية في المجلس الدكتور خالد العواد والسفير الأرجنتيني لدى المملكة السيد/ خيمي سيرفيو.

من جهة أخرى صحب معالي نائب رئيس مجلس الشورى وزير الخارجية الأرجنتيني في جولة على أروقة مجلس الشورى شملت القاعة الكبرى و القاعة الرئيسية لجلسات مجلس الشورى واطلع على التقنيات الحديثة بهما.

د. الجفري يستقبل مدير عام منظمة العمل الدولية

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس في الرياض مدير عام منظمة العمل الدولية السيد / غاي رايدر خلال زيارته للمملكة مؤخرًا.

وأعرب معالي نائب رئيس المجلس خلال اللقاء عن تقديره للدور الذي تقوم به منظمة العمل الدولية في تنمية الروابط وتنسيق التعاون بين الدول الأعضاء لما من شأنه تعزيز وتحسين وتطوير فرص العمل في الدول الأعضاء.

واكد حرص مجلس الشورى على تطوير أنظمة العمل في المملكة وذلك من خلال دراسته للتقارير السنوية لأداء الأجهزة الحكومية وخاصة التقرير السنوي لأداء وزارة العمل، مشيراً إلى جهود المجلس في تحديث أنظمة العمل بالمملكة بما يسهم في زيادة فرص العمل وتخفيض حجم البطالة.

من جانبه أعرب مدير عام المنظمة عن سعادته بزيارة مجلس الشورى، مؤكداً حرص المنظمة على أداء دورها كمنظمة دولية تعنى بالتنسيق بين الدول الأعضاء في مجال العمل.

حضر اللقاء عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية الدكتور/ محمد بن عبدالله آل ناجي ووكيل وزارة العمل للسياسات العمالية الأستاذ احمد بن صالح الحميدان.

استقبال وفد هيئة التقويم والاعتماد الاكاديمي

استقبل صاحب السمو الأمير الدكتور خالد بن عبدالله بن مشاري آل سعود عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي في مكتبه بمقر المجلس وفد الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي المكلف بوضع الخطة الإستراتيجية للهيئة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩م.

و في مستهل الاستقبال اثني سموه على اهتمام الهيئة بقضايا التقويم والاعتماد الأكاديمي مؤكداً حرص مجلس الشورى على مثل هذه اللقاءات التي تسهم في تطوير أعمال الهيئة ودعمها بما تحتاج إليه في جميع المجالات.

بعد ذلك دار نقاش حول الوضع الراهن للهيئة وما تتمتع به من صلاحيات ومميزات، والخطط الإستراتيجية التي تعتمدها الهيئة لأداء مهامها وإنجازها سواء الجاري تنفيذها أو التي سيتم تنفيذها في المستقبل، ودور الهيئة في النهوض بالتعليم العالي في المملكة ونقله إلى مصاف الاقتصاد المعرفي أسوة بدول العالم المتقدمة، وعلاقة الهيئة بالجامعات ومدى التنسيق معها في تقييم برامجها الأكاديمية ومتابعتها وتطوير أساليبها، والمنجزات التي حققتها الهيئة خلال فترة عملها الممتدة منذ إحدى عشرة عاما.

وتطرق النقاش إلى الصعوبات التي تواجه الهيئة في أدائها لمهام عملها والمسؤوليات المنوطة بها، والدور الذي يمكن أن يقوم به مجلس الشورى لدعم الهيئة وتقويمها في سبيل تذليل ما تواجهه من صعوبات لتحقيق أهدافها المرجوة.

تجدر الإشارة إلى أن وفد هيئة التقويم والاعتماد الأكاديمي هم الدكتور صالح بن علي الغامدي، والدكتور عايض بن عبدالله الشهراني، والدكتور محمد محمد المدني، والأستاذ أحمد بن يحي العسيري.

الأمين العام لمجلس الشورى يفتتح برنامجاً تدريبياً لموظفي المجالس التشريعية الخليجية

افتتح معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو في مقر المجلس بالرياض، البرنامج التدريبي حول تخطيط القوى العاملة الذي نفذه مجلس الشورى على مدى ثلاثة أيام في إطار خطة لجنة التطوير والتدريب الخليجية المشتركة التي أقرها الأمناء العامون للمجالس التشريعية بدول المجلس، وشارك في البرنامج عدد من موظفي مجالس الشورى والوطني والنواب والأمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي مستهل كلمة افتتح بها البرنامج التدريبي رحب معالي الأمين العام للمجلس بمنسوبي المجالس الخليجية المشاركين في البرنامج، مشيرا إلى تنفيذ أربعة برامج تخصصية خلال الأشهر الأربعة الماضية في كل من مجالس النواب بمملكة البحرين ومجلسي الشورى في سلطنة عمان ودولة قطر ومجلس الأمة الكويتي بالإضافة إلى هذا البرنامج الخامس.

وأعرب معاليه عن أمله أن تسهم هذه البرامج في تطوير قدرات منسوبي المجالس التشريعية الخليجية وتزويدهم بالمعارف والمهارات في مختلف المجالات الإدارية بما يؤدي إلى تطوير أداء عملهم.

وأضاف الدكتور آل عمرو أن هذا البرنامج يهدف إلى تعريف المشاركين بمفهوم وأهمية وظائف الموارد البشرية ، وتعزيز قدراتهم في مجال إعداد وتطوير خطط وبرامج الإدارة الفعالة للعنصر البشري وإدارتها والتعامل معها بكفاءة عالية، حيث من المتوقع في نهاية البرنامج أن يكون المشاركون قادرين على تطبيق واستخدام اساليب تحليل الموارد البشرية، واكتساب المعارف والمهارات اللازمة لإعداد خطة للموارد البشرية العاملة في الجهاز، واكتساب القدرة على اختيار الأسلوب المناسب للتخطيط للموارد البشرية ، والتعرف على معوقات تخطيط الموارد البشرية ومشكلاتها.

الدكتور طارق فدعق يحاضر عن واقع مدينة القدس العمراني والحضاري

سلط عضو مجلس الشورى الدكتور طارق بن علي فدعق الضوء على واقع مدينة القدس العمراني والحضاري والأخطاء الشائعة المتعلقة بالقدس والتحديات التي تواجها في عصرنا الحاضر.

جاء ذلك في محاضرة ألقاها الدكتور طارق في مقر مجلس الشورى بحضور عدد من أعضاء المجلس ومنسوبيه ؛ أكد فيها على أهمية دور المدن الإسلامية المقدسة في الحضارة الإسلامية بشكل عام، والقدس بشكل خاص وتطرق الى جغرافيا القدس وتاريخها وبالذات في القرن العشرين، ولفت النظر إلى المحاولات الصهيونية لطمس معالم مدينة القدس وآثارها الإسلامية.

كما لفت النظر الى الحملات الصليبية واثرها على فلسطين وشعبها، وقدم الدكتور فدعق أمثلة على التخطيط العمراني الإسرائيلي الفاشل في القدس ومحاولة تهويدها، وفي استعراض تاريخي بين الدكتور فدعق أن فترة حكم النبيين داود وسليمان -عليهما السلام - كانت حوالي (٧٤) سنة فقط خلال الثلاثة آلاف سنة الماضية بينما كانت فترة الحكم العربي الإسلامي للقدس أكثر من عشرين ضعفاً لتلك الفترة. مشيراً الى أن الفتح الإسلامي للقدس على يد الخليفة عمر بن الخطاب ومن ثم على يد القائد صلاح الدين الأيوبي- في فترة لاحقة - تم بدون إراقة قطرة دم واحدة. في حين أن الحصار والهجوم على المدينة من قبل الفئات الأخرى كان دائما مصحوبا بإراقة الدماء وسلب الأملاك.

وعرج إلى موقف المملكة العربية السعودية من قضية القدس وتأكيدها على أهمية الحفاظ على الهوية الإسلامية لمدينة القدس، وعدم المساس بالمسجد الأقصى أولى القبلتين ومسرى نبينا الكريم عليه افضل الصلاة والسلام.

وحول التحديات الأساسية لمستقبل القدس أوضح الدكتور طارق فدعق أن هناك جانبان أحدهما يحتوى على التفاؤل بسبب الوضع السكاني لفلسطين بشكل عام، وهناك أيضا وضع المستوطنات التي أرهقت ميزانية الكيان الصهيوني. ولكن هناك أيضا قلق شديد على مستقبل مسجد الأقصى في ضوء المحاولات المستمرة لهدمه من قبل السلطات الصهيونية والفئات المتشددة المختلفة.

وجاءت هذه المحاضرة بمبادرة من عضو المجلس الدكتور طارق فدعق بعد أن وافق مجلس الشورى على التوصية الإضافية التي تقدم بها على التقرير السنوي لدارة الملك عبدالعزيز بإنشاء مركز دراسات القدس في الدارة.

الاغتيال الاقتصادي.. رأي في الأنظمة

زامل شبيب الركاض
مستشار متخصص في الأنظمة

بدأت قضية الاغتيال الاقتصادي قديما مع نشأة المجتمعات البشرية، ولم يعرف بشكله المنظم إلا خلال فترة الاستعمار الذي كانت تمارسه الدول الأقوى لاستنزاف خيرات الأمم والشعوب الأقل قوة، ثم أصبح يأخذ صورا متعددة ومعقدة يوظف لها خبراء متخصصون في دراسة أحوال البلدان وطبيعة أنظمتها السياسة لمعرفة أفضل الطرق لاستغلال خيراتها لصالح نخبة من رجال الأعمال والسياسة أو ما يعرف بحكم منظومة الشركات الكبرى، والتي تهدف إلى إيجاد ظروف تؤدي إلى خضوع الدول النامية لهيمنة هذه النخبة التي تدير الحكومة والشركات والبنوك.

وكما أسلفنا فإن الاغتيال الاقتصادي في ظل العولمة والانفتاح التجاري والإعلامي قد يأتي في صور مشروعة في الظاهر مثل تقديم قروض للدول النامية بغرض تطوير البنية الأساسية ومحطات الطاقة والطرق والمطارات والموانئ والمدن الصناعية بشرط أن تقوم المكاتب الهندسية والشركات التابعة لهذه المنظومة بإعداد الدراسات وتنفيذ هذه المشروعات بمعنى أن تتحول هذه المبالغ من حسابات النخبة إلى حسابات النخبة نفسها داخل البلد المانحة وبشكل فوري، لتبقى البلدان النامية المتلقية مطالبة بسداد أصل القرض والفوائد. ولاشك أن هؤلاء الخبراء يغلفون هذا الاغتيال بنوع من مخادعة الأرقام لتأثير هذه الاستثمارات على النمو الاقتصادي المتوقع، بحيث يكون نمو الناتج القومي نتيجة استفادة أقلية من النخبة على حساب الأغلبية المسحوقة ومع ذلك يعتبر من الناحية الاقتصادية تقدما اقتصاديا، وتقدر الأمم المتحدة بأنه يمكن تأمين المياه النظيفة والتغذية الكافية والخدمات الصحية والتعليم الأساسي لكل إنسان على وجه الأرض بأقل من تكلفة الأرقام المعلنة للحرب على الإرهاب .

ومن جهة أخرى يعد قيام بعض الشركات المساهمة الكبرى التي تعمل لصالح نخبة المؤسسين دون أي حقوق فعلية للمساهمين نوعا من الاغتيال الاقتصادي، بدليل أن الأرباح الموزعة على المساهمين لا تذكر أما الخسائر فسيتحملها كل مساهم رغم أنفه، وهذه القضية لن تحل بما يعرف بحوكمة الشركات إن وجدت، دون إعادة توازن بين حقوق المؤسسين والمساهمين في هذه الشركات والإلزام بالشفافية والمراقبة والمحاسبة، أما ما يحدث للمواطن في أسواق المال والمساهمات العقارية وارتفاع الأسعار وعقود الإذعان في خدمات الاتصالات والنقل والتأمين وقطاع الإسكان والعقار والبنوك والقروض التي رهنت المواطنين لسنوات قادمة فهي كارثة اقتصادية معلنة.

ونخلص إلى أن الأمن الاقتصادي في هذه القضية لن يتحقق دون الحد من سيطرة وتحكم الأجانب بالأنشطة الاقتصادية أو استئثار بعض الشركات بعقود بالمليارات دون أن تساهم في الدورة الاقتصادية حيث تتم الدراسات والتنفيذ بأيد غير وطنية وفي النهاية تذهب هذه المبالغ إلى حسابات خارجية لأنها لا تنتمي لهذا الوطن حقيقة وانتماء، وبالجملة لا يمكن تحقيق الحماية دون حفظ حقوق المواطن الذي يعتبر المنشأة الصغيرة التي تحرك الاقتصاد فهو يسدد الرسوم الحكومية ويدفع لقطاع الخدمات والطاقة والاتصالات والغذاء والدواء والإسكان والبنوك والتأمين وغيرها، فإذا أضفنا هذه الجزئيات لبعضها البعض أصبح لدينا منشأة كبيرة هي الاقتصاد، والاقتصاد هو الوطن، والوطن هو نحن!.

رئيس النادي يرشح بالتصويت

الأندية الطلابية بجامعة الملك سعود تنشر ثقافة الانتخاب

تقرير - بندر الحمدان

نادي التمريض في كلية التمريض بجامعة الملك سعود هو أحد الأندية الطلابية بالجامعة تأسس عام ٢٠١١ م .. له رسالة واضحة هي الارتقاء بمهنة التمريض من خلال برامج تطويرية، وتقديم التوعية والرعاية الصحية للمجتمع. ويهدف إلى إبراز الدور الفعلي للتمريض في جميع مجالاته، من خلال جميع المستويات الوقائية الصحية، وتدعيم المستوى المعرفي للطلاب والطالبات والكوادر التمريضية بمواد علمية لتحقيق المهارة العملية، والتواصل بين طلاب التمريض والمجتمع الخارجي، ومساعدة الطالب في تصور مستقبله العملي والمهني ودعمه داخل الكلية، وتشجيع النشاط الطلابي المبني على التطوع والخدمة الإنسانية.

النادي يساعد الطلاب والطالبات لرسم تصور لمستقبلهم المهني

النادي بمثابة مجلس شوري يتناقش فيه الطلاب أعضاء النادي، ويتبادلون الرأي والرأي الآخر حول المعوقات والصعوبات التي تواجه طلاب الكلية، والسعي لوضع الحلول الناجعة لها، كما يضع الخطط اللازمة لآداء رسالة الكلية نحو المجتمع، وتعزيز مهنة التمريض وتقديمها كمهنة إنسانية لخدمة الإنسان.

وللنادي إسهامات فاعلة في مواسم الحج والعمرة لتقديم خدمات التمريض تطوعياً لضيوف الرحمن، إلى جانب دوره في نشر ثقافة التمريض، وتصحيح المفاهيم تجاه المهنة، من خلال مجموعة من البرامج التي يعقدها النادي، أو يسهم فيها لزيادة المعرفة و المهارة لدى ممارسي المهنة.

ومثل بقية الأندية الطلابية في جامعة الملك سعود كنموذج والجامعات السعودية فإنها ترتكز على ثقافة الانتخاب والترشيح وجمع الأصوات لتنصيب رئيس للنادي.

بالإضافة إلى الاجتماعات المتواصلة والالتقاء بين أعضاء النادي فيما بينهم لتدارس المشكلات والعقبات التي تواجههم في مسيرتهم العلمية والعملية، ومحاولة سد ثغرة في التواصل مع المجتمع عملياً وخدمتهم بالشكل المطلوب عبر التواصل معهم والتواجد فعلياً في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية والتواجد في المجمعات والأسواق التجارية.

نايف العنزي لـ«الشورى»: نعمل على تصحيح المفهوم الخاطئ بأن مهنة التمريض نسائية فقط!

رئيس نادي التمريض الطلابي حالياً وطالب الامتياز نايف بن فرحان العنزي أوضح لـ «الشورى» أنه شخصياً يهوى المجال التطوعي والعمل به، ويسعى لتحقيق أحلامه وطموحاته، حيث أسس مع العديد من زملائه العديد من الحملات والفعاليات التطوعية من خلا نادي التمريض، والتي تهدف إلى خدمة المجتمع بجميع شرائحه وفئاته، وبخاصة في مواسم الحج، والعمرة في شهر رمضان المبارك لخدمة ضيوف الرحمن، كما سعى النادي إلى تحسين نظرة المجتمع لمهنتي مهنة التمريض، وكذلك التطوير بها من جميع المجالات.

وأفاد نايف العنزي: أن النادي قدم منذ تأسيس رسائل كثيرة، ونظم ندوات عديدة، منها الحملة الوطنية « مملكة بلا تدخين» كما نفذ حملات عديدة ذات صلة بالتدخين والمخدرات وأثرها على الفرد والمجتمع.

وأشار إلى مهنة التمريض ينظر إليها نظرة قاصرة في أوساط الشباب، حيث تترسخ في أذهانهم أن مهنة التمريض مهنة نسائية فقط! لكنه أكد أن التمريض مهنة ورسالة ، مهنة لم تحدد لجنس معين وإنما هي لكلا الجنسين، وهي رسالة أيضاً لما تحملها من فوائد وحكم تهدف إلى رقي المجتمع لدرجات عليا بإذن الله.

ورغبة من الكلية في تعزيز أعمال النادي الطلابي بالكلية، وتوفير البيئة المناسبة لأعضائه، ليستمر عطاؤهم، في خدمة طلاب الكلية، وخدمة مجتمعهم، هيأت الكلية مقراً جديداً للنادي، تم افتتاحه في بداية العام الدراسي ١٤٣٣/ ١٤٣٤ هـ.

ومن بين الأنشطة التي يقوم بها النادي في بداية كل عام دراسي برنامج استقبال الطلاب والطالبات المستجدين، وتعريفهم بأقسام الكلية، وجميع مرافقها من معامل و قاعات محاضرات، وينتهي البرنامج بطاولة أخيرة وهي للتسجيل في عضوية نادي التمريض ينتسب إليه الطلاب الجدد لراغبين بذلك.

وفي إطار نشاطاته المجتمعية خارج مقر الكلية، نَظم نادي التمريض زيارة تطوعية لمدينة الأمير سلطان للخدمات الإنسانية تعرفوا خلالها على ما تقدمه مدينة الأمير سلطان للخدمات الإنسانية، و إنجازاتها منذ التأسيس وكذلك ما حصلت عليه المدينة من اعتماد دولي من مجموعة كبيرة من المنظمات التي تهتم بالمجال الطبي .

كما قاموا بجولة في الإدارات الطبية بالمدينة ومنها إدارة التمريض والتدريب الرياضي و التأهيل الطبي.

زيارات وأنشطة وملتقيات لتقديم التوعية والرعاية الصحية المجتمعية

دورة في الإسعافات الأولية للمرحلة المتوسطة

ونظم النادي ضمن فعالياته دورة في الإسعافات الأولية لمرحلة المتوسطة للطالبات في مدرسة الثالثة والثلاثين بحي السليمانية بمدينة الرياض برئاسة نائبة مدير نادي التمريض الطالبة هياء عبدالله الجليفي، ومشاركة رئيس اللجنة العلمية الطالبة ديمه نايف العنزي ورئيس اللجنة الإعلامية أمل محمد يوسف ونائب رئيس اللجنة للدعم الإلكتروني أفنان حجاج الرويلي.

وقدمت رئيسة اللجنة العلمية شرحاً عن محتويات حقيبة الإسعافات الأولية النموذجية، وتطرقت لحالات تصادف المسعفة غالباً كالجروح والكسور والحروق في المعامل المدرسية والمنزلية، والرعاف والدوخة والإغماء، وشرحت الطرق المثلى لتصرف المسعفة في مثل هذه الحالات لا سمح الله.

كما قدُم شرح عن الإنعاش القلبي والرئوي والغصة بشكل مبسط لهن وتشجيعهن على المشاركة في التطبيق على دمى، وذلك تفادياً في حالة وقوع حالة طارئة.

دورة الإسعافات الأولية لبرنامج الحج التطوعي

كما نظم نادي التمريض دورة بعنوان "الإسعافات الأولية" لتدريب المتطوعين والمتطوعات من طلاب وطالبات الكليات الصحية لخدمة ضيوف الرحمن، قدمها الأستاذ/ مجدي المهنا، في قاعة (كبار الزوار) بكلية طب الأسنان، وذلك بحضور عدد من الطلاب والطالبات المتطوعين في "برنامج الحج التطوعي" إلى جانب عدد من طلاب كلية التمريض .

وقدم الأستاذ مجدي المهنا للمتطوعين بعض النصائح والإرشادات المفيدة وعلى حسب أهميتها، وشرح بعد ذلك أهمية تعريف الممارس الصحي بنفسه أمام الحاج حتى يتمكن من مباشرة الحالة الإسعافية دون أي عوائق، مؤكداً أن الوقت هو العائق الملازم للحالات الإسعافية، وطالب المسعف بأن يهتم كثيراً بنظافة محيط عمله فحياة الإنسان بين يديه.

ودعا إلى الاهتمام بالجانب المختص بالحالات التي قد يراها المتطوعون والمتطوعات في موسم الحج، ونبه إلى بعض الطرق التي يمكن بها تدارك الموقف الإسعافي بطريقة فعالة وصحيحة وسريعة جداً ،كحالات انخفاض السكر وارتفاعه، النزيف" الرعاف"، الحروق، والكسور وبعض الحالات الأخرى الطارئة ، وعرض للمتطوعين فيلماً يشرح ما قاله منتهياً بشرح مبسط وتذكيري لخطوات (CBR) للإنعاش الرئوي القلبي .

برنامج الحج التطوعي

ويضع نادي التمريض في جامعة الملك سعود مواقف إبداعية عن العمل التطوعي في برنامج الحج التطوع، حيث قدم خدمات جليلة لضيوف الرحمن خلال موسم الحج الماضي أهمها الإسعافات الأولية.

وجاءت مشاركة نادي التمريض في موسم الحج لتمييزه عن بقية الأندية بالجامعة حيث حظي بتكليفه بهذا العمل التطوعي لخدمة ضيوف الرحمن.

كما نَظم نادي التمريض بالمشاركة مع عمادة السنة التحضيرية بجامعة الملك سعود وبالتعاون مع السجل السعودي للمتبرعين بالخلايا الجذعية حملة للتبرع بالخلايا الجذعية ابتداءً امتدت أربعة أيام، ووضع النادي سجلاً خاصاً بالمتبرعين بالخلايا الجذعية.

مؤتمر التمريض الخليجي

وشارك نادي التمريض بمعرض تعريفي له في المؤتمر التمريضي الخليجي الذي رعاه مدير جامعة الملك سعود الدكتور بدران العمر تحت شعار «التمريض رعاية مستمرة». واحتوى المعرض على جانب تعريفي للنادي وجانب لأبرز الإنجازات التي حققها منذ إنشائه وبروزه بين الأندية الطلابية في الجامعة .

فعاليات اليوم العالمي لذوي الإعاقة

وشاركت كلية التمريض ممثلة بنادي التمريض ولجان الأنشطة الطلابية في فعاليات اليوم العالمي لذوي الإعاقة والذي أقيم في مدينة الملك فهد الطبية تحت شعار (اكسروا الحواجز وافتحوا الأبواب) ، واستقبل نادي التمريض عبر الركن الخاص به في الفعاليات العديد من الزوار، وطلاب التمريض، ووي الإعاقة، حيث تعرفوا على ما تقدمه الكلية من رسائل تثقيفية وتوعوية للمجتمع الخارجي، ومشاركتها الدائمة والمستمرة في الأيام العالمية كالإعاقة و السكري وغيرها.

فعاليات كورونا

ونظم طلاب نادي التمريض معرضاً للتعريف بمرض كورونا في مستشفى الملك خالد الجامعي. حيث استمع زورا المعرض لشرح من طلاب النادي عن المعرض وعن الفعاليات التي يحتويها بالإضافة لتقديم معلومات عن مرض كورونا وطرق علاجه والوقاية منه.

وفود طلابية تزور المجلس

زار مجلس الشورى خلال شهر ربيع الآخر ١٤٣٥هـ عدد من الوفود الطلابية من مختلف المراحل التعليمية، حيث استهلت هذه الزيارات بوفد من طلاب كلية العلوم والدراسات الإنسانية بجامعة الأمير سلمان بن عبدالعزيز بمحافظة الخرج ، تلتها زيارة عدد من طالبات قسم الآثار في كلية الآداب بجامعة الملك سعود بالرياض، إضافة إلى عدد من طلاب كلية الشرق العربي بمدينة الرياض .

كما استقبل المجلس وفود طلابية أخرى تمثلت بعدد من طلاب جامعة الفيصل، وعدد من طلاب المعهد العلمي في الرياض، و بعض طلاب مدرسة السلمية ومتوسطة الملك خالد بمحافظة الخرج .

وتجول الجميع في ردهات المجلس، وقاعاته المختلفة، وزاروا المكتبة، كما تجولوا في المعرض التاريخي الذي يتضمن وثائق مجلس الشورى منذ تأسيسه، وشاهدو فيلما تعريفيا يحكي قصة تأسيس المجلس في أربعينيات القرن الهجري المنصرم، إبان عهد الملك المؤسس عبد العزيز بن عبدالرحمن « طيب الله ثراه »، كما يسلط الضوء على دورات المجلس المتعاقبة وما شهده من تطور في أدائه ونظامه ، لاسيما في عهد الملك فهد بن عبد العزيز «رحمه الله».

كما حضر الطلاب جانباً من جلسات مجلس الشورى، واطلعوا على شفافية الحوار تحت القبة ، و نقاش الأعضاء الذي يطرح الرأي والرأي الآخر، ويعبر بصراحة وشفافية عن أطروحات الجميع وذلك من خلال مناقشات الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس.

الحليسي تشارك في الدورة الثانية من القمة الحكومية ٢٠١٤م

حضرت عضو مجلس الشورى الدكتورة هدى بنت عبدالرحمن الحليسي أعمال الدورة الثانية من القمة الحكومية ٢٠١٤م التي عقدت في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ١٠-١٢/٤/١٤٣٥هـ.

د. الدوسري تشارك في مؤتمر الأدوية والعلاج

شاركت عضو مجلس الشورى الدكتورة منى بنت محمد الدوسري في المؤتمر الدولي السادس لاكتشاف الأدوية والعلاج الذي أقيم في دولة الأمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ١٠-١٢/٤/١٤٣٥هـ.

د. خولة الكريع تشارك في ندوة المعلومات الجينية

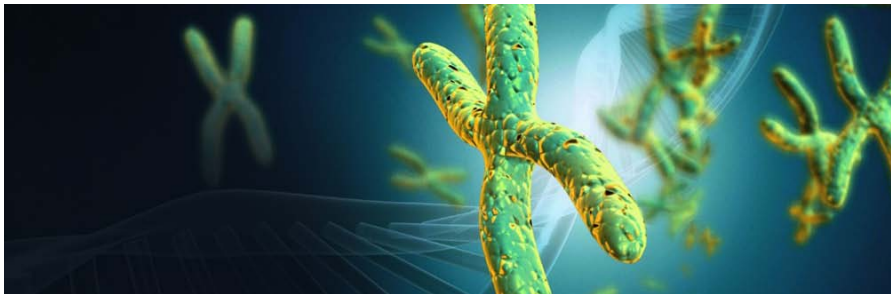

شاركت عضو مجلس الشورى الدكتورة خوله بنت سامي الكريع في ندوة المعلومات الجينية التابع للاتحاد الدولي لجينوم السرطان الذي عقد في مدينة هامبورج بجمهورية ألمانيا الاتحادية خلال الفترة من ٣-١١/٤/١٤٣٥هـ.

« في الشأن العام » عنوان كتاب جديد لمعالي الأستاذ محمد الشريف

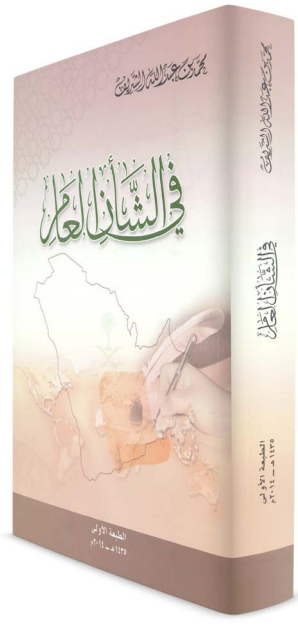

صدر مؤخراً كتاب جديد لمعالي الأستاذ محمد بن عبدالله الشريف رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بعنوان « في الشأن العام ».

وتضمن الكتاب الذي جاء في أكثر من ٤٧٠ صفحة المقالات التي كتبها معاليه في صحيفة الاقتصادية على مدار أربع سنوات من ١٤٢٨- ١٤٣١هـ، تناول فيها موضوعات تتعلق بالشأن العام للوطن والمواطن.

وجاء الكتاب في خمسة عشر فصلاً، صنف فيها المؤلف المقالات بحسب موضوعاتها، فهناك فصل لمكافحة الفساد، وآخر للمواطن والسكن، وثالث للمواطن والغلاء، فيما حملت فصول أخرى عناوين منها: البطالة .. الخطر الداهم، وهموم التعليم، وهموم المجتمع، وتعثر المشاريع الحكومية، وخدمات الطرق والنقل، والمحافظة على الثروة.

ورأى الأستاذ محمد الشريف جمع المقالات في هذا الكتاب ليسهل على القارئ مطالعتها، والمقارنة بين الوقت الذي كتبت فيه وبين الوقت الحاضر، وما حصل من تغيير، وتحقق لبعض الأهداف والآمال التي كتبت من أجلها.

د. حنان الأحمدي تشارك في حفل تدشين مؤسسة يابانية تعنى بالثقافة العربية والإسلامية

شاركت عضو مجلس الشورى الدكتورة حنان الأحمدي كمتحدث رئيس في حفل تدشين مؤسسة موكو كاتاكورا اليابانية لثقافة الصحراء والمعنية بأبحاث ودراسات الثقافة العربية والإسلامية.

وجاءت مشاركة الدكتورة الأحمدي بناء على دعوة شخصية من رئيس لجنة الصداقة اليابانية السعودية في البرلمان الياباني ووزير الخارجية الياباني السابق السيد نوبوتاكا ماكيومورا.

وقالت الدكتورة الأحمدي في كلمة ألقتها في الحفل « إننا في المملكة العربية السعودية نعتز بثقافتنا وإرثنا الحضاري وقيمنا الإسلامية، ولذا تم الترحيب بالباحثة موتوكو كاتاكورا في المملكة والسماح لها بإجراء بحثها الأنثربولوجي القيم لمجتمع وادي فاطمة بمنطقة مكة المكرمة في فترة كان المجتمع فيها يعيش حياة تقليدية بعيدة عن كل مقومات الحياة العصرية». وأشارت إلى ما حققته المملكة اليوم من تطور على الصعيد المجتمعي بعد أكثر من أربعين عاما على تلك الدراسة الأولية . وأضافت « إننا كنساء أيضاً قطعنا شوطاً كبيراً، فعلى الرغم من حداثة عهدنا بالتعليم إلا أننا نفخر بما حققناه من إنجازات تعتبر كبيرة في فترة وجيزة نسبيا من عمر الشعوب. وتمنت الدكتورة الأحمدي أن تنشر مؤسسة موكو كاتكورا لثقافة الصحراء إرث المرأة وعالمة الاجتماع الرصينة موتوكو كاتاكورا ؛ وأن تواصل العمل الذي بدأته في الاعتراف بقيم المجتمعات

الصحراوية وتعزيز ثقافتها. كما دعت إل أن تسعى المؤسسة لبناء شراكات استراتيجية مع المؤسسات الثقافية والعلمية السعودية تعزيزا للتعاون المشترك في حفظ التراث الإنساني لهذه المجتمعات وتخليدا لقيمها وحضارتها الغنية.

«فصولٌ نقديَّةٌ في الأدب السعودي الحديث»

عنوان كتاب جديد للدكتور عبدالله بن أحمد الفَيْفي

صَدَرَ كتاب جديد لعضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن أحمد الفَيْفي بعنوان « «فصول نقديَّة في الأدب السعودي الحديث» وجاء الكتاب في مجلدين، الأول تحت عنوان: «فضاءات الشِّعريّة والسَّرديّة»، والآخَر تحت عنوان: «القصيدة-الرواية».

والكتاب صادر عن (كرسي الأدب السعودي)، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٧ فبراير ٢٠١٤.

يقول المؤلف في تقديمه للكتاب: إن القارئ يجد في هذا الكتاب فصولًا نقديَّة تطبيقيَّة، في الخطاب الثقافي والجنس الأدبي، نَشَر المؤلِّف معظمها محكَّمة في مجلَّات علميَّة، أو شارك بها في مؤتمرات نقديَّة. وجاءت في أحد عشر فصلًا، إلا أن المؤلف استبعد منها فصلَين كبيرين يتعلَّقان بـ(المأثور الشَّعبي والأدب المقارن) لأسباب منهجيَّة؛ لعدم اندراجهما تحت عنوان الكتاب، موضوعًا وزمانًا.

وتُعالج دراسات الكتاب قضايا الشِّعريَّة والسرديَّة الحديثة في المملكة، مستكشفةً بعض الآفاق الحداثيَّة وما بعد الحداثيَّة، التي تُبشِّر بها بعض المغامرات الكتابيَّة. مقترحةً بعض البدائل الاصطلاحيَّة لأشكال كتابيَّة جديدة، لم تَعُد تستوعبها المصطلحات التقليديَّة، إنْ لم تكن تلك المصطلحات قد أضحت عِبئًا على النصِّ والكاتب والقارئ في آن؛ وقد آن الانعتاق من تبعات ذلك كلِّه، إبداعيًّا ونقديًّا.

البرلمان اليمني يقر إجراء تعديل على الدستور يسمح بزيادة أعضاء مجلس الشورى

أقر البرلمان اليمني بالإجماع إجراء تعديل على الدستور النافذ للبلاد يسمح بتوسيع العضوية في مجلس الشورى.

وجاء إقرار البرلمان بعد أن كان الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، قد طلب في رسالة وجهها إلى البرلمان، بإجراء تعديل على المادة /١٢٦/ التي حددت قوام مجلس الشورى بمائة وأحد عشر عضواً. وأحال البرلمان، التعديل إلى لجنة خاصة من أعضائه ضمت لجنتي الشؤون الدستورية والقانونية وتقنين أحكام الشريعة الإسلامية لدراسته وتقديم تقرير بنتائج ما يتم التوصل إليه إلى المجلس وفقاً لنصوص وأحكام اللائحة الداخلية للبرلمان.

وأوضح الرئيس اليمني في رسالته التي وجهها إلى برلمان بلاده في الـ ١٧ من شهر مارس، أن إجراء التعديل على المادة /١٢٦/ من الدستور فرضته ضرورة ملحة تقتضيها المرحلة الجديدة، والالتزام بتنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمر الحوار فيما يخص توسيع عضوية مجلس الشورى. واقترح هادي، في رسالته توسيع عضوية مجلس الشورى بما يضمن تمثيل جميع المكونات والفعاليات السياسية والاجتماعات المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني بنفس نسب التمثيل في مؤتمر الحوار الوطني.

أعضاء في البوندستانغ يطالبون الحكومة الألمانية بتسريع استقبال اللاجئين السوريين

طالب أعضاء في البرلمان الألماني «البوندستانغ» الحكومة الألمانية بتعجيل وتيرة استقبال اللاجئين السوريين في ألمانيا، لافتين إلى أنه لم يستفد من عملية استيعاب اللاجئين السوريين على الأراضي الألمانية سوى ٣٥٠٠ لاجيء من أصل ١٠ آلاف.

وعزا أعضاء لجان شئون سياسة حقوق الإنسان والخارجية من كتلة الخضر والتحالف اليساري بالبرلمان الألماني أسباب ذلك إلى تدفق المزيد من اللاجئين إلى الدول المجاورة لسوريا إذ تجاوز عددهم الـ ٢ مليون و ٥٠٠ ألف لاجيء منهم حوالي مليون نازح في لبنان وحدها.

ودعا أعضاء البرلمان الألماني المستشارة إنجيلا ميركيل ودول الاتحاد الأوروبي إلى الاضطلاع بدورها في استيعاب اللاجئين السوريين.

وكانت الحكومة الألمانية قد أعلنت في وقت سابق من شهر مايو ٢٠١٣ الماضي استعدادها استيعاب حوالي ٥ آلاف لاجئ سوري، ثم أعلنت استعدادها لاستقبال ٥ آلاف آخرين، موضحة أن الـ ٥ آلاف باستطاعتهم القدوم إلى ألمانيا إذا ما كان لديهم أقارب يعيشون على أراضيها منذ فترة زمنية طويلة، إلا أن مشاكل حول كيفية استيعابهم حالت دون وصول العدد الذي أعلنته الحكومة الألمانية وهو الـ ٥ آلاف.

وقد وصل عدد الذين قاموا بتقديم لجوء إلى ألمانيا من السوريين خلال عام ٢٠١٣ إلى حوالي ١١ ألف و ٨٦١ وفق تقرير لوزارة الداخلية الاتحادية عدا عن أولئك الذين تم إحضارهم عبر طائرات تابعة لسلاح الجو الألماني.

المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي يوقع اتفاقية شراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي

وقع المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية تعاون وشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي، وقعها عن المجلس الوطني الاتحادي معالي رئيس المجلس محمد أحمد المر رئيس، فيما وقعها عن الاتحاد الدولي معالي رئيس الاتحاد عبدالواحد الراضي.

وهذه أول اتفاقية يبرمها الاتحاد البرلماني الدولي الذي يمتد عمره إلى ١٢٥ عاماً مع أحد برلمانات العالم.

وأكد رئيس المجلس الوطني الاتحادي في كلمة له خلال توقيع الاتفاقية أهمية اتفاق الشراكة بين المجلس، والاتحاد البرلماني الدولي، لأنها ستؤدي إلى تحقيق الاستفادة المتبادلة من إمكانات وقدرات كل جانب في الدبلوماسية البرلمانية، بما يسهم في تعزيز دور البرلمانيين على الصعيد الدولي.

وأشار إلى أن المجلس الوطني الاتحادي لديه تجربة برلمانية مهمة أثبتت نجاحها في المنطقة الخليجية والعربية، ارتكزت على استخدام أساليب البحث

العلمي، والمناهج العلمية الحديثة في كل أعمال البرلمان التشريعية والرقابية والسياسية، وهو مجال مهم ورافد أساسي لتعزيز دور البرلمانيين، والعاملين بالأمانات العامة في أن يحقق البرلمان طموحات مواطنيه، وفي أن يكون خير ممثل لهم في التعبير عن مشكلات المجتمع.

من جانبه أكد عبدالواحد الراضي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي أن هذه الاتفاقية ستسهم في تعزيز التعاون بين المؤسستين، وتفتح أبواباً للتعاون مع المجلس الوطني الاتحادي وجميع برلمانات المجموعة العربية، مشددا على قناعته بأن هذا التعاون سيثبت نجاحه نظراً لاتفاق الطرفين على أهداف واحدة، وإيمانهما بذات القيم والمبادئ الهادفة إلى إنشاء وتعزيز وتعميق الديمقراطية، وتقوية السلم والأمن، الذي لا يتحقق إلا من خلال الحوار البناء والتعاون.

استقالة فريق اللجنة العليا للانتخابات العراقية بسبب التدخلات السياسية والقضائية

قدم فريق اللجنة العليا للانتخابات العراقية استقالاتهم من عضوية اللجنة احتجاجاً على ما قالوا إنه تدخل سياسي وقضائي في عمل اللجنة الموكلة بالإشراف على الانتخابات العامة المقررة في شهر إبريل ٢٠١٤م.

وقال بيان صادر عن اللجنة: إن قرار الاستقالة الجماعية من أعضائها يهدف إلى الحفاظ على سمعتها وحياديتها وأنه بانتظار موافقة رئيس اللجنة عليه.

وأضاف البيان "إن اللجنة واجهت ضغوطاً كبيرة بخصوص تفسيرها لنصوص القوانين المتعلقة بالعملية الانتخابية».

وكانت تعديلات قد أجريت العام الماضي على قانون الانتخابات تسمح باستبعاد المرشحين بسبب "سوء السمعة».

ووجهت اتهامات ل رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الذي يسعى للبقاء في منصبه لفترة ثالثة باستخدام التعديلات الأخيرة لحرمان منافسيه السياسيين من الترشح.

وقال بيان اللجنة على موقعها على شبكة الإنترنت " إن الضغوط التي تعرضت لها اللجنة نبعت من التعارض بين البرلمان والقضاء حول البند الثالث من المادة الثامنة لقانون الانتخابات».

وأضاف البيان: إنن كل طرف يعتقد أن اللجنة قادرة على تنفيذ قراراته رغم أنها قرارات متناقضة.

وأوضحت مصادر أن أعضاء اللجنة شعروا بالغضب نتيجة قيام لجنة قضائية باستبعاد عشرات المرشحين من الانتخابات المقبلة بسبب صدور مذكرات اعتقال بحقهم.

بينما يطالب البرلمان اللجنة بعدم استبعاد أي مرشح إلا بسبب إدانته بحكم قضائي نهائي.

وبالنسبة للمرشحين المستبعدين وأغلبهم من معارضي المالكي وفي مقدمتهم وزير المالية السابق رافع العيساوي فلا توجد وسيلة للطعن في قرار الاستبعاد.

ويرى المحللون أن الانتخابات المقبلة تسهم في زيادة حدة الأزمة الطائفية المتفاقمة التي تعيشها البلاد.

من جهة أخرى وجهت الأمانة العامة لحزب «الشعب» العراقي إلى ملوك ورؤساء وأمراء وممثلي الدول العربية، المشاركين في القمة العربية التي عقدت في الكويت شكوى ضد كل من حكومة نوري المالكي، واللجنة العليا للانتخابات، وكذلك إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل العربي، وممثلي الهيئات والمنظمات الدولية والأحزاب العربية.

وجاء في الشكوى، التي تلقتها CNN التلفازية الأمريكية أن "العراق يتعرض إلى "كوارث سياسية وحروب طائفية، ونهب عام مستباح للدولة العراقية، منذ أكثر من عشر سنوات، على أيدي حكامه الجدد"، ولفتت إلى أن "كل ذلك يتم تحت غطاء محاربة الإرهاب.. ذلك البعبع الذي لا يريد للعراق تحقيق الديمقراطية، ولشعبه العيش بسلام."

وشدد حزب «الشعب» في شكواه على أن «الأمر ليس كما تزعمه الحكومة.. فالحقيقة هي من تركت حدود العراق مفتوحة، وزجت بأبنائها في حرب يخوضونها بالنيابة عن الآخرين، واستحوذت على المال والسلطة.. وتعدت إلى الهيمنة على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وتقاسمت أعضاء مجلسها.»

واتهمت الشكوى اللجنة العليا للانتخابات بأنها "صارت تأتمر بأوامر الحكومة، وتنفذ رغباتها وطلباتها، فتجسدت قراراتها القطعية باستبعاد هذا المرشح، واجتثاث ذاك، بطريقة قمعية استبدادية مشينة، ومرجعها في جميع تحقيقاتها وإجراءاتها، وزارات الداخلية والدفاع والأمن الوطني، تلك التي يشغلها شخص رئيس وزراء العراق.»

وأهاب حزب "الشعب"، وهو أحد أحزاب "التحالف المدني الديمقراطي"، الذي يضم ١٤ تنظيماً وكياناً سياسياً، قادة الدول العربية إلى "المساهمة في المراقبة والإشراف على الانتخابات العراقية القادمة"، وصولاً إلى إفراز "برلمان عراقي حقيقي.. وحكومة وطنية صادقة، تعيد العراق إلى الحضن العربي.»

رفض قانون مقترح لتيسير الاتجار ببذور المنتجات الزراعية

البرلمان الأوروبي يوصي بتعليق الاتفاقات مع واشنطن على خلفية التنصت الأمريكي على أوروبا

اعتمد البرلمان الأوروبي بأغلبية كبيرة تقريرًا عن فضيحة التنصت الذي نفذته وكالة الأمن القومي الأمريكية في أوروبا، وأوصى بتعليق عدد من الاتفاقات الرئيسة مع الولايات المتحدة

ودعا التقرير الذي صاغه النائب البريطاني كلود موارس إلى تعليق اتفاقية "الملاذ الآمن" التي تسمح للشركات الأمريكية بنقل البيانات الشخصية للمواطنين الأوروبيين إلى الولايات المتحدة

كما دعا أيضًا إلى تعليق اتفاق "سويفت" التي تسمح للسلطات الأمريكية للوصول إلى بيانات البنوك الأوروبية تحت تبرير مكافحة الإرهاب . وقال التقرير الذي وافق عليه ٥٤٤ نائبًا مقابل ٧٨ وامتناع ٦٠ عن التصويت إن مسألة مكافحة الإرهاب لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبرر وجود برامج شاملة وغير قانونية في بعض الأحيان للرصد والمراقبة

من جهة أخرى رفض البرلمان الأوروبي مقترح قانون تقدمت به المفوضية الأوروبية بهدف تيسير الاتجار ببذور المنتجات الزراعية، حيث صوت ٥٠٠ نائب ضد اقتراح المفوضية مقابل ١٥ نائبا فقط.

وقال النواب الأوروبيون : "إن مشروع المفوضية لا يحمي صغار المنتجين وقد يتسبب في خلل في سوق بذور المنتجات الزراعية الحيوية وخاصة الحبوب في المستقبل».

وأوضح مفوض الصحة وشؤون الاستهلاك الأوروبي طوني بورغ أن مشروع القانون المقترح يهدف لتسهيل جرد وتصنيف مختلف أنواع البذور المسموح بالتعامل معها في الاتحاد الأوروبي ويناهز عددها الثلاثين ألف نوع.

وأعلنت المفوضية الأوروبية أنها ستقوم بمعاينة رفض البرلمان الأوروبي للاقتراح الذي تقدمت به وستقوم بتعديله.

البرلمان الأوكراني يصوت لصالح القتال من أجل تحرير القرم

تبنّى البرلمان الأوكراني قراراً يدعو إلى القتال من أجل تحرير القرم، قدمه رئيس البرلمان والرئيس الأوكراني المؤقت ألكسندر تورتشينوف . وذكرت وسائل إعلام أوكرانية أن ٢٧٤ مشرعا من بين ٣٠٣ مشرّعين صوتوا على إعلان القتال من أجل تحرير القرم.

ودعا البرلمان في إعلانه جميع أعضاء المجتمع الدولي للامتناع عن الإقرار دولياً بالاعتراف الأحادي الجانب بشبه جزيرة القرم ، وضمها ومدينة سيفاستوبول إلى روسيا.

ولفت الإعلان نظر الحكومات والبرلمانات الأجنبية والمنظمات والمجتمع الدولي إلى أن الشعب الأوكراني لن يعترف مطلقاً بإلحاق جزء لا يتجزأ من سيادة أوكرانيا ، عمدت روسيا إلى مصادرته، في انتهاك فاضح للقيم الأساسية للقانون الدولي، والمبادئ المتعارف عليها بشان تعايش الدول .

إعفاء الورق المستخدم في طبع الكتب العلمية من الرسوم الجمركية

قرار رقم (٢٠) وتاريخ ١٣٥٢/١/٢٨هـ

اطلع مجلس الشورى على المعاملة الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكلاء برقم (٣٩٦) وتاريخ ١٣٥٢/١/١٩هـ المشتملة على موضوع الورق الوارد للمطبعة السلفية وكيفية تعريفه أ.هـ

وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور وبعد الفحص والتدقيق وإمعان النظر فيما جاء بخطاب رئيس قسم التفتيش بوزارة المالية بهذا الشأن قرر المجلس بالإجماع ما يأتي:

أن قرار مجلس الشورى عدد (٦٦٢) في ١٣٥٠/١١/١٣هـ المقترن بالتصديق العالي بعدد (٥٠٠١) في ١٣٥١/٦/٢٨هـ يقضي بضرورة إعفاء الورق الخاص بطبع الكتب العلمية الوارد إلى المطابع من الرسوم الجمركية وعلى هذا فكل ما يرد من الورق إلى المطابع يكون تابعاً للرسم الجمركي إلا ما يستعمل في طبع الكتب العلمية معفو من الرسم الجمركي.

أما مراقبة ما يرد من الورق للمطابع لمعرفة ما كان منه تابعاً للرسم الجمركي وما كان معفواً من الرسم فهو من قبل المالية طبق الأوامر والتعليمات المبلغة لها في هذا الشأن.

وعلى هذا حصل التوقيع.

طبق الأصل

هذا القرار أساسه الطلب المقدم من الشيخ/ محمد صالح نصيف (١٣١٠-١٣٩٣هـ) صاحب المطبعة السلفية (اشتراها من القاهرة ونقلها إلى مكة المكرمة عام ١٣٤٧هـ)، حيث بدأ في طباعة الكتب العلمية، وفي عام ١٣٥٠هـ أصدر وطبع جريدة (صوت الحجاز)؛ فالمطبعة السلفية ربما تعاني من عدم القدرة على تصريف مطبوعاتها، لذا تم التقدم بطلب إعفاء الورق المستورد من الرسوم الجمركية.

وهذا القرار بالإعفاء يخول قسم التفتيش بوزارة المالية بمتابعة تطبيقه وفق التعليمات المبلغة لها، ولا يعفى من الرسم الجمركي إلا الورق المستخدم في طبع الكتب العلمية فقط.

وخلال مناقشة المجلس للطلب استعرض قراره السابق حول الموضوع الصادر برقم (٦٦٢) وتاريخ ١٣٥٠/١١/١٣هـ، المبني على اقتراح الشيخ/ محمد كامل كردي (١٣١٨-١٣٧٢هـ) المشرف على إدارة المطبعة الماجدية (التي تعد أول مطبعة أهلية بالحجاز، أسسها والده عام ١٣٢٧هـ في جدة)، يطلب فيه إعفاء الورق اللازم للمطابع من الرسوم الجمركية، التي تعد سببا في تأخير الطباعة في الحجاز، وحتى تتمكن من مجارات مطابع الخارج، لاسيما وأن المطبوعات التي ترد من الخارج معفاة من الرسوم الجمركية، وجاء نص القرار كالآتي:

الدكتور عبدالرحمن بن على الزهرانى

قرار رقم (٦٦٢) وتاريخ ١٣٥٠/١١/١٣هـ

تنفيذاً لأمر صاحب الجلالة الملك المعظم أيده الله تعالى المبلغ إلى المجلس من مقام النيابة العامة برقم (٦٨٢) وتاريخ ١٣٥٠/٢/٤هـ القاضي بأن ينظر المجلس في قرارات المؤتمر الوطني لعرض ما يمكن عمله منها ويضع له ترتيباً للقيام به ثم تعرض على جلالته قراره في كل شأن على حدة وذلك فيما عدا المسائل الثلاث العائد أمر النظر فيها لسماحة الشيخ عبدالله بن حسن، فقد نظر المجلس في اقتراح الشيخ محمد كامل كردي، وخلاصته طلب رفع الرسم الموضوع على الورق اللازم للمطابع من الرسوم الجمركية حتى وروده إلى الحجاز لتمكن المطابع الحجازية من مجارات مطابع الخارج نظراً إلى أن عموم المطبوعات التي ترد إلى الحجاز معفاة من الرسوم الجمركية وهذا هو السبب الوحيد في تأخير الطباعة في الحجاز لعدم تمكن أصحاب المطابع من مجارات المطبوعات الخارجية أ.هـ.

وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور ومن حيث أن المؤتمر قد رأى الموافقة على الاقتراح المذكور وضرورة إعفاء الورق الذي يرد من الخارج الخاصة بالطباعة من الرسوم الجمركية فإن المجلس يحبذ قرار المؤتمر ويؤيده في ضرورة إعفاء الورق الخاص بطبع الكتب العلمية الوارد إلى المطابع من الرسوم الجمركية.

وعلى هذا حصل التوقيع.

طبق الأصل

إن طلب الإعفاء المقدم من الشيخ/ محمد كامل كردي ربما كان بناءً على نتائج أعمال المؤتمر الوطني الأول المنعقد بمكة المكرمة بين ١٥-١٣٥٠/١/٢٤هـ، حيث جاء في الجزء (٥) من القرارات تحت عنوان مسائل عامة، الفقرة (١٨): «إعفاء ورق الطباعة من الرسوم»، حيث أحليت جميع قرارات المؤتمر إلى مجلس الشورى للنظر فيما يمكن إنفاذه منها عدا المسائل الثلاث المتعلقة: (١) القضاء، (٢) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، (٣) شؤون الحج والمطوفين، التي ترك أمر النظر فيها لسماحة الشيخ عبدالله بن حسن بن حسين آل الشيخ (١٢٢٧-١٣٧٨هـ)، الذي أختاره الملك عبدالعزيز عام ١٣٤٦هـ رئيساً للقضاة.

مدير عام مركز أبحاث الشورى

محمد كامل بن محمد ماجد بن صالح كردي

(١٣١٨هـ - ١٣٧٢ هـ)

نشأته :

ولد بمكة المكرمة عام ١٣١٨ هـ

التعليم:

- تلقى علومه الدينية وحفظ القرآن الكريم على يد علماء عصره بالمسجد الحرام .
- التحق بمدرسة الفلاح بمكة المكرمة ، وحصل على شهادتها العالية .

الأعمال والوظائف :

- الإشراف على إدارة المطبعة الماجدية التي تعد أول مطبعة أهلية بالحجاز ، والتي تعود لوالده ، كما كان شديد الحرص على العلم والاهتمام بالمكتبة الماجدية الخاصة بوالده ؛ حيث كانت قاعة المكتبة منتدىً علمياً لطلاب العلم والعلماء ، وكانت تحوي أكثر من (٧٠٠٠) مجلد من نوادر المخطوطات والكتب.
- نسخ الكثير من الكتب النادرة بخط يده خاصة تلك التي يصعب الحصول عليها .
- استضافة الندوات الخطابية التي يقيمها أدباء مكة في كل عام للوافدين للحج من علماء المسلمين بدار الكردي بمنى.
- عمل في حقل التدريس ، ثم مفتشاً بمديرية المعارف.
- عين عضواً بمجلس الشورى اعتباراً من ١٣٥٧/١/٤ هـ - ١٣٦٩ هـ.
- رئيساً للجنة الصدقات صفر ١٣٥٧ هـ.

مكان وتاريخ الوفاة :

توفي بالقاهرة في السابع من شهر ذي الحجة عام ١٣٧٢ هـ .

بداية البرلمان

د. عبد الله بن إبراهيم العسكر
عضو لجنة الشؤون الخارجية

أُطلقت كلمة الثنج althing على أول برلمان في العالم أنشيء مجلس الثنج في اليونان عام ٩٣٠م ويُعتبر أبو البرلمانات، وحمل البرلمان اليوناني هذا الاسم لأنه أقيم في قصر قديم يحمل اسم قصر الثنج.

أما في العصر الحديث فقد كان أول برلمان يعقد جلساته الدورية في دولة أيسلندا، وبعد أيسلندا بدأت تجمعات تُشكل تجمعاً يشكل أول برلمان في بريطانيا برعاية الملك، وكان اسمه في البداية: كل الأشياء all thing ونلاحظ تشابه الكلمتين المستعملة في اليونان القديمة والمستعمل في بريطانيا في بداية العصور الحديثة.

لكن للإنجليز تفسير للاسم الذي اتخذوه اسما لبرلمانهم بقولهم: إن النائب يستطيع أن يبحث فيه كل شيء، ويرى البريطانيون أن برلمانهم هذا هو أبو البرلمانات الحديثة.

أما كلمة برلمان فقد جاءت من كلمة parler الفرنسية، وهى تعنى النقاش والحوار، وكانت النخبة منذ العصور القديمة، خصوصاً رجال الطبقة العليا أو النبلاء يبحثون عن وسيلة للوصول إلى طريقة للنقاش في الشأن العام.

فكان هناك مجلس يغشاه زعماء ونبلاء البلد يصدرون فيه قرارات تخص شأن القبيلة. وأول مجلس من هذا القبيل وُجد في العراق، ومع مرور الزمن أصبحت تلك المجالس ديمقراطية، لكنها ديمقراطية بدائية. والشيء نفسه حدث في الهند. لهذا يصح أن فكرة البرلمان بدأت في الشرق.

تأسس أول مجلس ديمقراطي حديث في مملكة ليون في إسبانيا عام ١١١٨م، وكان يُعرف باسم برلمان. وهو أول برلمان يحمل هذا الاسم.

أما استخدام مصطلح برلمان لأول مرة في المملكة المتحدة فقد تأخر حتى عام ١٢٣٦م، وهذا لا يعني أنه لم يكن في المملكة المتحدة قبل هذا التاريخ مجلساً يقوم بعمل البرلمان، فقد كان هناك مجموعة من المستشارين المقربين من الملك يؤدون عمل البرلمانيين يجتمعون في مجلس يطلقون عليه اسم: كل شيء أو all thing. بداية تكون البرلمان الحديث في أوروبا من مجلسين، مجلس النواب ومجلس المستشارين، ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الشعب.

أما حق الشعب في التصويت فهو حق شخصي لا يمكن تفويضه لأي من أعضاء البرلمان. وبقي الشعب أو قل من يستحق التصويت من النبلاء والإقطاعيين ورجال الدين يحتفظون بهذا الحق حتى القرن السادس عشر الميلادي. بعد ذلك بدأت الخطوات تترى مسرعة في تعديل بنود تأسيس البرلمان ليصبح على الصيغة المعروفة في أكثر البلدان في وقتنا الحاضر.

اليوم العالمي للسرطان ٢٠١٤

كشف الأساطير

أسطورة ١

لا نحتاج إلى الحديث عن مرض السرطان

الحقيقة

مرض السرطان قد يكون من الموضوعات التي يصعب الخوض فيها وبخاصة في بعض الثقافات والبيئات، ومع ذلك فإن التعامل مع المرض بشكل علني يمكن أن يحسن النتائج على مستوى الفرد والمجتمع والسياسات.

أسطورة ٢

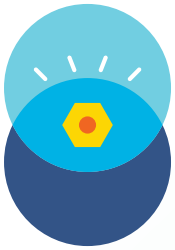

لا يوجد أي علامات أو أعراض لمرض السرطان

الحقيقة

يوجد علامات تحذيرية وأعراض للعديد من أنواع السرطان، أما فوائد الكشف المبكر فلا تقبل الجدل.

أسطورة ٣

لا يمكنني القيام بشيء حيال مرض السرطان

الحقيقة

يمكن القيام بالكثير على مستوى الفرد والمجتمع والسياسات، وباستخدام الاستراتيجيات الصحيحة يمكن تلافي ثلث السرطانات الأكثر شيوعا.

أسطورة ٤

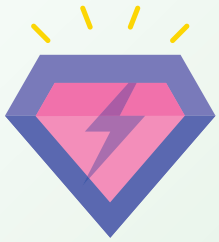

أنا لا أملك الحق في الحصول على الرعاية الصحية من مرض السرطان

الحقيقة

كل الناس سواء في أحقية الحصول على الخدمات العلاجية المجربة والفعالة لمرض السرطان، ودون أن يعانوا المشقة نتيجة لذلك.

إفشاء أسرار العمل خيانة شرعية وقانونية..
والانشغال بالشائعات وكثرة القيل والقال مؤداه ضعف الإنتاج
كمًّا ونوعاً، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**كفى بالمرء**
كذباً أن يُحدث بكل ما سمع».. رواه مسلم

وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ

نزاهة Nazaha

nazaha.gov.sa

رقم السنترال الموحد 012644444
رقم الفاكس الموحد 012645555

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
National Anti-Corruption Commission

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات
19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa